



مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2024

"التقرير الرابع"

سلسلة تقارير رقم 298



2024



مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2024

"التقرير الرابع"

تشرين الأول
2024



AMAN
Transparency Palestine



يتقدم ائتلاف أمان والمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن بالشكر الجزيل للباحث الأستاذ علاء لحلوو لإعداده هذه الورقة، وللدكتور عزمي الشعيبي وفريق ائتلاف أمان لإشرافهم عليها ومراجعتها وتحريرها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. مقياس النزاهة في قطاع الأمن للعام 2024 "التقرير الرابع". رام الله-فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الدراسة، ولا يتحمل أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

6	الملخص التنفيذي
13	تمهيد
14	مقدمة
15	المرجعية القانونية والمؤسسية لقطاع الأمن في فلسطين
15	الإطار القانوني لقوى الأمن في دولة فلسطين
16	الإطار المؤسسي لقطاع الأمن
17	المنهجية
21	الملاحم الرئيسية لمقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني - التقرير الرابع (2024)
24	النتائج التفصيلية حسب المؤشرات
28	النتائج حسب التصنيفات
28	نتائج المقياس الفرعي لمجالات النزاهة في قطاع الأمن
33	نتائج المقاييس الفرعية لقطاعي التشريعات والممارسات
35	نتائج المقاييس الفرعية حسب الأركان
39	علامات المقياس ومجالاته دون مؤشرات البيئة الخارجية
41	نتائج القراءات الأربع لمقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني
41	علامات المقياس في القراءات الأربع
47	مقارنة النتائج حسب التصنيفات في القراءات الأربع
47	نتائج المقياس الفرعي لمجالات النزاهة في قطاع الأمن في القراءات الأربع
50	نتائج المقاييس الفرعية لقطاعي التشريعات والممارسات في القراءات الأربع
53	نتائج المقاييس الفرعية حسب الأركان في القراءات الأربع
56	الاستنتاجات والتوصيات
60	ملحق رقم (1): قائمة مؤشرات مقياس النزاهة في قطاع الأمن وطرق احتسابها
80	ملحق رقم (2): نتائج مؤشرات مقياس النزاهة في قطاع الأمن في فلسطين للعام 2024
98	ملحق رقم (3): التطورات على المنهجية في التقرير الثاني
99	ملحق رقم (4): ملاحظات وزارة الداخلية و قطاع الأمن الفلسطيني على نتائج تقرير مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2025

قائمة الجداول

- جدول (1): مجالات قطاع الأمن
- جدول (2): قطاعا التشريعات والممارسات
- جدول (3): أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن
- جدول (4): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن
- جدول (5): مؤشرات المقياس حسب المجالات والقطاعات والأركان والتصنيفات التي حصلت عليها في القراءة الأولى
- جدول (6): متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن
- جدول (7): متوسط علامات المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات
- جدول (8): متوسط علامات المقياس حسب أركان النزاهة
- جدول (9): مقارنة علامة المقياس وتصنيفاته باحتساب جميع المؤشرات الثمانية وعلامة المقياس وتصنيفاته دون احتساب المؤشرات المتعلقة بالمجلس التشريعي والموازنة العامة
- جدول (10): علامات المقياس في القراءات الأربع
- جدول (11): علامات المؤشرات في القراءات الأربع
- جدول (12): مقارنة متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن
- جدول (13): مقارنة متوسط علامات المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات
- جدول (14): مقارنة متوسط علامات المقياس حسب أركان النزاهة في القراءات الأربع

قائمة الأشكال

- شكل (1): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات
- شكل (2): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات
- شكل (3): توزيع أوزان المقياس حسب أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن
- شكل (4): تصنيفات مجالات النزاهة في قطاع الأمن
- شكل (5): متوسط علامات مجالات قطاع الأمن مقارنة مع مؤشرات الممارسات والتشريعات
- شكل (6): تصنيفات قطاعي التشريعات والممارسات
- شكل (7): تصنيفات أركان النزاهة
- شكل (8): متوسط علامات مجالات قطاع الأمن مع مقارنة مؤشرات الممارسات والتشريعات
- شكل (9): بيان علامات المقياس في القراءات الأربع

يعدّ مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني توصيفاً دورياً لواقع مناعة قطاع الأمن من الفساد وفرصه. يشكل «مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني» محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن مدى مناعة نظام النزاهة في قطاع الأمن. ويقدم التحليل المرافق لنتائج المؤشرات شرحاً حول أبرز الاستخلاصات (نقاط القوة والضعف والمحددات والمعوقات) والتوصيات التي تسهم مع أدوات ووسائل أخرى في مساعدة الإدارة العامة في الدولة لتبني مبادرات وتحديد الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. يشمل المقياس ثمانين مؤشراً تم انتقاؤها لقدرتها على قياس مناعة قطاع الأمن في فلسطين للوقاية من الفساد.

يهدف هذا المقياس لمساعدة المؤسسات العامة على وضع خطط واقعية للوقاية من الفساد واستثمار الموارد المتاحة بشكل فعال، وتحسين ورفع مستوى الأداء للمؤسسات الأمنية، وتحديد عوامل الخطر والعلاج وحوكمة مؤسسات قطاع الأمن. فقطاع الأمن من أهم القطاعات العامة في الدولة التي تحتاج إلى النزاهة والشفافية والمساءلة في أعمالها نظراً لأهمية الدور المنوط بها ونظراً لانفرادها باستخدام وسائل العنف الشرعي «السلاح».

شكلت وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة فريق بناء النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وهو مكون من (الأجهزة الأمنية الفلسطينية، هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة الإدارية والمالية)، وتلتزم المؤسسة الأمنية الفلسطينية، علانيةً، بتدابير مكافحة الفساد، وفي حال حصول حالة معينة يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة. وواضح أنه يوجد توجه علني رسمي لدى المؤسسة الأمنية يتضمن النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد في وثائق المؤسسة الأمنية، بما فيها الاستراتيجية القطاعية للأمن، الأمر الذي يعد تطوراً واضحاً. كما تم إقرار المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية الذي يعالج هذا الموضوع. إضافة إلى ذلك، يجري خلال التدريبات المتعلقة بمدونة السلوك التطرق إلى مسألة الإبلاغ عن الفساد وتشجيعه، لكن هذا التدريب لا يزال محدوداً في المؤسسة الأمنية، وبحاجة إلى جهود أكبر لتعزيز ثقافة النزاهة لدى مكونات المؤسسة الأمنية كافة، لأهمية هذا القطاع في بناء الدولة.

نتائج المقياس للقراءة الرابعة

توجد للمقياس قيمة رقمية رئيسية واحدة تعبّر عن فعالية نظام النزاهة في قطاع الأمن للفترة قيد البحث. إذ حصل مقياس النزاهة في قطاع الأمن في الفترة الواقعة ما بين 2023/1/1-2024/9/30 على «تصنيف متوسط» من حيث المخاطر التي قد يستغلها الفاسدون (62 علامة من أصل 100 علامة)، وهذه العلامة تدل على أنّ نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني ما زال مقلقاً نتيجة لمجموعة من المتغيرات التي استمرت بالتأثير سلباً على أعماله خلال العامين (2023، 2024) وبشكل عام ما زال متوسطاً، ارتفعت العلامة الكلية للمقياس بمقدار نقطة واحدة مقارنة بالقراءة السابقة، وهو ما يظهر أنه لم يحدث تغير ملحوظ على علامات المؤشرات أو تطور في تصنيفات المجالات والقطاعات والأركان/ مقارنة بما حصلت عليه في القراءة السابقة.

تشير النتائج التفصيلية للمؤشرات الخمسة والسبعين في المقياس إلى تفاوت كبير في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشرات. ففي حين حصل تسعة وعشرون مؤشراً على علامة (100)، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، فإن خمسة عشر مؤشراً حصل على علامة صفر، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر. كما أن ثمانية وثلاثين مؤشراً (أي 52% من مجمل المؤشرات) من المؤشرات الخمسة والسبعين حازت على علامة ضمن تصنيفات (حرج، أو منخفض؛ أي على علامة 50 فأقل). في المقابل حصل 37 مؤشراً (أي 48.75% من مجمل المؤشرات) على علامات ضمن تصنيف (متقدم، ومتقدم جداً).

علامات المقياس ومجالاته دون مؤشرات البيئة الخارجية

تظهر العلامة الكلية لمقياس النزاهة في قطاع الأمن عند عدم احتساب نتائج المؤشرات المتعلقة بالبيئة الخارجية (المؤشرات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي على قطاع الأمن، وإقرار الموازنة العامة والمعلومات الخاصة بها)، التي هي ليست من عمل الأجهزة الأمنية بقدر ما هي ضامن لسلامة نظام النزاهة في قطاع الأمن، ارتفاعاً بمقدار 7 درجات. ففي الوقت الذي حصل فيه مقياس النزاهة في قطاع الأمن على 62 علامة من 100 علامة عند احتساب علامات الخمسة والسبعين مؤشراً، حصل المقياس ذاته، دون نتائج المؤشرات المتعلقة بغياب دور المجلس التشريعي، وضعف شفافية الموازنة العامة، على علامة 69 من 100 علامة؛ أي بفارق سبع نقاط (تصنيف متقدم).

من الواضح أنّ غياب المجلس التشريعي نتيجة عدم إجراء الانتخابات العامة، وضعف قاعدة البيانات المتعلقة بالموازنة العامة والبيانات التفصيلية الخاصة بالمؤسسات والهيئات والمشتريات الأمنية على موقع وزارة المالية المرتبطة بمدى شفافية عمل الحكومة بشكل عام، أثرا على علامة مقياس النزاهة في قطاع الأمن.

مقارنات القراءات الأربع

كانت علامة المقياس في القراءة الأولى (56)، وتراجعت علامة المقياس بمقدار نقطة واحدة (55)، وبقيت العلامة ضمن تصنيف متوسط، وارتفعت في القراءة الثالثة بمقدار ست نقاط عن القراءة السابقة (61)، وفي القراءة الرابعة ارتفعت بمقدار نقطة واحدة. لكن بقيت العلامة ضمن تصنيف متوسط.

علامات المقياس للقراءات الثلاث

العلامة	الفترة	القراءة
56	2018	علامة المؤشر العام في القراءة الأولى
55	2020	علامة المؤشر العام في القراءة الثانية
61	2022	علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة
62	2024	علامة المؤشر العام في القراءة الرابعة

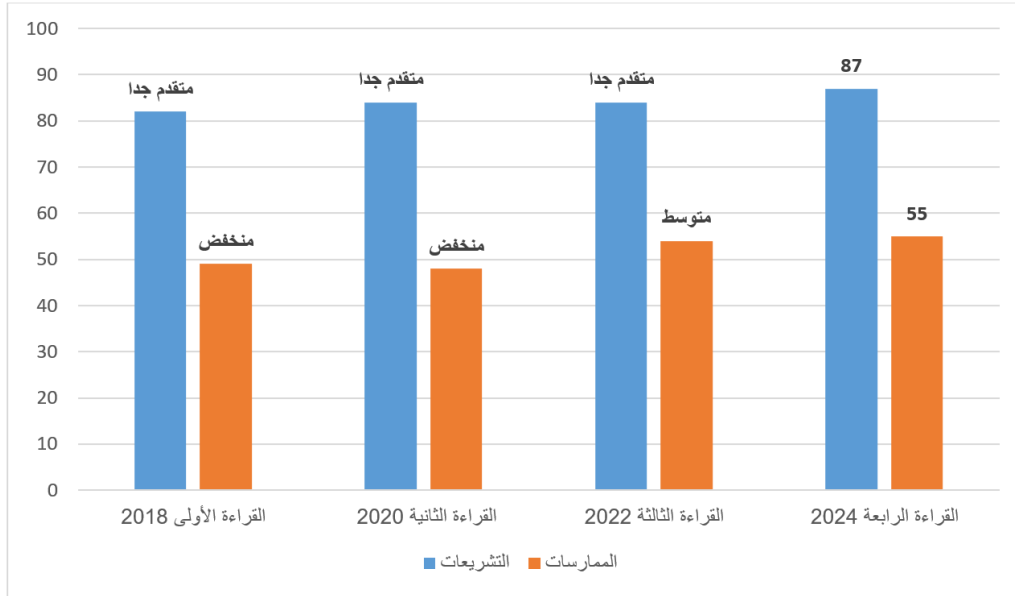
أظهرت نتائج القراءة الرابعة للتقرير حصول ارتفاع في متوسط علامة كل من المجالين (المشتريات والعطاءات، والتعيين وسلوك العاملين)، فيما حصل انخفاض في متوسط علامة المجالات التالية (الإرادة السياسية، وموازنة قطاع الأمن، ومراقبة الأجهزة الاستخبارية).

مقارنة متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن

الرقم	المجالات	متوسط علامة كل مجال في القراءة الأولى	متوسط علامة كل مجال في القراءة الثانية	متوسط علامة كل مجال في القراءة الثالثة	متوسط علامة كل مجال في القراءة الرابعة
1.	الإرادة السياسية	37	39	46	44
2.	موازنة قطاع الأمن	45	34	50	43
3.	المشتريات والعطاءات	75	80	78	79
4.	التعيين وسلوك العاملين	72	67	73	86
5.	مراقبة الأجهزة الاستخبارية	37	35	38	29
	المجموع	56	55	61	62

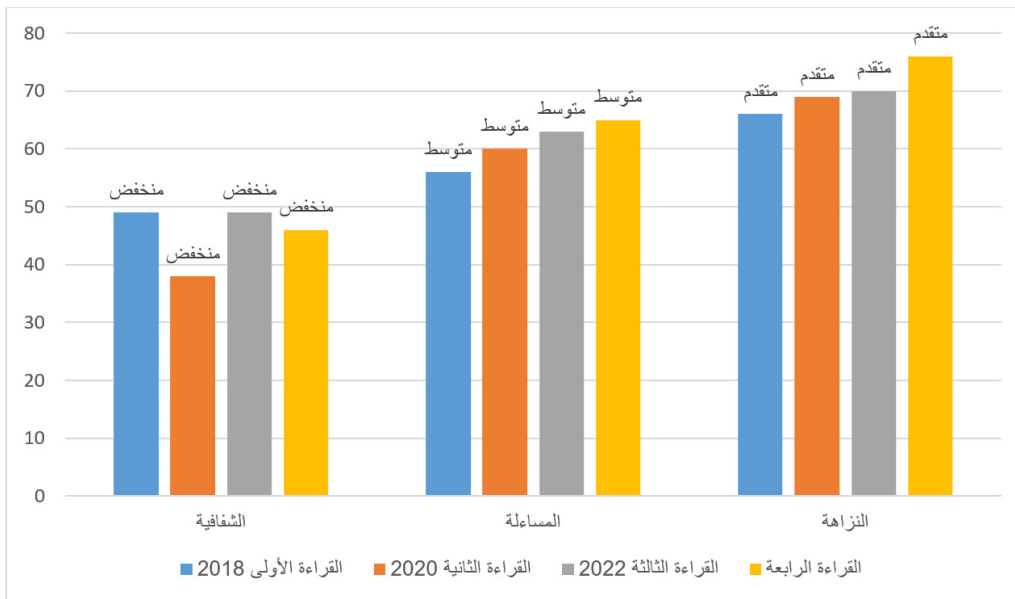
تشير نتائج القراءة الثالثة حسب المقاييس الفرعية لقطاعي التشريعات والممارسات إلى حصول قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم» وهو نفس تصنيف القراءات الثلاث السابقة، بالمقابل حصل تصنيف قطاع الممارسات على «تصنيف متوسط» بعد أن كان تصنيفه «منخفضاً» في القراءتين السابقتين.

مقارنة متوسط علامات المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات



على الرغم من التحسن في متوسط علامات أركان نظام النزاهة إلا أنَّ تصنيف المقياس الفرعية لأركان نظام النزاهة لم يتغير في القراءات الثلاث. إذ حافظ ركن النزاهة على تصنيف متقدم يليه ركن المساءلة بتصنيف متوسط ومن ثم ركن الشفافية بتصنيف منخفض.

مقارنة متوسط علامات المقياس حسب أركان نظام النزاهة في القراءات الثلاث



إنَّ أبرز المؤثرات السلبية على نظام النزاهة في قطاع الأمن في هذه الفترة هي (1) عدم وجود مجلس تشريعي، ما أدَّى إلى شل الرقابة البرلمانية بما فيها الرقابة على أجهزة الأمن ومناقشة السياسات الأمنية، والمصادقة على الموازنة العامة بما فيها موازنة قطاع الأمن والرقابة على صرف المال العام. (2) عدم وجود لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية). (3) استمرار عدم إقرار تشريع وممارسة حق الوصول للمعلومات العامة والحصول عليها ببسر وسهولة أو التعاون للحصول عليها. (4) ضعف إجراء مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية. (5) قلة التفاصيل والمعلومات عن مراحل إعداد موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها. وضعف توفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب وأثناء تنفيذها. (6) عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

في المقابل، فإن أبرز المؤشرات الإيجابية على نظام النزاهة في قطاع الأمن تتمثل في (1) وجود مدونة قواعد السلوك، التي يتمّ تميمها على أفراد الأمن وهي متاحة للامة. (2) وجود عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، ووجود دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة. (3) التشريعات المختصة بالمشتريات توجه المسؤولين لتجنب القضايا المتعلقة بالفساد. ويخضع لها المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، (4) تطبيق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية مقبولة، وجهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل. (5) وجود آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم اعتراضات أو شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء. (6) توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد، ويتمّ اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقود المبرمة مع الموردين على نحو كافٍ، فضلاً عن كون العقوبات الواردة في القانون واضحة بشأن معاقبة أيّ مورد ارتكب فعل فساد.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستخلاصات

ترصد نتائج مقياس النزاهة الدوري في قطاع الأمن الفلسطيني (التغيرات الحاصلة في واقع منظومة المناعة في مؤسسات قطاع الأمن للوقاية من مخاطر الفساد بالاعتماد على عدد من المؤشرات (80) التي تحكم عمل القطاع ومجالاته وأركانه وواقع التشريعات والممارسات الحالية ومن ضمنها مدى الالتزام بمجموعة القيم التي تحكم عمل المسؤولين بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، ومدى احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم بالإضافة إلى مدى فعالية أنظمة المساءلة عن أعمالهم.

أولاً: استخلاصات عامة:

1- حصل مقياس النزاهة في قطاع الأمن على «تصنيف متوسط» بتحسّن طفيف عن القراءات الثلاث السابقة، ما يشير إلى أن مخاطر «أو فرص» الفساد ما زالت محتملة، وأن نظام النزاهة في قطاع الأمن لا يزال في طور النشأة والتطور، ويحتاج إلى المزيد من الخطوات لاستكمال شروط متطلبات بناء نظام النزاهة الفعال في هذا القطاع.

2- أظهرت نتائج المقياس أن التحدي الأساسي أمام نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني يكمن في الممارسات، التي حازت على «تصنيف متوسط»، فيما حاز قطاع «التشريعات» على «تصنيف متقدم جداً».

3- يتمثل التحدي الأكبر في ثلاثة مجالات ذات علاقة بالبيئة الخاصة بالنظام السياسي، ونزاهة الحكم وسياساته، ورؤيته لدور الأمن وآليات الإشراف عليه، في ظل غياب المجلس التشريعي؛ الذي أثر، بشكل كبير، على العلامات التي حصل عليها مقياس النزاهة في قطاع الأمن، وبخاصة في الرقابة على الأجهزة الاستخبارية والإشراف والرقابة على موازنة قطاع الأمن. ففي الوقت الذي حصلت فيه علامة كل من «التشريعات» و«التعيين وسلوك العاملين» على «تصنيف متقدم جداً»، فإن ركن الشفافية حصل على «تصنيف منخفض»، فيما حصل مجال الممارسات وركن المساءلة على «تصنيف متوسط». في المقابل، فإن مجال «المشتريات والعطاءات» حازا على «تصنيف متقدم» لتوفر آليات وتقنيات مراقبة من جهات حكومية مختصة وداخلية، وتوفر إرادة لدى المؤسسة الأمنية لتحسين أداء العاملين.

4- بشكل عام، أظهر المقياس أن التشريعات متوفرة، إلا أنه ظهر نقص واضح في مجال التشريعات الثانوية، بما يشمل اللوائح الناظمة للرقابة على أجهزة الاستخبارات لغياب آليات واضحة للنظر في ملائمة المرشحين لرئاسة الأجهزة الأمنية، كما ظهر نقص في التشريعات المتعلقة بتعزيز الشفافية لعدم إصدار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات ونظام حكومي لتصنيف الوثائق اللذين يحددان آليات التعامل مع المعلومات والوثائق الأمنية والحكومية والمدة الزمنية المصرح بها للإعلان عنها.

5- ما زالت المؤشرات المتعلقة بركن الشفافية في قطاع الأمن الأضعف من بين أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن الثلاثة، حيث حصلت على تصنيف منخفض، مقارنة بركني المساءلة والنزاهة اللذين حصلا على «تصنيف متوسط».

ثانياً: استنتاجات تفصيلية

- 1- ضعف بعض التشريعات الفلسطينية في تحصين نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني كحق الحصول على المعلومات.
- 2- أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني ضعف دور «المؤسسات الرقابية» لتوقف عمل المجلس التشريعي بسبب الانقسام، ومن ثم حله من قبل المحكمة الدستورية في كانون الأول 2018، ما حدّ من الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن، ما أثر، بشكل واضح، على مجال الإرادة السياسية، وعلى قطاع الممارسات وركن المساءلة. فقد حصلت تسعة مؤشرات على «تصنيف حرج» نتيجة تعطل عمل المجلس من أحد عشر مؤشراً تتعلق باختصاصات عمل المجلس التشريعي وصلاحياته الرقابية على قطاع الأمن. وهي «المؤشرات التسعة» تشكل حوالي 11% من وزن العلامة الكلية للمقياس.
- 3- جاء استمرار ضعف ركن الشفافية بسبب حصول بعض المؤشرات المتعلقة بالشفافية على علامات متدنية؛ كضعف إجراء مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية، ومحدودية إتاحة موازنة قطاع الأمن للجمهور مفصلة وواضحة قبل إقرارها، وضعف ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، ونسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي).
- 4- أدى عدم إفصاح الحكومة عن الموازنة إلى هبوط عدد من المؤشرات إلى «تصنيف حرج»، وهي المؤشرات المتعلقة بكون موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها، ويتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل، للإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- 5- عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات لضمان حماية المعلومات، ويتيح، في الوقت نفسه، نشر الوثائق وفقاً للقانون، إضافة إلى قلة التفاصيل عن موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها.
- 6- عدم إجراء تدقيق في مدى ملائمة المرشحين من طرف لجنة خارجية كلجنة لنزاهة الحكم.
- 7- عدم وجود لجنة حكومية مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.
- 8- تحتاج دوائر الامتثال ووحداته «دوائر الرقابة الداخلية» إلى مزيد من العناية بتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة والاستقلالية لتحقيق الغاية من إنشائها.
- 9- على الرغم من التحسن في القراءتين الأخيرتين، فإن إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن ما زالت تحتاج إلى المزيد من المراجعة لبيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، وإجراء مثل هذه التقييمات بشكل دوري، للاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط، وبخاصة عند إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الأمن.
- 10- جرى تحسن ملحوظ في القراءة الحالية على وجود أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني في مجال مناقشة السياسات، ومن الضروري الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة في ظل غياب المجلس التشريعي، حيث ما زالت التشريعات الصادرة والمنشورة في الجريدة الرسمية لا تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن. كما تحتاج إلى تطوير دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة في قطاع الأمن.
- 11- تحتاج عمليات الشراء في قطاع الأمن إلى المزيد من الإفصاح لتفاصيل المشتريات، وإصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات بصيغة يمكن الوصول إليها، وإتاحة العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- 12- ما زالت ميزانية قطاع الأمن توفر معلومات محدودة عن النفقات، ولا يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة للإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

13- ما زال ديوان الرقابة المالية الإدارية متحفزاً على نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية؛ إذ يكتفي بنشر ملخص عن أعماله في مؤسسات قطاع الأمن في التقرير السنوي.

14- ما زال نشر حجم البدلات ومهام السفر والمخصصات المالية لشاغلي بعض المناصب بالنسبة للموظفين المدنيين والأمنيين محدوداً وغير متاح للعوام.

15- على الرغم من التطور الإداري (إقرار الهيكلية ووضع الوصف الوظيفي لكل وظيفة)، فإن معايير تعيين الموظفين الأمنيين على مستوى المناصب الإشرافية والعليا؛ كرؤساء الأجهزة والهيئات العسكرية، ما زالت محدودة، وبخاصة أنها تتم دون وجود عمليات تقييم وفق معايير موضوعية من لجنة خارجية، أو الإعلان عن المعايير التي يتم بموجبها اختيار الأشخاص لهذه المناصب. ولا تزال المحاباة على أساس حزبي مؤثرة على الرغم من محاولات فصل الأجهزة الأمنية عن التنظيمات السياسية.

التوصيات

إن تعزيز مناعة النظام السياسي الفلسطيني، بما يشمل نظام النزاهة في قطاع الأمن وفاعليته، يستوجب بذل جهد جماعي وضغط قوي من خلال حشد أوسع ائتلافات لمعالجة إنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات العامة من قبل الأطراف السياسية جميعها، ومن قبل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، لمعالجتها الاستنتاجات التي توصل إليها مقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن.

• المستوى السياسي

1. على الرغم من صعوبة إجراء الانتخابات العامة بسبب الحرب القائمة على قطاع غزة، وأولوية وقف إطلاق النار ومعالجة الآثار الواسعة التي لحقت بالمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، فإن الإصلاح السياسي الجوهرى لضمان عملية الإصلاح في قطاع الأمن، وتعزيز النزاهة فيه، يتطلب تحديد موعد الانتخابات العامة، بهدف تمكين المواطنين من حق اختيار ممثليهم في المؤسسات السياسية؛ وذلك لتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، بما فيها قطاع الأمن.

2. يتوجب إعادة إنشاء مجلس الأمن القومي كجهة «حكومية» إشرافية متخصصة للإشراف على سياسات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها، ومساءلتها.

• على الحكومة

1. إصدار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، ونظام حكومي لتصنيف الوثائق، اللذين يحددان آليات التعامل مع المعلومات والوثائق الأمنية والحكومية، والمدة الزمنية المصرح بها للإعلان عنها لتعزيز الشفافية في قطاع الأمن.

2. إنشاء «لجنة جودة الحكم في القطاع العام» من شخصيات تتمتع بالخبرة والنزاهة لتتظّر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية، بما فيها رؤساء الأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية) في القطاع العام، وفق معايير موضوعية، وفحص مدى ملاءمة المرشحين لهذه المناصب.

3. تعيين مفتش عام لقوى الأمن الفلسطينية، يتبع مباشرة للمستوى السياسي، للوصول بالمؤسسة الأمنية إلى مؤسسة مهنية تخضع للرقابة والتفتيش في أداء مهامها.

4. نشر الموازنة التفصيلية كما في السنوات السابقة، ليتسنى للجهات الرقابية من المجتمع المدني مراقبة المصروفات على قطاع الأمن، وحجمها، ضمن الموازنة العامة.

5. إصدار نظام مالي خاص بالمؤسسة الأمنية ونشره في الجريدة الرسمية بدلاً من الإبقاء على النظام المالي الاستثنائي غير المنشور، الذي يُجدد العمل به سنوياً من قبل وزير المالية.

6. إصدار اللائحة الخاصة بالمشتريات ذات الطبيعة الأمنية المنصوص عليها في قانون الشراء العام، التي تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن، وإعداد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة في قطاع الأمن.

• على وزارة الداخلية

1. إنشاء وحدة إدارة المخاطر والامتثال في قطاع الأمن، والقيام بمراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، وفحص إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن، وإجراؤها بشكل دوري للاستفادة من نتائج التقييم في التخطيط وسياسات أجهزة ومؤسسات قطاع الأمن الفلسطيني.

2. توسيع المشاورات بشكل منتظم مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية.

• الأجهزة الأمنية والهيئات العسكرية المساندة

1. إصدار التقارير السنوية التي تتضمن الإنجازات والتحديات ومدى امتثال منتسبي الأجهزة الأمنية للقانون، ومدونة السلوك الأخلاقية.

2. تعزيز قدرات دوائر الامتثال ووحداته «دوائر الرقابة والتفتيش الداخلية في مؤسسات قطاع الأمن» بتوفير كوادر بشرية مؤهلة، والموارد المالية اللازمة، وتعزيز استقلاليتها، من خلال تبعيةها لوزير الداخلية/المفتش العام في وزارة الداخلية لتحقيق الغاية من إنشائها.

3. تعزيز شفافية عمليات الشراء في قطاع الأمن من خلال نشر البيانات المتعلقة بالمشتريات بصيغة يمكن الوصول إليها، وإتاحة العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.

4. توفير تفاصيل موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها. وتوفير معلومات عن الموازنة المعتمدة لقطاع الأمن، لوسائل الإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة بشكل أوضح.

5. انفتاح الإدارة المالية المركزية «العسكرية ووزارة المالية» على توفير المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.

توجد مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة تتعلق بتقييم واقع الفساد والوقاية منه ومكافحته بشكل عام، أو مقياس لتقييم ذلك في قطاع معين أو مؤسسة عامة بشكل خاص¹؛ فمثلاً تصدر منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ثلاثة تقارير ذات علاقة أشهرها:

- **تقرير مدركات الفساد (CPI)** الذي يصدر سنوياً، ويقيس انطباعات الفساد في حوالي 180 دولة. يستند المؤشر إلى رأي جملة من المختصين ومن لديهم تجارب عملية في الدول المعنية، كرجال الأعمال الذين لديهم احتكاك مع القطاع العام، ويعتمد في الحصول على المعلومات على عدد من التقارير والدراسات من مصادر أو جهات مختلفة، تتم معالجتها وتوحيدها في مؤشر يتراوح من 0-10 درجات؛ تعكس درجة الخلو من الفساد للبلد محل التقييم.
 - **مؤشر دافعي الرشوة** للتعرف على مدركات المديرين حول الرشوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في البلدان محل المسح.
 - **البارومتر العالمي للفساد** الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وهو يقيس انطباعات المواطنين للقطاعات الأكثر فساداً في الدولة، ورأيهم حول مستويات الفساد المتوقعة مستقبلاً، ويتضمن تقييماً لجهود الحكومة في مكافحة الفساد.
 - كما تصدر منظمة الشفافية الدولية-فرع المملكة المتحدة، ضمن برنامج الدفاع والأمن، مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع منذ العام 2013، الذي يعتمد 76 مؤشراً رئيسياً تتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية بهدف قياس مخاطر الفساد، ومدى التعرض له في وزارات الدفاع والقوات المسلحة.
- وفي فلسطين، طور الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) «مقياس نظام النزاهة في فلسطين» منذ العام 2011 لقياس واقع مناعة مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد. ويستخدم مقياس نظام النزاهة 80 مؤشراً لحساب علامة المقياس ضمن تصنيفات متعددة لفحص التطورات في أعمدة النزاهة والقطاعات المختلفة.
- وفي إطار جهود الائتلاف لتطوير أدلة وأدوات مساندة لعمله، وبخاصة في المجال القطاعي، وخدمة لأهداف المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، الذي يتولى الائتلاف السكرتاريا الفنية والإدارية، قرر إنتاج مقياس خاص ودوري في قطاع الأمن. يقيس التقرير الدوري «مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني»، واقع مناعة مؤسسات قطاع الأمن في مواجهة الفساد في فلسطين، ما يمكن الجهات المعنية الرسمية والأهلية من التعرف على مستوى مخاطر وفرص الانزلاق نحو الفساد. يستخدم المقياس مجموعة من المؤشرات لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة (2024).
- واجه فريق العمل تحديات متعددة أثناء إعداد هذا التقرير، في مقدمتها عدم قدرته على إجراء استطلاع للرأي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لحرب الإبادة التي يتعرض لها شعبنا في قطاع غزة، وعلى ضوء ذلك اتخذ فريق العمل قراره بتعليق المؤشرات التي تعتمد على استطلاع الرأي العام.

1 للمزيد، انظر: «مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية»، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، 2010.

يعد مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني توصيفاً دورياً لواقع مناعة قطاع الأمن من الفساد وفرصه. يشكل «مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني» محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن مدى مناعة نظام النزاهة في قطاع الأمن.

يتبع التحليل المرافق لنتائج المؤشرات توصيف الاستخلاصات (نقاط القوة، ونقاط الضعف، والمحددات، والمعوقات) ومن ثم يتم استخلاص التوصيات، حيث تساهم، مع أدوات ووسائل أخرى، في مساعدة المسؤولين ذوي العلاقة لتبني مبادرات وتحديد التدخلات والنشاطات والأولويات وخطط تنفيذ للاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الحوكمة بشكل عام، والنزاهة ومكافحة الفساد في قطاع الأمن بشكل خاص.

شكلت وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة فريق بناء النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وهو مكون من (الأجهزة الأمنية الفلسطينية، هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة الإدارية والمالية)، وتلتزم المؤسسة الأمنية الفلسطينية، علانيةً، بتدابير مكافحة الفساد، وفي حال حصول حالة معينة يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة. وواضح أنه يوجد توجه علني رسمي لدى المؤسسة الأمنية يتضمن النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد في وثائق المؤسسة الأمنية، بما فيها الاستراتيجية القطاعية للأمن، الأمر الذي يعد تطوراً واضحاً. كما تم إقرار المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية الذي يعالج هذا الموضوع. إضافة إلى ذلك، يجري خلال التدريبات المتعلقة بمدونة السلوك التطرق إلى مسألة الإبلاغ عن الفساد وتشجيعه، لكن هذا التدريب لا يزال محدوداً في المؤسسة الأمنية، وبحاجة إلى جهود أكبر لتعزيز ثقافة النزاهة لدى مكونات المؤسسة الأمنية كافة، لأهمية هذا القطاع في بناء الدولة.

يتكون التقرير من ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول منهجية إعداد التقرير، أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام الجاري، فيما يشمل القسم الثالث ملخصاً تفصيلياً لجميع المؤشرات المستخدمة في المقياس حسب المجالات.

يهدف مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني إلى تحقيق أهداف متعددة يأتي في مقدمتها هدفان رئيسيان هما:

1. تقديم معرفة وفهم مفصلين للحكومة وأجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين لمجالات نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني.

2. بالاستناد إلى الهدف الأول، ستمكن الأطراف المختلفة «مؤسسات المجتمع المدني والناشطون»، من المساهمة، مع الأطراف ذات العلاقة، في إحداث التغيير والتحسين في منظومة النزاهة لتفادي أوجه القصور التي يظهرها المقياس، وبما يسهل تحديد الجهة أو المجال وفقاً للتوصيات الخاصة بوسائل وآليات الوقاية من مخاطر الفساد.

أبدت وزارة الداخلية المشرفة على أجزاء عديدة من قطاع الأمن استعدادها لإعطاء إرشادات لمسؤولي الأجهزة للتعاون، بغية التعرف على المجالات الضعيفة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، وبخاصة المسؤول عنها قطاع الأمن، وليس النظام السياسي، وذلك من أجل وضع خطط للإصلاح.

المرجعية القانونية والمؤسسية لقطاع الأمن في فلسطين

الإطار القانوني لقوى الأمن في دولة فلسطين

حدد القانون الأساسي الفلسطيني دور الأطراف المسؤولة عن إدارة قطاع الأمن، حيث منح رئيس السلطة الوطنية منصب القائد الأعلى لقوات الأمن الفلسطينية، دون أن يوضح ما يترتب على ذلك من مهام أو صلاحيات لتنفيذها بشكل محدد أو قاطع عندما حدد مهام الرئيس في المواد (40-45)، وأعطى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة الأجهزة والمؤسسات والهيئات الأمنية المسؤولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلي. وعملياً، حددت بعض القوانين ومراسيم إنشاء بعضها جهة الإشراف عليها من قبل الرئيس مثل جهاز المخابرات العامة.

وعرّف قوات الأمن والشرطة بأنها «قوة نظامية مسلحة تنحصر وظيفتها بالدفاع عن الوطن، وخدمة الشعب، وحماية المجتمع، وحفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة في حدود القانون، وباحترام كامل الحقوق والحريات»². ومن هذه التشريعات:

- القرار بقانون رقم (7) لسنة 2024 بتعديل قانون الخدمة في قوى الأمن وتعديلاته، وكانت أبرز التعديلات إضافة الحرس الرئاسي إلى القوى الأمنية لتصبح أربع قوى أمنية (قوات الأمن الوطني، وجيش التحرير الفلسطيني، وقوى الأمن الداخلي، والمخابرات العامة والحرس الرئاسي)، كما أجاز التعديل أن يجري استحداث عدد من الهيئات والمديريات التي يمكن أن تكون مستقلة عن المكونات الأربعة في عملها وتبعايتها، فيجري تنظيمها بنظام يصدر عن القائد الأعلى لقوى الأمن الفلسطيني (المادة 4). كما منحت (المادة 7) جهاز الاستخبارات استقلالا عن قوى الأمن الوطني بالنسبة للإشراف والمتابعة، بحيث يكون رئيس الاستخبارات مسؤولاً أمام القائد الأعلى مباشرة. ونص القانون على العديد من الأحكام التي تنظم إدارة عمل الأجهزة الأمنية، مثل تحديد حقوق منتسبي قوى الأمن وواجباتهم، والأعمال التي يحظر على الضباط والأفراد ممارستها، وإجراءات التعيين والترقية، ومدة شغل رئيس الجهاز للمنصب وغيرها.

- قانون المخابرات العامة رقم (17) لسنة 2005، حدد اختصاص المخابرات العامة، ومدة شغل رئيس المخابرات لمنصبه، والأعمال التي يحظر على أفراد المخابرات ممارستها، وطريقة إقرار الموازنة الخاصة بالمخابرات. ومنح القانون المجلس التشريعي، بشكل واضح، إمكانية مساءلة رئيس المخابرات عبر اللجان المختصة، ونصّ على إخضاع موازنة المخابرات لرقابة المجلس التشريعي، وذلك بالنص على تشكيل لجنة لدراسة موازنة المخابرات، وأتبعه لسلطة الرئيس وإشرافه.

- قانون الدفاع المدني رقم (3) لسنة 1998 نظم اختصاصاته واعتبر مدير الجهاز مسؤولاً أمام وزير الداخلية (مجلس الوزراء).

- القرار بقانون بشأن الأمن الوقائي رقم (11) لسنة 2007، فقد نص على اعتبار مديرية الأمن الوقائي إدارة نظامية ضمن قوى الأمن الداخلي، وحدد صلاحياتها واختصاصاتها، وبين طريقة تعيين مدير عام الجهاز ونائبه ومساعديه. وعلى الرغم من أن القانون المذكور فرض على وزير الداخلية تقديم تقرير حول أعمال الجهاز لكل من رئيس السلطة الوطنية ورئيس الوزراء، فإن القانون الأساسي حدد، بشكل حاسم، التبعية لمجلس الوزراء عبر وزير الداخلية، وحدد مساءلة الوزراء، بمن فيهم وزير الداخلية، أمام المجلس التشريعي بمنحه الثقة أو حجبها عنه، وحق مساءلته وتقديم التقارير له ولجانه.

- القرار بقانون بشأن الضابطة الجمركية رقم (2) لسنة 2016، فقد نص على اعتبار الضابطة الجمركية إدارة نظامية ضمن قوى الأمن الداخلي، وحدد صلاحياتها واختصاصاتها، ومنحها صفة الضابطة القضائية، وتتبع مجلس الوزراء.

- القرار بقانون بشأن الشرطة رقم (23) لسنة 2017، حيث نظم هذا القرار بقانون شؤون الشرطة وعملها، وصلاحياتها، واختصاصاتها. وبين طريقة تعيين مدير عام الجهاز ونائبه ومساعديه، وأتبعه لمجلس الوزراء من خلال وزير الداخلية. وقد جاء تعيين مدير عام الشرطة مخالفاً لقانون الخدمة في قوى الأمن رقم (8) لسنة 2005 الذي جعله من صلاحيات وزير الداخلية، فيما القرار بقانون جعل تعيين مدير عام الشرطة بقرار من الرئيس.

2 القانون الأساسي المعدل المادة (84).

- القرار بقانون بشأن الهيئة القضائية لقوى الأمن رقم (2) لسنة 2018، حيث نظم القرار بقانون تشكيل مجلس هيئة قضاء قوى الأمن، ونظم عمل القضاء العسكري واختصاصاته، والمحاكم العسكرية ودرجاتها، كما نظم عمل النيابة العسكرية.
- قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني رقم (16) لسنة 2004، وينطبق على أفراد قوى الأمن البالغين 45 سنة فما فوق عند إصداره، ومنح العاملين حوافز تشجيعية للتقاعد، وقانون التقاعد رقم (7) لسنة 2005 وتعديلاته الذي يمكن العاملين في قوى الأمن من الحصول على تقاعد مبكر.
- قوانين مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وقانون الموازنة العامة، تخضع تشكيلات الأمن والعاملين فيها لأحكام هذه القوانين.
- ونظمت بعض المراسيم الرئاسية بعض الجوانب الخاصة بقوى الأمن، ومنها المرسوم رقم (33) لسنة 2007 بشأن إعادة تنظيم مالية العاملين في قوى الأمن ورواتبهم، والقرار رقم (288) لسنة 2007 بشأن تشكيل لجان لملاءمة منتسبي قوى الأمن لشروط التأهيل، والمراسيم الخاصة بتشكيل وحل مجلس الأمن القومي، والمرسوم الرئاسي رقم (12) لسنة 2002 بإلحاق قوات الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني بوزارة الداخلية.

الإطار المؤسسي لقطاع الأمن

تتألف قوى الأمن الفلسطينية من الأجهزة الأمنية التالية:

- قوات الأمن الوطني: وهي «هيئة عسكرية نظامية» تمثل المقابل البديهي للجيش في الدول المستقلة، وتضم الشرطة البحرية والجوية وعددا من الكتائب العسكرية المنتشرة في مناطق السيطرة الفلسطينية، وتؤدي وظائفها تحت قيادة قائد الأمن الوطني. ولا يوجد نص قانوني ينظم صلاحيات قوات الأمن الوطني ومهامها، إلا أنها تقوم عملياً بمساعدة الأجهزة الأمنية الأخرى في حفظ الأمن والنظام العام.
- جهاز الاستخبارات العسكرية: أنشئت الاستخبارات العسكرية العام 1994، وتعتبر إحدى أركان المنظومة الأمنية الفلسطينية، وهي ضابطة عدلية لقوات الأمن الفلسطيني استناداً إلى قرار وزير الداخلية رقم (707) الصادر بتاريخ 2007/8/17، ويرتبط مدير عام الاستخبارات بوزير الداخلية³، والقائد العام لقوات الأمن الوطني، وصدر في العام 2014 قرار رئاسي رقم (34) يمنح فيه الاستخبارات العسكرية صفة الضابطة القضائية.
- الحرس الرئاسي: جهاز عسكري تشكل من مجموعة من الضباط المندرجين إدارياً تحت مسمى مرافق الرئيس، بعد عودة الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى أرض الوطن، وتطور الجهاز بعد تولي الرئيس محمود عباس مقاليد السلطة حتى أصبح يضم وحدات عسكرية تعمل على مساندة قوى الأمن الأخرى في أداء مهامها، بضبط الوضع الأمني، ويقوم الجهاز بحماية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومقراته، والمسؤولين الكبار، وتأمين الحماية للوفود الرسمية التي تزور الأراضي الفلسطينية⁴. لا يوجد قانون خاص ينظم أعماله وعلاقاته، ومن غير الواضح لمن يقدم تقاريره.
- قوى الأمن الداخلي: وهي هيئة أمنية نظامية تضم الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني⁵ والضابطة الجمركية⁶، وتؤدي وظائفها برئاسة وزير الداخلية أربعة أجهزة تتصل بالوزير كلا على حدة.
- المخابرات العامة: وهي هيئة أمنية نظامية تتبع رئيس السلطة، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصها برئاسة رئيس المخابرات وتحت قيادته، وهو المخول بإصدار القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها⁷. وتعتبر المخابرات العامة

3 موقع الاستخبارات الإلكتروني: <http://www.pmi.pna.psl>

4 موقع الحرس الرئاسي الإلكتروني «<http://spg.ps/ar>»

5 المادة (3) من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005.

6 المادة (1) من القرار بقانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن الضابطة الجمركية.

7 المادة (13) من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية.

جهاز استخبارات خارجياً، يقتصر نشاطها في الداخل على متابعة أو استكمال إجراءات أو نشاطات بدأتها في الخارج⁸، وتختص باتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الأعمال التي قد تعرض أمن فلسطين للخطر، والكشف عن الأخطار التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب.

• الهيئات المساندة:

هناك عدد من الهيئات والمؤسسات التي تقدم الدعم والمساندة للأجهزة الأمنية، ويتبع بعضها رئيس السلطة، والبعض الآخر وزير الداخلية، وأهم هذه الهيئات: (1) هيئة التنظيم والإدارة. (2) هيئة الإمداد والتجهيز. (3) الإدارة المالية المركزية «العسكرية». (4) الخدمات الطبية العسكرية. (5) التوجيه السياسي. (6) هيئة التدريب العسكري. وغالبية هذه الهيئات تفتقر إلى سند قانوني ينظم أعمالها ويحدد اختصاصاتها.

المنهجية

أولاً. اعتماد مؤشرات لمقياس النزاهة في قطاع الأمن

• اعتمد فريق العمل المكون من خبراء محليين، وطاقت الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، والمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، عدداً من المؤشرات من المراجع ذات العلاقة في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد المحلية والدولية المسنودة من بعض الأحكام الموجودة في التشريعات الفلسطينية، إضافة إلى مواءمة بعض المؤشرات الدولية (مؤشرات منظمة الشفافية الدولية وفرعها في المملكة المتحدة حول «المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع»، إلى جانب اختيار عدد من المؤشرات من مقياس النزاهة الفلسطيني الذي طورته مؤسسة «أمان»). اعتمد الفريق 100 درجة لكل مؤشر، بحيث يحصل المؤشر على علامات ما بين صفر إلى 100 وفقاً لآلية احتساب وضعت لكل مؤشر⁹. وقد تمت مراجعة المؤشرات بعد التقرير الأول من قبل خبراء المنتدى، حيث تم إجراء بعض التطويرات على المقياس كما هو موضح في الملحق رقم 3.

ثانياً. جمع المعلومات الضرورية ذات العلاقة بالمؤشرات من مصادر متنوعة

تم الاعتماد على وسائل مختلفة للوصول إلى المعلومات التي يطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر متابعة لحكومة قطاع الأمن وأخرى ناشطة في مجال مكافحة الفساد في فلسطين للحفاظ على دقة كل مؤشر وصدقته، والتي كان أبرزها:

- (1) مصادر الدولة الرسمية؛ كمجلس الوزراء، وأجهزة الأمن، والهيئات العسكرية، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ومجلس الشراء العام.
- (2) مقابلات مع مسؤولين وأخرى مع خبراء في قطاع الأمن في فلسطين.
- (3) المعلومات المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال الرقابة على قطاع الأمن.
- (4) استطلاعات الرأي العام الفلسطيني.

ثالثاً. تحديد القيمة الرقمية للمقياس والمقاييس الفرعية

توجد للمقياس قيمة رقمية رئيسية واحدة تعبر عن فعالية نظام النزاهة في قطاع الأمن للفترة قيد البحث، بيد أن له، أيضاً، ثمانين مؤشراً بثمانين رقماً يعبر كل منها عن وضع كل مؤشر على حدة. كما تم اعتماد مقاييس فرعية تساهم في فهم أوسع لنظام النزاهة في قطاع الأمن بمجالاته وقطاعاته وأركانه، حيث تم اعتماد خمسة مجالات ذات تأثير في عمل قطاع الأمن هي: (1) الإرادة السياسية. (2) موازنة قطاع الأمن. (3) المشتريات والعطاءات. (4) التعيين وسلوك العاملين. (5) الأجهزة الاستخباراتية (المخابرات العامة والأمن الوقائي). يتضمن مجال الإرادة السياسية 22 مؤشراً، ومجال موازنة قطاع الأمن 11 مؤشراً، ومجال المشتريات والعطاءات 21 مؤشراً. كما يحتوي مجال التعيين وسلوك العاملين على تسعة عشر مؤشراً، فيما مجال الأجهزة الاستخباراتية يحتوي على 7 مؤشرات.

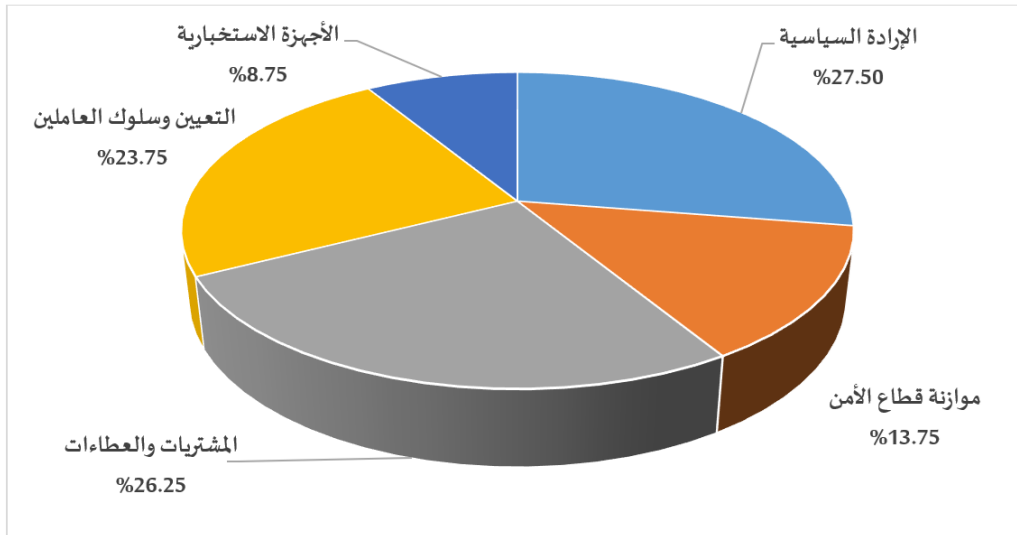
8 المادة (8) من قانون المخابرات العامة.
9 انظر الملحق رقم 1 الخاص بقائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس النزاهة في قطاع الأمن.

جدول (1): مجالات قطاع الأمن

المجال	عدد المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال
الإرادة السياسية	22	%27.50
موازنة قطاع الأمن	11	%13.75
المشتريات والعطاءات	21	%26.25
التعيين وسلوك العاملين	19	%23.75
الأجهزة الاستخباراتية	7	%8.75
المجموع	80	%100

يظهر الشكل رقم (1) أن مؤشرات مجال الإرادة السياسية حصل على 28% من وزن المقياس، ومجال المشتريات والعطاءات على 26%، ومجال التعيين وسلوك العاملين حصل كل منها على 24% من وزن المقياس، ومؤشرات موازنة قطاع الأمن على 14% فيما تلتها المؤشرات المتعلقة بالأجهزة الاستخباراتية على 9%.

شكل (1): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات



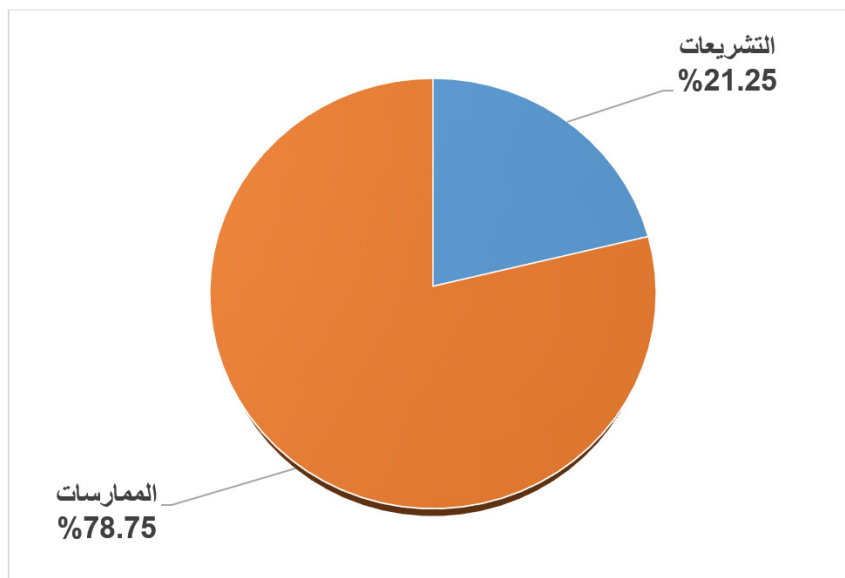
كما تُقسم المؤشرات الثمانون إلى قطاعين: مؤشرات تتعلق بالتشريعات والسياسات، وأخرى تُعبر عن الممارسات. وكما يظهر الجدول رقم (2)، فقد بلغ عدد مؤشرات التشريعات 17 مؤشراً، ومؤشرات الممارسات 63 مؤشراً.

جدول (2): قطاعا التشريعات والممارسات

القطاعات	عدد المؤشرات	النسبة
تشريع	17	%21.25
ممارسات	63	%78.75

يشير الشكل رقم (2) إلى أن الوزن المعطى لمؤشرات التشريعات (21.25%) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات الممارسات (78.75%). ويأتي الاهتمام بالممارسات لاختبارها للقيمة الفعلية للقواعد القانونية ومقارنتها.

شكل (2): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات



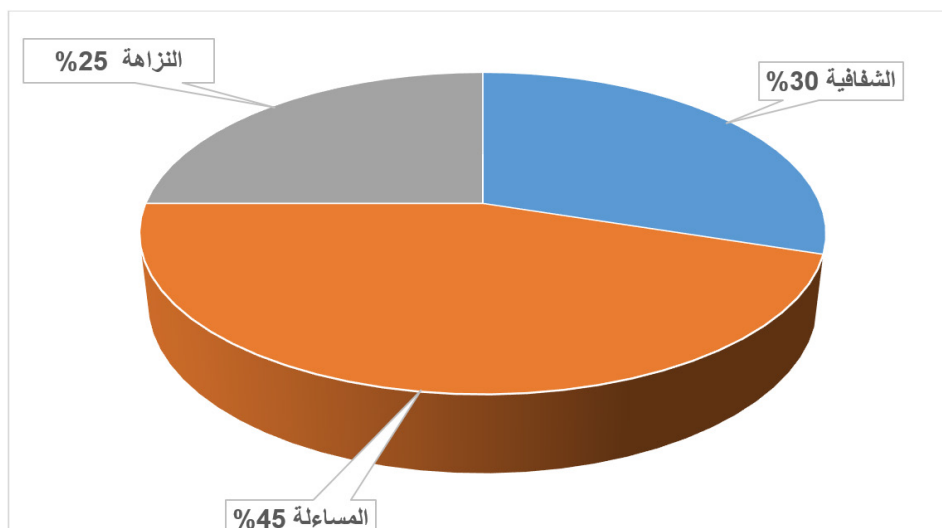
فيما تُقسم المؤشرات الثمانون إلى ثلاثة أركان: مؤشرات تتعلق بمبادئ الشفافية، ومؤشرات تتعلق بنظم المساءلة، وأخرى تتعلق بقيم النزاهة. وكما يظهر الجدول رقم (3)، فقد بلغ عدد المؤشرات الدالة على الشفافية أربعة وعشرين مؤشراً، والمؤشرات الدالة على المساءلة 35 مؤشراً، فيما بلغ عدد المؤشرات الدالة على النزاهة 21 مؤشراً.

جدول (3): أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن

النسبة	عدد المؤشرات	الركن
30%	24	الشفافية
45%	36	المساءلة
25%	20	النزاهة

يشير الشكل رقم (3) إلى أن الوزن المعطى لمؤشرات الشفافية (30%)، مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات المساءلة (45%)، و25% للمؤشرات الخاصة بالنزاهة.

شكل (3): توزيع أوزان المقياس حسب أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن



توزيع (احتساب الدرجة) المؤشرات

تشير مراجعة علامات المؤشرات إلى وقوعها بين (0) إلى (100)، ما يعني أن عملية اختيار هذه المؤشرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف، ما يسمح بقياس الجوانب المختلفة لمقياس النزاهة في قطاع الأمن. بناء على مراجعة تلك الاختلافات/ والمدى الذي وصلتته، قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى مساهمة المؤشر في قياس فعالية نظام النزاهة. هذه المراجعة أدت إلى تبني التصنيف الوارد في الجدول رقم (4) أدناه، حيث تم تحديد 6 درجات، وتم اعتماد لون لكل مجموعة.

جدول رقم (4): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن

الرمز	الدرجة الأقل	الدرجة الأعلى	التصنيف
	81	100	متقدم جداً
	66	80	متقدم
	51	65	متوسط
	36	50	منخفض
	21	35	منخفض جداً
	00	20	حرج

التعديلات على القراءة الرابعة

تم تعليق خمسة مؤشرات وهي المؤشرات رقم 10، و19، و52، و71، و76، حيث تعتمد هذه المؤشرات على المعلومات والبيانات المتأتية من استطلاع الأمن الذي يجريه ائتلاف أمان سنوياً، لكن بسبب الأوضاع الأمنية والحرب القائمة في قطاع غزة، لم يُجرِ ائتلاف أمان هذا الاستطلاع في موعده، لذا تم تعليق هذه المؤشرات في القراءة الحالية.

الملاحم الرئيسية لمقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني

التقرير الرابع (2024)

تظهر نتائج مقياس النزاهة في قطاع الأمن للعام 2024 الملاحم الرئيسية التالية:

أ. حصل مقياس النزاهة في قطاع الأمن¹⁰ في الفترة التي تغطي التقرير (2023/1/1-2024/9/30) على «تصنيف متوسط» من حيث المخاطر التي قد يستغلها الفاسدون (62 علامة من أصل 100 علامة)، وهذه العلامة تدل على أن نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني ما زال مقلقاً، نتيجة لمجموعة من المتغيرات التي استمرت بالتأثير سلباً على أعماله خلال العام 2024، وبشكل عام ما زال متوسطاً. ارتفعت العلامة الكلية للمقياس بمقدار نقطة واحدة مقارنة بالقراءة السابقة، وهو ما يظهر أنه لم يحدث تغير ملحوظ على علامات المؤشرات أو تطور في تصنيفات المجالات والقطاعات والأركان/ مقارنة بما حصلت عليه في القراءة السابقة.

وكان من أبرز المؤثرات السلبية على نظام النزاهة في قطاع الأمن في هذه الفترة:

- استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي شل الرقابة البرلمانية، بما فيها الرقابة على أجهزة الأمن، ومناقشة السياسات الأمنية، والمصادقة على الموازنة العامة، بما فيها موازنة قطاع الأمن، والرقابة على صرف المال العام وفقاً للحساب الختامي.
- عدم وجود لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها، وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- استمرار عدم إقرار تشريع وممارسة حق الوصول إلى المعلومات العامة، والوصول إليها بيسر وسهولة، أو التعاون للحصول عليها.
- ضعف إجراءات مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية.
- قلة التفاصيل والمعلومات عن مراحل إعداد موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها.
- ضعف توفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب وأثناء تنفيذها.
- عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.
- قيام الحكومة بنشر قانون الموازنة العامة دون تفاصيل تتعلق بقطاع الأمن 2024.

فيما كانت أبرز المؤشرات الإيجابية على نظام النزاهة في قطاع الأمن:

- وجود مدونة قواعد السلوك، ويتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعامة.
- وجود عملية واضحة لدورة التخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
- التشريعات المختصة بالمشتريات توجه المسؤولين لتجنب القضايا المتعلقة بالفساد. ويخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تنادي تضارب المصالح.
- تطبيق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية مقبولة، وجهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- وجود آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم اعتراضات أو شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد، ويتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقود المبرمة مع الموردين على نحو كاف. العقوبات الواردة في القانون واضحة بشأن معاقبة أي مورد ارتكب فعل فساد.

10 يغطي الإطار الجغرافي للمعلومات التي تم جمعها لغايات هذا التقرير مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا يشمل مؤسسات السلطة في قطاع غزة.

ب. **طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «حرج» (0 - 20):** حصل خمسة عشر مؤشراً (20%) على تصنيف حرج، وتعلقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية، وهي:

1. فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
2. السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
3. يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.
4. المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
5. ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.
6. تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه؛ مثل المجلس التشريعي.
7. تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
8. يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.
9. لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
10. موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.
11. يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
12. يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
13. توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
14. يتم إجراء تدقيق في مدى ملائمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».
15. نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).

ت. **طبيعة المؤشرات التي حصلت على علامات تضعها في تصنيف «منخفض» (36-50):** حصل ثلاثة وعشرون مؤشراً (31% من مجموع المؤشرات) على تصنيف «منخفض». تعلقت هذه المؤشرات بالموضوعات التالية:

1. توجد رقابة جديّة على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.
2. توجد أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني.
3. تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.
4. تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.
5. تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.
6. تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.
7. تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.
8. يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.
9. تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.
10. تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.
11. يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.
12. يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
13. توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.
14. توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.
15. يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.
16. تتاح العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
17. يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبها دون تأثير سياسي غير مبرر.
18. تخضع الترقّيات والامتيازات في الأجهزة للقوانين والأنظمة.
19. يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
20. توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
21. نتائج المحاكمات متاحة للعامة.
22. هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.
23. يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

ث. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم» (66-80): حصل ثمانية مؤشرات (17.5%) من مجموع المؤشرات الخمس والسبعين على «تصنيف متقدم». تعلقت هذه المؤشرات بالموضوعات التالية:

1. مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.
2. توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة، وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
3. يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.
4. تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
5. تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
6. يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.
7. يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين المتوسط والعالي، على معايير موضوعية للوظيفة، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.
8. فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.

ج. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم جداً» (81-100): حصل تسعة وعشرون مؤشراً (39%) على «تصنيف متقدم جداً»، وهذه المؤشرات تتعلق بالموضوعات التالية:

1. توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
2. توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
3. مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.
4. تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
5. توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
6. تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.
7. توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
8. تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
9. جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
10. الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
11. يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تقاضي تضارب المصالح.
12. توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.
13. توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.
14. يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
15. هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
16. آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.
17. العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.
18. يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
19. يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
20. يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
21. نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
22. يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
23. تلتزم مؤسسات قطاع الأمن، علانيةً، من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
24. توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
25. هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.
26. يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد، وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.

27. توجد مدونة قواعد السلوك.
28. يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعامّة.
29. يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.

● النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تشير النتائج التفصيلية للمؤشرات الخمسة والسبعين في المقياس إلى تفاوت كبير في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشرات. ففي حين حصل تسعة وعشرون مؤشراً على علامة (100)، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، فإن خمسة عشر مؤشراً حصل على علامة صفر، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر. كما أن ثمانية وثلاثين مؤشراً (أي 52% من مجمل المؤشرات) من المؤشرات الخمسة والسبعين حازت على علامة ضمن تصنيفات (حرج، أو منخفض؛ أي على علامة 50 فأقل). في المقابل حصل 37 مؤشراً (أي 48.75% من مجمل المؤشرات) على علامات ضمن تصنيف (متقدم، ومتقدم جداً).

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، والمقاييس الفرعية، والتصنيفات التي حصلت عليها، ويمكن الحصول على التفاصيل، كافة، المتعلقة بعلامة كل مؤشر، ومصدر العلامة، بالرجوع إلى الملحق رقم (2) في هذا التقرير.

جدول (5): مؤشرات المقياس حسب المجالات والقطاعات والأركان والتصنيفات التي حصلت عليها في القراءة الرابعة

الرقم	المؤشرات	المجالات	القطاعات	أركان النزاهة	التصنيف
1.	توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.	الإرادة السياسية	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
2.	فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
3.	السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
4.	توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.	الإرادة السياسية	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
5.	توجد رقابة جديّة على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	منخفض
6.	يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
7.	المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
8.	تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	حرج
9.	تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملية لقطاع الأمن.	الإرادة السياسية	الممارسات	الشفافية	حرج
10.	إطّلاع المواطنين على استراتيجية الأجهزة الأمنية أو خطة عملها	الإرادة السياسية	الممارسات	الشفافية	
11.	ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.	الإرادة السياسية	الممارسات	الشفافية	حرج
12.	توجد أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني.	الإرادة السياسية	الممارسات	الشفافية	منخفض

13.	مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
14.	تتبع الدولة سياسة مكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	التشريعات	النزاهة	منخفض
15.	تتبع سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.	الإرادة السياسية	الممارسات	النزاهة	منخفض
16.	تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة.	الإرادة السياسية	الممارسات	النزاهة	منخفض
17.	تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.	الإرادة السياسية	الممارسات	النزاهة	منخفض
18.	مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	متقدم
19.	الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لمسؤولي قطاع الأمن بمحاربة الفساد.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	
20.	تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	منخفض
21.	يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	منخفض
22.	تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.	الإرادة السياسية	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
23.	توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.	ميزانيات قطاع الأمن	التشريعات	الشفافية	متقدم جداً
24.	تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	منخفض
25.	يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	حرج
26.	لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	حرج
27.	موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	حرج
28.	يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	حرج
29.	تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	منخفض
30.	توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	متقدم
31.	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	منخفض
32.	يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	الشفافية	منخفض
33.	تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.	ميزانيات قطاع الأمن	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
34.	توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	الشفافية	منخفض
35.	توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	النزاهة	متقدم جداً
36.	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً

37.	يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم
38.	جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
39.	الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعّالة.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
40.	توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	الشفافية	منخفض
41.	يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	الشفافية	منخفض
42.	تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	النزاهة	متقدم
43.	تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	النزاهة	متقدم
44.	يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
45.	توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
46.	توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
47.	تتاح العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	الشفافية	منخفض
48.	يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	الشفافية	حرج
49.	يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
50.	هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
51.	آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	متقدم جداً
52.	التقدم بشكاوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتم بدون خوف.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	
53.	العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.	المشتريات والعطاءات	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
54.	يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبها دون تأثير سياسي غير مبرر.	المشتريات والعطاءات	الممارسات	المساءلة	منخفض
55.	تخضع الترفقيات والامتيازات في الأجهزة للقوانين والأنظمة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	منخفض
56.	يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	متقدم جداً
57.	يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم
58.	يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	متقدم جداً
59.	يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	منخفض

60.	يتلقى الموظفون روايتهم في موعدها .	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
61.	نظام الدفع جيد الإعداد ومنظم ومعلن.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
62.	يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامه.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	متقدم جداً
63.	يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي، على معايير موضوعية للوظيفة، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.	التعيين وسلوك العاملين	التشريعات	النزاهة	متقدم
64.	تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
65.	توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد .	التعيين وسلوك العاملين	التشريعات	المساءلة	متقدم جداً
66.	هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.	التعيين وسلوك العاملين	التشريعات	النزاهة	متقدم جداً
67.	يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
68.	توجد مدونة قواعد السلوك.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
69.	يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعامه.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
70.	يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	متقدم جداً
71.	العاملون في الأجهزة الأمنية يتمتعون عن ممارسة الوساطة والمحسوبية	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	النزاهة	
72.	توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.	التعيين وسلوك العاملين	التشريعات	الشفافية	منخفض
73.	نتائج المحاكمات متاحة للعامه.	التعيين وسلوك العاملين	الممارسات	الشفافية	منخفض
74.	توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	المساءلة	حرج
75.	فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها.	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	المساءلة	متقدم
76.	الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتهم ونتائج أعمالهم للجمهور.	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	النزاهة	
77.	هناك محابة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	النزاهة	منخفض
78.	يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	النزاهة	حرج
79.	نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).	الأجهزة الاستخباراتية	الممارسات	الشفافية	حرج
80.	يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.	الأجهزة الاستخباراتية	التشريعات	الشفافية	منخفض

● النتائج حسب التصنيفات

يقسم التقرير المقياس إلى ثلاثة تصنيفات: حسب مجالات النزاهة في قطاع الأمن، حسب قطاعي التشريعات والممارسات، حسب أركان نظام النزاهة.

● نتائج المقياس الفرعي لمجالات النزاهة في قطاع الأمن

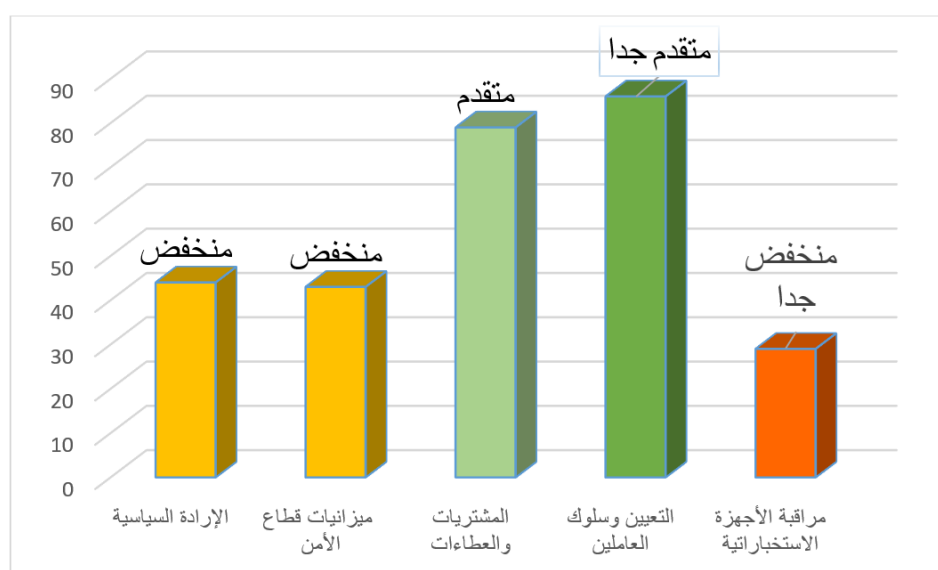
تُظهر النتائج حسب مجالات النزاهة، كما يبين الجدول رقم (6) أدناه، تفاوت تصنيفات مجالات النزاهة في قطاع الأمن. فقد حصل كل من مجال المشتريات والعطاءات ومجال التعيين وسلوك العاملين، على تصنيف متقدم، فيما حصل مجال موازنة قطاع الأمن على تصنيف منخفض. وحصل مجالا الإرادة السياسية ومراقبة الأجهزة الاستخبارية على تصنيف منخفض جداً. يظهر الجدول رقم (6) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال.

جدول (6): متوسط علامات المقاييس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن

الرقم	المجالات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال	متوسط علامة كل مجال
1.	الإرادة السياسية	22	22-1	%27.50	44
2.	موازنة قطاع الأمن	11	33-23	%13.75	43
3.	المشتريات والعطاءات	21	54 -34	%26.25	79
4.	التعيين وسلوك العاملين	19	73 -55	%23.75	86
5.	مراقبة الأجهزة الاستخبارية	7	68 -52	%8.75	29
	المجموع	80	80-1	%100	62

يظهر الشكل رقم (4) أدناه ترتيب مجالات النزاهة في قطاع الأمن على النحو التالي: مجال المشتريات والعطاءات، يليه التعيين وسلوك العاملين في قطاع الأمن، ومن ثم موازنة قطاع الأمن، ورابعاً الإرادة السياسية، وأخيراً مراقبة الأجهزة الاستخبارية.

شكل (4): تصنيفات مجالات النزاهة في قطاع الأمن



1. المقياس الفرعي لمجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية

يشير الشكل رقم (4) أعلاه إلى أن المقياس الفرعي لمجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية حصل على تصنيف «منخفض جداً» (21-35) بسبب حصول ثلاثة مؤشرات من المؤشرات السبعة المكونة لهذا المجال على تصنيف حرج (0-20) وهي:

- وجود لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخبارية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».
- نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخبارية (جهازا المخابرات العامة، والأمن الوقائي).

وحصل مؤشران على تصنيف منخفض (36-50)، وهما: وجود محابة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات؛ يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات. وقد تم تعليق المؤشر الخاص بأن الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتهم ونتائج أعمالهم للجمهور.

2. المقياس الفرعي لمجال الإرادة السياسية

يعود انخفاض تصنيف المقياس الفرعي لمجال الإرادة السياسية إلى حصول سبعة مؤشرات من أصل اثنين وعشرين مؤشراً على علامات تأتي ضمن تصنيف حرج، وجميعها تأتي ضمن قطاع الممارسات؛ خمسة منها يأتي في ركن المساءلة، والآخران في ركن الشفافية.

سته مؤشرات من المؤشرات السبعة تتعلق بعمل المجلس التشريعي، كونه إحدى المؤسسات الرقابية الأساسية، حصلت على هذا التصنيف، بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي، وهي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي عن الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عما ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد.

حصلت ثمانية مؤشرات على (تصنيف منخفض 36-50) وهذه المؤشرات، هي: توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين؛ مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن؛ تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد؛ تتوفر لدوائر ووحدات الامتثال الموارد المالية والبشرية اللازمة؛ تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن؛ تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية؛ تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن؛ يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.

حصل مؤشر واحد على «تصنيف متقدم» وهو المؤشر رقم (18) الذي يعكس مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن. بينما حصلت أربعة مؤشرات في هذا المجال «الإرادة السياسية» على تصنيف «متقدم جداً» (81-100) وهي: توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية؛ توجد لجنة برلمانية مختصة بالرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي؛ مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن (وهذه المؤشرات تأتي ضمن تصنيف قطاع التشريعات)؛ تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.

تم تعليق مؤشرين هما: الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لمسؤولي قطاع الأمن بمحاربة الفساد؛ اطلاع المواطنين على استراتيجية الأجهزة الأمنية أو خطة عملها.

3. المقياس الفرعي لمجال موازنة قطاع الأمن

يرجع انخفاض علامة المجال الخاص بموازنة قطاع الأمن إلى حصول أربعة مؤشرات من أحد عشر مؤشراً على «تصنيف حرج»: يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997؛ لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات؛ موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها؛ يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف منخفض، وهي: تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف؛ يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية؛ تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب؛ يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن. فيما حصل مؤشر واحد على تصنيف «متقدم»، وهو: توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها، كما حاز مؤشران على تصنيف «متقدم جداً» هما: توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، وتتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.

4. المقياس الفرعي لمجال التعيين والسلوك

يظهر الشكل رقم (4) أعلاه أن مجال التعيين والسلوك حاز على تصنيف «متقدم جداً»؛ حيث حصل اثنا عشر مؤشراً من 19 مؤشراً على «تصنيف متقدم جداً» (منها ثمانية مؤشرات تتعلق بركن النزاهة، وثلاثة من ركن الشفافية، وواحد من ركن المساءلة)، وهي:

- يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة.
- يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامّة.
- تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.
- يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد، وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.
- توجد مدونة قواعد السلوك.
- يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن، وهي متاحة للعامّة.
- يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.

فيما حصل مؤشران على «تصنيف متقدم»، هما: يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية؛ يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين المتوسط والعالي، على معايير موضوعية للوظيفة، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.

حازت أربعة مؤشرات على «تصنيف منخفض»، وهي:

- تخضع الترقّيات والامتيازات في الأجهزة للقوانين والأنظمة.
- نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- نتائج المحاكمات متاحة للعامّة.

تم تعليق مؤشر واحد هو المؤشر رقم (71): العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الوساطة والمحسوبية.

5. مجال المشتريات والعطاءات

يُظهر الجدول رقم (4) حصول مجال المشتريات والعطاءات في قطاع الأمن على «تصنيف متقدم؛ حيث حصل أحد عشر مؤشراً (أي 52% من مجمل مؤشرات هذا المجال) على تصنيف «متقدم جداً» (81-100) من إجمالي واحد وعشرين مؤشراً (كما أن عشرة من المؤشرات الأحد عشر التي حازت على تصنيف متقدم جداً هي من مؤشرات ركن المساءلة، أما المؤشر الحادي عشر فهو من ركن النزاهة)، منها ستة مؤشرات تصنف ضمن قطاع التشريعات، وهي:

- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- خضوع المسؤولين المعنيين بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركين في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.
- وجود آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.

كما يأتي منها خمسة مؤشرات ضمن قطاع الممارسات، وهي:

- تطبيق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.
- يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.

في المقابل، حصل المؤشر رقم (48) (يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز) على «تصنيف حرج»، فيما حازت ثلاثة مؤشرات على «تصنيف متقدم»، وهي:

- تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.

فيما حصلت خمسة مؤشرات (أي 24% من إجمالي مؤشرات مجال المشتريات والعطاءات) على «تصنيف منخفض»؛ جميعها من ركن الشفافية، وهي:

- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.
- توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.
- يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات، عادة، بصيغة يمكن الوصول إليها.
- تتاح العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبها دون تأثير سياسي غير مبرر.

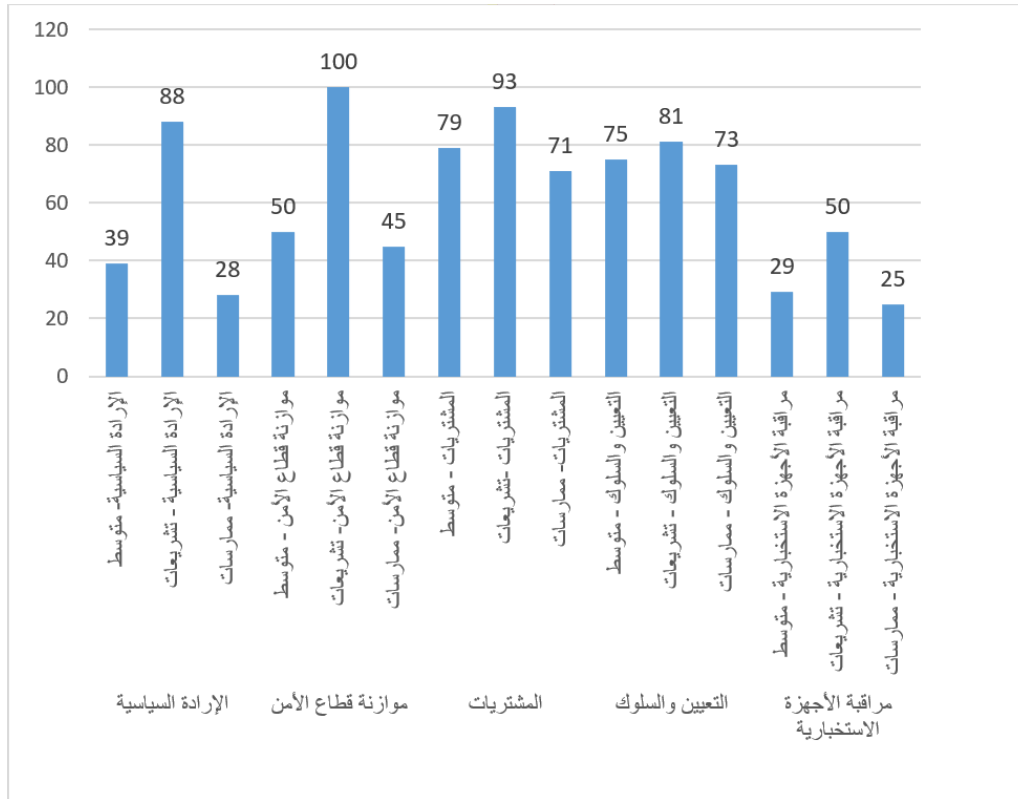
تم تعليق المؤشر رقم (52) (التقدم بشكاوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتم بدون خوف).

تأثير علامات مؤشرات التشريعات على تصنيف المقاييس الفرعية لمجالات قطاع الأمن

اللافت للنظر أن علامة المقياس الفرعي لمجالات قطاع الأمن تختلف، بشكل ملحوظ، بين مؤشرات التشريعات وتلك المتعلقة بالممارسات كما يشير الشكل رقم (5) أدناه. ترتفع علامة مؤشرات التشريعات في مجال الإرادة السياسية بمقدار 67 نقطة، مقارنة بعلامة مؤشرات الممارسات (88 مقابل 21)، وبمقدار 62 نقطة بين علامة مؤشرات التشريعات في مجال موازنة الأمن، مقارنة بمؤشرات الممارسات (100 مقابل 38)، وبفارق 22 نقطة بين مؤشرات التشريعات في مجال المشتريات مقارنة بمؤشرات الممارسات (93 مقابل 71)، وبفارق 25 نقطة بين مؤشرات التشريعات في مجال مراقبة الأجهزة الاستخبارية، مقارنة بمؤشرات الممارسات (50 مقابل 25).

في المقابل، ترتفع علامة المؤشرات المتعلقة بالممارسات في مجال التعيين وسلوك العاملين بفارق 7 نقاط، مقارنة بعلامة مؤشرات التشريعات (88 مقابل 81). وكما يظهر الشكل أدناه، فإنه عند تجريد مؤشرات مجال الإرادة السياسية من تلك المتعلقة بالتشريعات وقصرها على الممارسات فإنها تحصل على «تصنيف منخفض جداً»، الأمر الذي يشير إلى ضعف كبير في الممارسات في قطاع الأمن، مقارنة بوجود قواعد قانونية ضامنة للنزاهة والحوكمة في هذه المجالات.

شكل (5): متوسط علامات مجالات قطاع الأمن مقارنة مع مؤشرات الممارسات والتشريعات



● نتائج المقاييس الفرعية لقطاعي التشريعات والممارسات

تظهر النتائج حسب المقاييس الفرعية لقطاعي التشريعات والممارسات حصول قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم جداً» قياساً بتصنيف قطاع الممارسات «تصنيف متوسط». يظهر الجدول رقم (7) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ومتوسط علامتها.

جدول (7): متوسط علامات المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع	متوسط علامة كل قطاع بعد الوزن
1.	مؤشرات التشريعات	17	1، 4، 13، 14، 23، 34، 35، 38، 44، 46، 50، 53، 63، 65، 66، 72، 80	21%	87
2.	مؤشرات الممارسات	63	2-3، 5-12، 15-22، 24-33، 36-37، 39-43، 45، 47-49، 51-52، 54-62، 64، 67-71، 73-75، 76-79	79%	55

حاز قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم جداً». فقد حصل اثنا عشر مؤشراً؛ أي 70.5% من مجمل مؤشرات قطاع التشريعات، على «تصنيف متقدم جداً»، وهي:

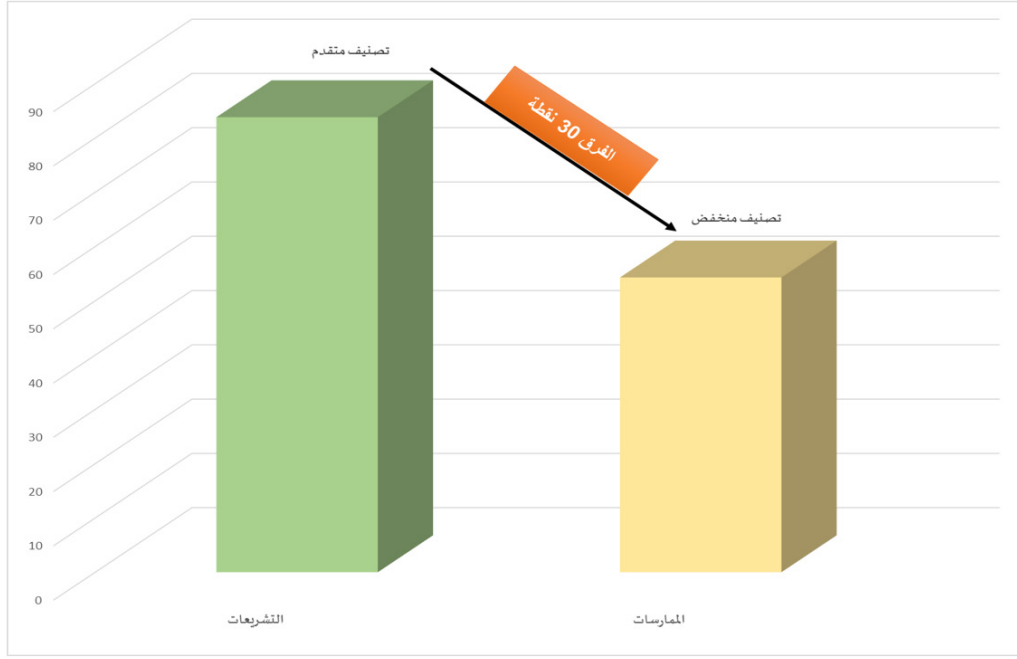
- وجود تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- وجود لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.
- وجود عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- خضوع المسؤولين المعنيين بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركين في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.
- وجود آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.
- وجود عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.

حاز مؤشر واحد على «تصنيف متقدم» وهو (شُمول نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين والمتوسط والعلي، على معايير موضوعية للوظيفة، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير).

في المقابل، حازت أربعة مؤشرات على تصنيفات متدنية، وهي: تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن؛ وجود تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء؛ وجود سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن؛ وجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

تقع تسعة مؤشرات من المؤشرات الاثني عشر في قطاع التشريعات التي حصلت على «تصنيف متقدم جداً» في ركن المساءلة، فيما يقع مؤشر واحد في ركن الشفافية، ومؤشران في ركن النزاهة. كما تقع ثلاثة مؤشرات من المؤشرات الأربعة التي حصلت على تصنيفات منخفضة في ركن الشفافية، فيما يقع مؤشر واحد في ركن النزاهة. ويقع المؤشر الذي حصل على تصنيف متقدم في ركن النزاهة.

شكل (6): تصنيفات قطاعي التشريعات والممارسات



يظهر الشكل رقم (6) أن معدل العلامات الدالة على التشريعات يفوق المعدل الذي حصل عليه قطاع الممارسات بحوالي 32 نقطة. حصل قطاع الممارسات، الذي يتكون من 58 مؤشراً، حيث تم تعليق خمسة مؤشرات جميعها من قطاع الممارسات في هذه القراءة، على علامة تضعه في «تصنيف متوسط». فقد حصل سبعة عشر مؤشراً على «تصنيف متقدم جداً»، في المقابل، حصل خمسة عشر مؤشراً على «تصنيف حرج»، فيما حصل 19 مؤشراً على «تصنيف منخفض»، بينما حصلت سبعة مؤشرات على «تصنيف متقدم».

حاز سبعة عشر مؤشراً على «تصنيف متقدم جداً» (أي 29% من مجمل مؤشرات قطاع الممارسات)، وهي:

- تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
- تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.
- يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.
- يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
- يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.
- توجد مدونة قواعد السلوك.
- يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعامة.
- يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين المدنيين والأمنيين.

في المقابل، حاز خمسة عشر مؤشراً (أي 26% من مجمل مؤشرات قطاع الممارسات) على «تصنيف حرج»؛ وهذه المؤشرات هي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.
- يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».
- نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي).

● نتائج المقاييس الفرعية حسب الأركان

يشير الشكل رقم (7) أدناه إلى أن نتائج المقاييس الفرعية لأركان النزاهة بينت حصول ركن الشفافية على «تصنيف منخفض» قياساً بركني النزاهة الذي حصل على «تصنيف متقدم» والمساءلة الذي حصل على «تصنيف متوسط» بفارق بينهما عشر نقاط. يظهر الجدول رقم (8) عدد المؤشرات وأرقامها التي تدخل في كل ركن ومتوسط علامتها.

جدول (8): متوسط علامات المقياس حسب أركان النزاهة

الرقم	محاور نظام النزاهة	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال	متوسط علامة كل ركن
1.	الشفافية	24	12-9، 24-23، 29-27، 32، 34، 41-40، 47-80، 73-72، 62، 59-58، 56-55، 48	30%	46
2.	المساءلة	36	13، 8-1، 22-18، 26-25، 31-30، 33، 39-36، 75-74، 65، 54-49، 46-44	45%	65
3.	النزاهة	20	35، 17-14، 43-42، 57، 61-60، 64-63، 66-78-76، 71	25%	72
المجموع		80	80-1	100%	62

1. ركن الشفافية

حصل ركن الشفافية الذي يتكون من 24 مؤشراً على «تصنيف منخفض»¹¹. حصلت أربعة مؤشرات على «تصنيف متقدم جداً»، ثلاثة منها في قطاع الممارسات، وهي: يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامّة؛ يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة؛ يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة، وواحد في قطاع التشريعات وهو: توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة ودوائر مستقلة لتخطيط الموازنة. كما حصل ثلاثة عشر مؤشراً على «تصنيف منخفض».

في المقابل حصلت ستة مؤشرات على «تصنيف حرج»، وهي: (1) تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن. (2) يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. (3) يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعدود والإنجاز. (4) ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. (5) موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها. (6) نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي).

2. ركن المساءلة

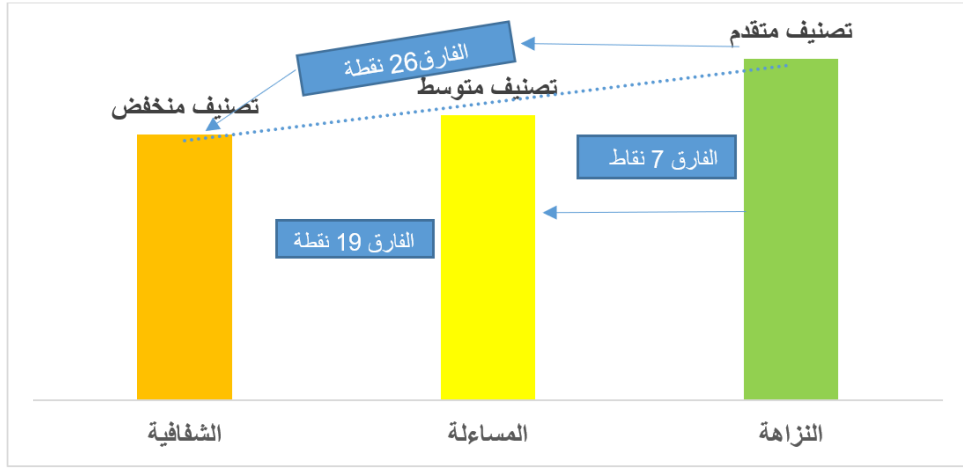
حصل ركن المساءلة الذي يحتوي على 36 مؤشراً تمثل 44% من وزن المقياس¹²، على تصنيف متوسط. حاز ستة عشر مؤشراً على «تصنيف متقدم جداً» تسعة منها مؤشرات تتعلق بالتشريعات، وهي:

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.
- تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.
- تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعّالة.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.
- يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.

11 تم تعليق المؤشر رقم 10 من المؤشرات وهو ضمن مؤشرات ركن الشفافية.

12 تم تعليق المؤشرين رقم 19 و 52 وهما ضمن مؤشرات ركن المساءلة.

شكل رقم (7): تصنيفات أركان النزاهة



في المقابل حصلت ثمانية مؤشرات على «تصنيف حرج»، وجميعها مؤشرات تتعلق بالممارسات، وهي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).

وقد حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف منخفض (36-50)، وهي:

- توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.
- تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.
- يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.
- يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.
- يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبها دون تأثير سياسي غير مبرر.

كما حازت أربعة مؤشرات على «تصنيف متقدم»، وهي: (1) فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها. (2) مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن. (3) وجود وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة، وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها. (4) يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.

3. ركن النزاهة

حصل ركن النزاهة، الذي يحتوي على 20 مؤشراً تمثل 25% من وزن المقياس³، على «تصنيف متقدم». وقد حصلت تسعة مؤشرات (أي 50% من مجمل مؤشرات ركن النزاهة) على «تصنيف متقدم جداً»، وهي:

- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- تلتزم مؤسسات قطاع الأمن، علانية، من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنظم ومعلن.

13 تم تعليق المؤشرين رقم 71 و76، وهما ضمن مؤشرات ركن النزاهة.

- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.
 - يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد، وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.
 - توجد مدونة قواعد السلوك.
 - يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعام.
 - يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.
- في المقابل، حصل مؤشر واحد على «تصنيف حرج»، وهو: يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

حازت خمسة مؤشرات (أي 28% من مجمل مؤشرات ركن النزاهة) على «تصنيف منخفض»، وهي:

- تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.
- تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.
- تتوفر لدوائر الامتثال ووحداته الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر الامتثال ووحداته بالاستقلالية.
- هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.

كما حصلت أربعة مؤشرات على «تصنيف متقدم»، وهي:

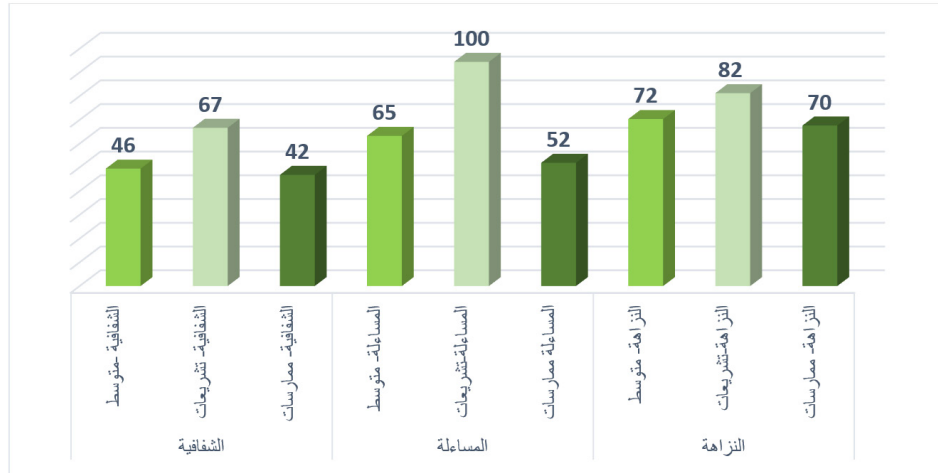
- تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.
- يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين والمتوسط والعلي، على معايير موضوعية للتوظيف، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.

تأثير علامات مؤشرات التشريعات على تصنيفات المقياس الفرعية لأركان النزاهة

تختلف علامات المقياس الفرعي لأركان النزاهة في قطاع الأمن، كما يظهر الشكل (8) أدناه، بشكل ملحوظ، بين مؤشرات التشريعات وتلك المتعلقة بالممارسات. عند تجريد مؤشرات ركن المساءلة من تلك المتعلقة بالتشريعات، وقصرها على الممارسات، تنخفض علامة هذا الركن من «65» إلى «52». ترتفع علامة مؤشرات التشريعات في ركن المساءلة بمقدار 48 نقطة مقارنة بعلامة مؤشرات الممارسات (100 مقابل 52)، وبمقدار 25 نقطة بين علامة مؤشرات التشريعات في ركن الشفافية، مقارنة بمؤشرات الممارسات (67 مقابل 42). كما تنخفض علامة مؤشرات الممارسات في ركن النزاهة بمقدار 12 نقطة عن علامة مؤشرات التشريعات (82 مقابل 70).

وكما يشير الجدول أدناه، فإن علامات المؤشرات الدالة على التشريعات في ركن الشفافية ما زالت منخفضة، وتحتاج إلى المزيد من العناية والتطوير.

شكل (8): متوسط علامات مجالات قطاع الأمن مع مقارنة مؤشرات الممارسات والتشريعات



● علامات المقياس ومجالاته دون مؤشرات البيئة الخارجية

تظهر العلامة الكلية لمقياس النزاهة في قطاع الأمن عند عدم احتساب نتائج المؤشرات المتعلقة بالبيئة الخارجية (المؤشرات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي على قطاع الأمن، وإقرار الموازنة العامة والمعلومات الخاصة بها)، التي هي ليست من عمل الأجهزة الأمنية بقدر ما هي ضامن لسلامة نظام النزاهة في قطاع الأمن، ارتفاعاً بمقدار 7 درجات. ففي الوقت الذي حصل فيه مقياس النزاهة في قطاع الأمن على 62 علامة من 100 علامة عند احتساب علامات الخمسة والسبعين مؤشراً، حصل المقياس ذاته، دون نتائج المؤشرات المتعلقة بغياب دور المجلس التشريعي، وضعف شفافية الموازنة العامة، على علامة 69 من 100 علامة؛ أي بفارق سبع نقاط (تصنيف متقدم).

من الواضح أن غياب المجلس التشريعي بسبب عدم إجراء الانتخابات العامة، وضعف قاعدة البيانات المتعلقة بالموازنة العامة والبيانات التفصيلية الخاصة بالمؤسسات والهيئات والمشتريات الأمنية على موقع وزارة المالية المرتبطة بمدى شفافية عمل الحكومة بشكل عام، أثرا على علامة مقياس النزاهة في قطاع الأمن (انظر الجدول التالي).

جدول (9): مقارنة علامة المقياس وتصنيفاته باحتساب جميع المؤشرات الثمانية وعلامة المقياس وتصنيفاته دون احتساب المؤشرات المتعلقة بالمجلس التشريعي والموازنة العامة

الفرق	علامة المقياس بدون مؤشرات المجلس التشريعي	علامة المقياس	
7	69	62	العلامة الكلية
المجالات			
13	57	44	الإرادة السياسية
10	53	43	موازنة قطاع الأمن
--	79	79	المشتريات والعطاءات
3	86	86	التعيين وسلوك العاملين
--	29	29	مراقبة الأجهزة الاستخباراتية
القطاعات			
-3	84	87	التشريعات
9	64	55	الممارسات
الأركان			
6	52	46	الشفافية
14	79	65	المساءلة
--	76	76	النزاهة

يشير الجدول أعلاه إلى أن علامة المجال الخاص بالإرادة السياسية ترتفع بمقدار ثلاث عشرة نقطة عند عدم احتساب مؤشرات البيئة الخارجية (57 علامة مقارنة بـ 44 علامة)، وكذلك ترتفع علامة المجال المتعلق بموازنة قطاع الأمن بمقدار 10 نقاط عند عدم احتساب مؤشرات البيئة الخارجية الأحد عشر (53 علامة مقارنة بـ 43 علامة) أي ينتقل هذا المجال من تصنيف منخفض إلى تصنيف متوسط.

أما فيما يتعلق بتصنيف القطاعات، فإن علامة قطاع الممارسات ترتفع بمقدار 9 نقاط عند وقف احتساب مؤشرات البيئة الخارجية (55 علامة إلى 64 علامة)، فيما تنخفض علامة قطاع التشريعات بنقطتين (87 مقابل 85).

ترتفع علامة ركن الشفافية بمقدار ست نقاط (52 مقابل 46) وتنتقل من تصنيف منخفض إلى تصنيف متوسط، كما ترتفع علامة ركن المساءلة بمقدار 14 نقطة (79 مقابل 65)، بحيث تنتقل من تصنيف «متوسط» إلى تصنيف «متقدم»، كما تبقى علامة ركن النزاهة على العلامة ذاتها (76) وتبقى في التصنيف المتقدم نفسه. تشير نتائج المقارنة السابقة إلى أن تحسناً ملموساً سيحصل على العلامة الكلية للمقياس وتصنيفاته، وبشكل خالص في قطاع الممارسات ومجال موازنة الأمن وتحسن الإرادة السياسية المتمثلة بوجود المجلس التشريعي وإعماله مهامه في الرقابة على قطاع الأمن، ما يساعد على تحسين نتائج ركني الشفافية والمساءلة في قطاع الأمن.

نتائج القراءات الأربع لمقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني

ستتم في هذا القسم مقارنة نتائج القراءة الرابعة للمقياس مع نتائج القراءات السابقة؛ بدءاً بمقارنة النتائج النهائية لكل من القراءات الأربع، ثم يتم في قسم ثانٍ استعراض التصنيفات المختلفة للمقياس في القراءات الأربع، وبعدها ستتم المقارنة بين نتائج المؤشرات في القراءات كافة.

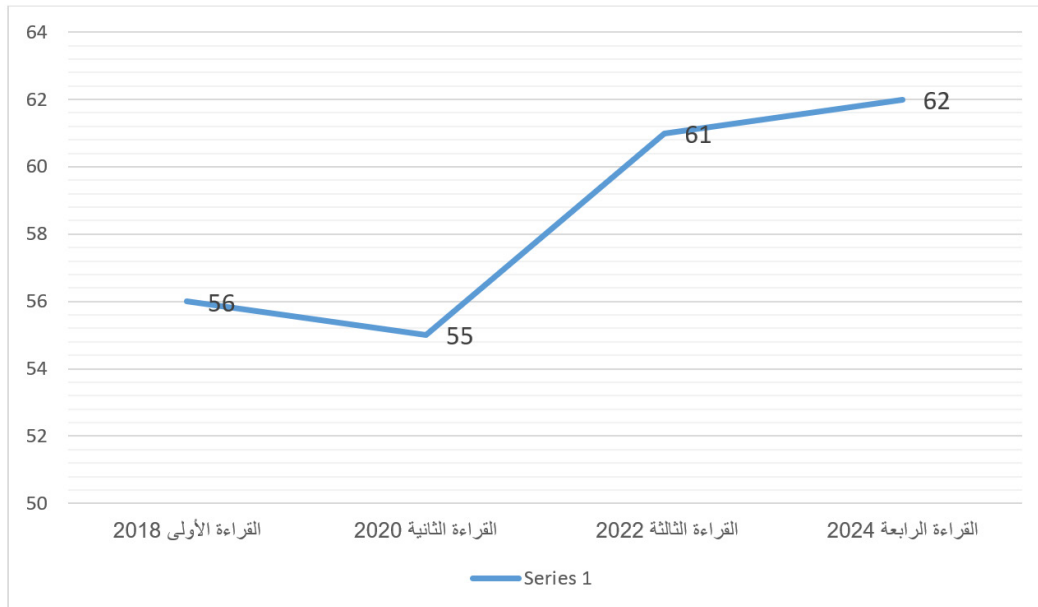
● علامات المقياس في القراءات الأربع

كانت علامة المقياس في القراءة الأولى (56)، وتراجعت علامة المقياس بمقدار نقطة واحدة (55)، وبقيت العلامة ضمن تصنيف متوسط، وارتفعت في القراءة الثالثة بمقدار ست نقاط عن القراءة السابقة (61)، وفي القراءة الرابعة ارتفعت بمقدار نقطة واحدة. لكن بقيت العلامة ضمن تصنيف متوسط.

جدول (10): علامات المقياس في القراءات الأربع

العلامة	الفترة	القراءة
56	2018	علامة المؤشر العام في القراءة الأولى
55	2020	علامة المؤشر العام في القراءة الثانية
61	2022	علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة
62	2024	علامة المؤشر العام في القراءة الرابعة

شكل (8): بيان علامات المقياس في القراءات الأربع



الملاحظات الأساسية على المؤشرات في القراءات الأربع

1. حافظ أربعة وأربعون مؤشراً على علامتهم في القراءة الرابعة كما في القراءة الثالثة والثانية والأولى، منها تسعة عشر مؤشراً حازوا على علامة (100) في القراءات الأربع، وأربعة مؤشرات على علامة (75)، وأحد عشر مؤشراً على العلامة (50)، وأحد عشر مؤشراً على العلامة (0). فالمؤشرات التي حافظت على العلامة (100) في القراءات الأربع هي (1، 4، 23، 35، 36، 38، 39، 44-46، 49، 50، 53، 60-62، 65، 68، 69):

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- تطبق التشريعات المتعلقة بمشتريات قطاع الأمن بفعالية.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.
- يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعمامة.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- توجد مدونة قواعد السلوك.
- يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعمامة.

أما المؤشرات الأربعة (18، 30، 42، 43) التي حافظت على العلامة (75)، فهي:

- مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.
- توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة، وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
- تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.

حافظ أحد عشر مؤشراً (16، 17، 32، 34، 40، 41، 47، 59، 72، 73، 77) على العلامة (50)، وهي:

- تتوفر لدوائر الامتثال ووحداته الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر الامتثال ووحداته بالاستقلالية.
- يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.
- توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.
- يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات، عادةً، بصيغة يمكن الوصول إليها.
- تتاح العقود كافة للعمامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.

- يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- نتائج المحاكمات متاحة للعامّة.
- هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.

تظهر القراءة الرابعة استمرار أحد عشر مؤشراً (2، 3، 6-9، 25، 26، 48، 74، 78)، ضمن «التصنيف الحرج» كما في القراءات الثلاث السابقة، وحصول هذه المؤشرات على أدنى علامة في المقياس (0)، وهذه المؤشرات هي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة، ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعهود والإنجاز.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

جدول (11): علامات المؤشرات في القراءات الأربع

الرقم	المؤشر	العلامة في القراءة الأولى 2018	العلامة في القراءة الثانية 2020	العلامة في القراءة الثالثة 2022	العلامة في القراءة الرابعة 2024
1.	توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.	100	100	100	100
2.	فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.	0	0	0	0
3.	السلطة التشريعية مستقلة، ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.	0	0	0	0
4.	توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.	100	100	100	100
5.	توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.	58	65	48	50
6.	يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.	0	0	0	0
7.	المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.	0	0	0	0
8.	تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.	0	0	0	0
9.	تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.	0	0	0	0
10.	إطلاع المواطنين على استراتيجية الأجهزة الأمنية أو خطة عملها.	21	21	23	معلق

الرقم	المؤشر	العلامة في القراءة الأولى 2018	العلامة في القراءة الثانية 2020	العلامة في القراءة الثالثة 2022	العلامة في القراءة الرابعة 2024
11.	ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.	75	75	75	0
12.	توجد أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني.	50	50	75	50
13.	مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.	75	50	50	100
14.	تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.	75	75	50	50
15.	تتبع سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.	25	25	50	50
16.	تتوفر لدوائر الامتثال ووحداته الموارد المالية والبشرية اللازمة.	50	50	50	50
17.	تتمتع دوائر الامتثال ووحداته بالاستقلالية.	50	50	50	50
18.	مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.	75	75	75	75
19.	الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لمسؤولي قطاع الأمن بمحاربة الفساد.	55	75	56	معلق
20.	تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.	0	0	50	50
21.	يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.	0	0	50	50
22.	تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.	0	50	100	100
23.	توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.	100	100	100	100
24.	تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.	50	0	75	50
25.	يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.	0	0	0	0
26.	لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.	0	0	0	0
27.	موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.	25	0	50	0
28.	يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.	50	0	0	0
29.	تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.	25	25	50	50
30.	توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعالة، وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.	75	75	75	75
31.	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.	75	75	50	50
32.	يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	50	50	50	50
33.	تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.	50	50	100	100
34.	توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.	50	50	50	50
35.	توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.	100	100	100	100
36.	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.	100	100	100	100

الرقم	المؤشر	العلامة في القراءة الأولى 2018	العلامة في القراءة الثانية 2020	العلامة في القراءة الثالثة 2022	العلامة في القراءة الرابعة 2024
37.	يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.	50	75	75	75
38.	جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.	100	100	100	100
39.	الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.	100	100	100	100
40.	توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.	50	50	50	50
41.	يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات، عادةً، بصيغة يمكن الوصول إليها.	50	50	50	50
42.	تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.	75	75	75	75
43.	تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.	75	75	75	75
44.	يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.	100	100	100	100
45.	توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.	100	100	100	100
46.	توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.	100	100	100	100
47.	تتاح العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.	50	50	50	50
48.	يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.	0	0	0	0
49.	يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ.	100	100	100	100
50.	هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.	100	100	100	100
51.	آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.	50	100	100	100
52.	التقدم بشكاوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتم بدون خوف.	51	70	60	معلق
53.	العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.	100	100	100	100
54.	يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبها دون تأثير سياسي غير مبرر.	75	75	50	50
55.	تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة للقوانين والأنظمة.	41	41	39	50
56.	يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	50	0	50	100
57.	يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.	100	100	75	75
58.	يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	100	0	50	100
59.	يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	50	50	50	50
60.	يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.	100	100	100	100
61.	نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.	100	100	100	100
62.	يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.	100	100	100	100
63.	يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين والمتوسط والعلوي، على معايير موضوعية للوظيفة، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.	50	50	75	75

الرقم	المؤشر	العلامة في القراءة الأولى 2018	العلامة في القراءة الثانية 2020	العلامة في القراءة الثالثة 2022	العلامة في القراءة الرابعة 2024
64.	تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.	50	75	75	100
65.	توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.	100	100	100	100
66.	هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.	75	100	100	100
67.	يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.	75	75	75	100
68.	توجد مدونة قواعد السلوك.	100	100	100	100
69.	يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعمامة.	100	100	100	100
70.	يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.	50	50	75	100
71.	العاملون في الأجهزة الأمنية يتمتعون عن ممارسة الوساطة والمحسوبة.	25	33	32	معلق
72.	توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.	50	50	50	50
73.	نتائج المحاكمات متاحة للعمامة.	50	50	50	50
74.	توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).	0	0	0	0
75.	فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها.	50	50	75	75
76.	الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتهم ونتائج أعمالهم للجمهور.	56	48	38	معلق
77.	هناك محاسبة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.	50	50	50	50
78.	يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية "لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال".	0	0	0	0
79.	نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي).	75	50	50	0
80.	يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.	25	50	50	50

حافظ اثنان وستون مؤشراً في القراءة الرابعة بالمقارنة مع القراءة الثالثة على العلامات ذاتها، فيما انخفضت علامات خمسة مؤشرات، بينما ارتفعت علامات ثمانية مؤشرات. كما أن خمسة مؤشرات تم تعليقها كما أسلفنا في فصل المنهجية.

انخفضت في القراءة الرابعة بالمقارنة مع القراءة الثالثة علامة خمسة مؤشرات، منها مؤشر واحد كانت علامته (75) وانخفض إلى العلامة (0)، وهو المؤشر رقم (11) المتعلق بضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدث حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. كما انخفضت في القراءة الرابعة علامة مؤشرين من العلامة (75) إلى العلامة (50)، وهما (12، و24)؛ الأول يتعلق بوجود أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني، والثاني يتعلق بتضمين ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف. كما انخفضت علامة مؤشرين في القراءة الرابعة من العلامة (50) إلى العلامة (0)، وهما: المؤشر رقم 27 الخاص بكون موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها، والمؤشر رقم 79 المتعلق بنسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).

في المقابل، ارتفعت علامات ثمانية مؤشرات في القراءة الرابعة مقارنة بالقراءة الثالثة، والمؤشرات التي ارتفعت علاماتها هي:

- المؤشر رقم (5) المتعلق بوجود رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين، من العلامة (48) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (13) المتعلق بمناقشة مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن، من العلامة (50) إلى العلامة (100).
- المؤشر رقم (55) المتعلق بإخضاع الترقيات والامتيازات في الأجهزة للقوانين والأنظمة، من العلامة (41) إلى العلامة (50).
- المؤشر رقم (56) المتعلق بإتاحة قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة، من العلامة (50) إلى العلامة (100).
- المؤشر رقم (58) المتعلق بنشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة، من العلامة (50) إلى العلامة (100).
- المؤشر رقم (64) المتعلق بالتزام مؤسسات قطاع الأمن، علانية، من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة، من العلامة (75) إلى العلامة (100).
- المؤشر رقم (67) المتعلق بتشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات، من العلامة (75) إلى العلامة (100).
- المؤشر رقم (70) المتعلق بإجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين المدنيين والأمنيين، من العلامة (75) إلى العلامة (100).

● مقارنة النتائج حسب التصنيفات في القراءات الأربع

ستتم المقارنة حسب مجالات النزاهة في قطاع الأمن، وحسب قطاعي التشريعات والممارسات، والتصنيف الثالث حسب أركان نظام النزاهة.

● نتائج المقياس الفرعي لمجالات النزاهة في قطاع الأمن في القراءات الأربع

أظهرت نتائج القراءة الرابعة للتقرير حصول ارتفاع في متوسط علامة كل من المجالين (المشتريات والعطاءات، والتعيين وسلوك العاملين)، فيما حصل انخفاض في متوسط علامة المجالات التالية (الإرادة السياسية، وموازنة قطاع الأمن، ومراقبة الأجهزة الاستخبارية).

جدول (12): مقارنة متوسط علامات المقياس الفرعية لمجالات النزاهة في قطاع الأمن

الرقم	المجالات	متوسط علامة كل مجال في القراءة الأولى	متوسط علامة كل مجال في القراءة الثانية	متوسط علامة كل مجال في القراءة الثالثة	متوسط علامة كل مجال في القراءة الرابعة
1.	الإرادة السياسية	37	39	46	44
2.	موازنة قطاع الأمن	45	34	50	43
3.	المشتريات والعطاءات	75	80	78	79
4.	التعيين وسلوك العاملين	72	67	73	86
5.	مراقبة الأجهزة الاستخبارية	37	35	38	29
	المجموع	56	55	61	62

المقياس الفرعي لمجال مراقبة الأجهزة الاستخباراتية

أظهرت نتائج القراءة الرابعة للمجالات أن ثلاثة مؤشرات من أصل سبعة مؤشرات من المقياس الفرعي لمجال مراقبة الأجهزة الاستخباراتية حافظت على علامتها في القراءات الأربع، وهي: (1) توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها (برلمانية أو حكومية). (2) هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات. (3) يتم إجراء تدقيق في مدى ملائمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال». فيما حافظ مؤشر واحد على العلامة ذاتها في القراءات الثلاث الأخيرة، وهو المؤشر رقم (80) المتعلق بوجود نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات. بنتما حافظ المؤشر المتعلق بفعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها على العلامة ذاتها التي حصل عليها في القراءة السابقة.

في القراءة الرابعة انخفضت علامة مؤشر واحد وهو المتعلق بنسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي). فيما تم تعليق العمل بالمؤشر المتعلق بقيام الأجهزة الأمنية بتفسير قراراتهم ونتائج أعمالهم للجمهور.

المقياس الفرعي لمجال الإرادة السياسية

أظهرت نتائج القراءة الرابعة للمجالات إلى أن ستة عشر مؤشراً من أصل اثنان وعشرين مؤشراً من المقياس الفرعي لمجال الإرادة السياسية حافظت على علامتها في القراءة الثانية، وهي:

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة، ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عما ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.
- تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.
- تتوفر لدوائر الامتثال ووحداته الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر الامتثال ووحداته بالاستقلالية.
- مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.
- تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.
- يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.
- تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.

بالمقابل، ارتفعت علامة مؤشرين في القراءة الرابعة مقارنة بالقراءة الثالثة، وهما: (1) توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين. (2) مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن. وانخفضت علامة مؤشرين، وهما: (1) ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. (2) توجد أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني.

المقياس الفرعي لمجال موازنة قطاع الأمن

حافظت خمسة مؤشرات على علاماتها في القراءات الأربع، وهذه المؤشرات هي:

- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعّالة، وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
- يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

كما حافظت أربعة مؤشرات على علاماتها في القراءتين الثالثة والرابعة، وهي: (1) تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب. (2) يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن. (3) يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن. (4) تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.

في المقابل، انخفضت علامات مؤشرين في القراءة الرابعة للمقياس الفرعي لمجال موازنة قطاع الأمن من أصل أحد عشر مؤشر مقارنة بالقراءة الثالثة، وهذه المؤشرات هي: (1) تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف. (2) موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.

المقياس الفرعي لمجال التعيين والسلوك

أظهرت نتائج القراءة الرابعة للمجالات أن تسعة مؤشرات من أصل تسعة عشر مؤشراً من المقياس الفرعي لمجال التعيين وسلوك العاملين حافظت على علامتها كما في القراءة الأولى، وهي:

- يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامّة.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- توجد مدونة قواعد السلوك.
- يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعامّة.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- نتائج المحاكمات متاحة للعامّة.

بينما حافظت ثلاثة مؤشرات على العلامة ذاتها التي حصلت عليها في القراءة السابقة، وهي: (1) يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية. (2) يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين والمتوسط والعلوي، على معايير موضوعية للتوظيف، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير. (3) هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.

في المقابل، ارتفعت علامة ستة مؤشرات، وهي: (1) تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة للقوانين والأنظمة. (2) يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة. (3) يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامّة. (4) تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة. (5) يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. (6) يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين المدنيين والأمنيين. أما بالنسبة للمؤشر التاسع عشر، فقد تم تعليقه بسبب عدم توفر البيانات القائمة على الاستطلاع.

المقياس الفرعي لمجال المشتريات والعطاءات

حافظ ثمانية عشر مؤشراً من مؤشرات المقياس الفرعي لمجال التعيين وسلوك العاملين من أصل واحد وعشرين مؤشراً على العلامة ذاتها في القراءات الأربعة، وهي:

- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.
- يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.
- تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.
- تتاح العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كاف.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.

فيما حافظ مؤشران على العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة، وهما: (1) يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة. (2) يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبها دون تأثير سياسي غير مبرر. فيما تم تعليق مؤشر في هذه القراءة من مؤشرات مجال المشتريات والعطاءات.

● نتائج المقياس الفرعية لقطاعي التشريعات والممارسات في القراءات الأربع:

تظهر نتائج القراءة الرابعة حسب المقياس الفرعية لقطاعي التشريعات والممارسات حصول قطاع التشريعات على «تصنيف متقدم جداً»، وهو تصنيف القراءات الثلاث الأولى نفسه، بالمقابل حصل تصنيف قطاع الممارسات على «تصنيف متوسط» بعد أن كان تصنيفه «منخفض» في القراءتين الأولى والثانية. يظهر الجدول رقم (13) عدد المؤشرات التي تدخل في كل قطاع، وأرقامها، ومتوسط علامتها.

جدول (13): مقارنة متوسط علامات المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات

الرقم	المقطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع	متوسط علامة كل قطاع بعد القراءة الأولى	متوسط علامة كل قطاع بعد القراءة الثانية	متوسط علامة كل قطاع بعد القراءة الثالثة	متوسط علامة كل قطاع بعد القراءة الرابعة
1.	مؤشرات التشريعات	17	1، 4، 13، 14، 23، 34، 35، 38، 44، 46، 50، 53، 63، 65، 66، 72، 80	21%	82	84	84	87
2.	مؤشرات الممارسات	63	2-3، 5-12، 15-22، 24-33، 36-37، 39-43، 45، 47-49، 51-52، 54-55، 62، 64، 67-73، 71-75، 76-79	79%	49	48	54	55

حافظ ثلاثة عشر مؤشراً على التصنيف نفسه الذي حصل عليه في القراءات الأربع، والمؤشرات التي حافظت على علامتها هي:

- توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.
- توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.
- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد مستقلة دوائر لتخطيط الموازنة.
- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.
- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.
- جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.
- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد و/أو التزامات التسليم.
- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.
- العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.
- توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.
- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.

كما حافظ مؤشر واحد على التصنيف ذاته في القراءات الثلاث الأخيرة، وهو: يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات. فيما حافظ مؤشران على التصنيف ذاته في القراءتين الأخيرتين وهما: (1) يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين والمتوسط والعلي، على معايير موضوعية للوظيفة، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير. (2) تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن. في المقابل، ارتفع تصنيف المؤشر المتعلق بمناقشة مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن من تصنيف «متوسط» إلى تصنيف «متقدم جداً».

ارتفعت علامة قطاع الممارسات في القراءة الرابعة مقارنة بالقراءة الثالثة بمقدار نقطة واحدة (54 مقابل 55)، وبقي في «تصنيف متوسط». يتضمن قطاع الممارسات ثلاثة وستين مؤشراً، وقد حافظ 33 مؤشراً منها على التصنيف نفسه في القراءات الأربع، فيما حافظ تسعة مؤشرات على «تصنيف متقدم جداً»، وهي:

- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.
- الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.
- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.

- يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ.
- يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
- نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
- يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعمامة.
- توجد مدونة قواعد السلوك.
- يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعمامة.

وحافظت أربعة مؤشرات على «تصنيف متقدم»، وهي:

- مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.
- توجد وحدة رقابة داخلية «المالية الداخلية» فعّالة، وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.
- تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
- تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.

تظهر القراءة الرابعة للمقياس بقاء تسعة مؤشرات ضمن «تصنيف منخفض»، كما في القراءات الثلاث الأولى، وهي:

- تتوفر لدوائر الامتثال ووحداته الموارد المالية والبشرية اللازمة.
- تتمتع دوائر الامتثال ووحداته بالاستقلالية.
- يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.
- يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات عادة بصيغة يمكن الوصول إليها.
- تتاح العقود كافة للعمامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعمامة.
- نتائج المحاكمات متاحة للعمامة.
- هناك محاباة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.

تظهر القراءة الرابعة بقاء أحد عشر مؤشراً من قطاع الممارسات ضمن «تصنيف حرج»، وهي:

- فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.
- السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.
- يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.
- المجلس التشريعي يسأل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.
- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.
- لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).
- يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».

حافظ مؤشران على التصنيف ذاته في القراءات الثلاث الأخيرة؛ فقد حافظ المؤشر رقم (28) المتعلق بالكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على «تصنيف حرج»، والمؤشر رقم (37) الخاص بوجود دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة على «تصنيف متقدم».

حافظت عشرة مؤشرات على التصنيف ذاته في القراءتين الأخيرتين؛ حيث حافظ مؤشران على «تصنيف متقدم جداً» هما: المؤشر رقم (22): تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط، والمؤشر رقم (33): تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية. فيما حافظ مؤشران آخران على «تصنيف متقدم»، وهما: المؤشر (57): يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية، والمؤشر رقم (75): فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها. كما حافظت ستة مؤشرات على «تصنيف منخفض»، وهي:

- تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.
- تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.
- يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.
- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.
- يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.
- يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبيها دون تأثير سياسي غير مبرر.

أظهرت القراءة الرابعة ارتفاع تصنيف خمسة مؤشرات في قطاع الممارسات مقارنة بالقراءة الثالثة، وهذه المؤشرات هي:

- يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.
- تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.
- يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.
- يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.

بالمقابل، انخفضت تصنيفات خمسة مؤشرات من قطاع الممارسات مقارنة بالقراءة الثالثة، وهذه المؤشرات هي:

- ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.
- توجد أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني.
- تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.
- موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.
- نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي).

● نتائج المقاييس الفرعية حسب الأركان في القراءات الأربع

يشير الجدول رقم (14) أدناه إلى أن تصنيفات نتائج المقاييس الفرعية لأركان النزاهة في القراءات الأربع حافظت على التصنيف ذاته مع تغيرات محدودة في علامات جميع الأركان.

جدول (14): مقارنة متوسط علامات المقاييس حسب أركان النزاهة في القراءات الأربع

محاور نظام النزاهة		عدد المؤشرات	القراءة الأولى		القراءة الثانية		القراءة الثالثة		القراءة الرابعة
	متوسط	التصنيف	متوسط	التصنيف	متوسط	التصنيف	متوسط	التصنيف	التصنيف
الشفافية	49	منخفض	38	منخفض	49	منخفض	46	منخفض	منخفض
المساءلة	56	متوسط	60	متوسط	63	متوسط	65	متوسط	متوسط
النزاهة	66	متقدم	69	متقدم	70	متقدم	76	متقدم	متقدم
المجموع	56		55		61		62		

ركن الشفافية

بقي ركن الشفافية في القراءة الرابعة ضمن «تصنيف منخفض» رغم انخفاض علامته بمقدار ثلاث نقاط، فقد حافظ خمسة عشر مؤشراً من ركن الشفافية على التصنيف نفسه والعلامة نفسها من أصل أربعة وعشرين مؤشراً في القراءة الرابعة مقارنة بالقراءة الثالثة، وهذه المؤشرات هي:

- تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.
- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.
- يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل، للإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.
- يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.
- توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.
- يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات، عادةً، بصيغة يمكن الوصول إليها.
- تتاح العقود كافة للعمامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.
- يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعمامة.
- يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعمامة.
- توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.
- نتائج المحاكمات متاحة للعمامة.
- يوجد نظام لتصنيف المعلومات يسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.

ارتفع تصنيف مؤشرين، وهما: (1) يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعمامة. (2) يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعمامة. في المقابل، انخفض تصنيف خمسة مؤشرات، وهي: (1) ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدث حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. (2) توجد أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني. (3) تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف. (4) موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها. (5) نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي).

ركن المساءلة

تظهر القراءة الرابعة بقاء واحد وثلاثين مؤشراً من أصل ستة وثلاثين مؤشراً ضمن التصنيف نفسه في القراءة السابقة، كما بقيت العلامات كما هي. فيما ارتفع تصنيف مؤشرين هما: (1) توجد رقابة جديده على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين. (2) مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.

ركن النزاهة

تظهر القراءة الرابعة بقاء ستة عشر مؤشراً من ركن النزاهة ضمن التصنيف نفسه من أصل عشرين مؤشراً، وبقيت العلامات كما هي، والمؤشرات التي حافظت على التصنيف نفسه هي:

1. تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.
2. تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.
3. تتوفر لدوائر الامتثال ووحداته الموارد المالية والبشرية اللازمة.
4. تتمتع دوائر الامتثال ووحداته بالاستقلالية.
5. توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.

6. تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.
 7. تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.
 8. يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.
 9. يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.
 10. نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.
 11. يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي، على معايير موضوعية للوظيفة، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.
 12. هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.
 13. توجد مدونة قواعد السلوك.
 14. يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعامّة.
 15. هناك محابة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.
 16. يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية «لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال».
- ارتفع تصنيف ثلاثة مؤشرات في ركن النزاهة في القراءة الرابعة، وهي: (1) تلتزم مؤسسات قطاع الأمن، علانيةً، من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة. (2) يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. (3) يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.

تشير نتائج مقياس النزاهة الدوري في قطاع الأمن الفلسطيني إلى التغيرات الحاصلة في واقع منظومة المكافحة في مؤسسات قطاع الأمن للوقاية من مخاطر الفساد، بالاعتماد على ثمانين مؤشراً تحكم عمل القطاع ومجالاته وأركانه وواقع التشريعات والممارسات الحالية، ومن ضمنها مدى الالتزام بمجموعة القيم التي تحكم عمل المسؤولين بمكافحة الفساد، والحفاظ على المال العام، ومدى احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم، إضافة إلى مدى فعالية أنظمة المساءلة عن أعمالهم.

أولاً. استخلاصات عامة

1. حصل مقياس النزاهة في قطاع الأمن على «تصنيف متوسط» بتحسين طفيف عن القراءات الثلاث السابقة، ما يشير إلى أن مخاطر «أو فرص» الفساد ما زالت محتملة، وأن نظام النزاهة في قطاع الأمن لا يزال في طور النشأة والتطور، ويحتاج إلى المزيد من الخطوات لاستكمال شروط متطلبات بناء نظام النزاهة الفعال في هذا القطاع.
2. أظهرت نتائج المقياس أن التحدي الأساسي أمام نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني يكمن في الممارسات، التي حازت على «تصنيف متوسط»، فيما حاز قطاع «التشريعات» على «تصنيف متقدم جداً».
3. يتمثل التحدي الأكبر في ثلاثة مجالات ذات علاقة بالبيئة الخاصة بالنظام السياسي، ونزاهة الحكم وسياساته، ورؤيته لدور الأمن وآليات الإشراف عليه، في ظل غياب المجلس التشريعي؛ الذي أثر، بشكل كبير، على العلامات التي حصل عليها مقياس النزاهة في قطاع الأمن، وبخاصة في الرقابة على الأجهزة الاستخباراتية والإشراف والرقابة على موازنة قطاع الأمن. ففي الوقت الذي حصلت فيه علامة كل من «التشريعات» و«التعيين وسلوك العاملين» على «تصنيف متقدم جداً»، فإن ركن الشفافية حصل على «تصنيف منخفض»، فيما حصل مجال الممارسات وركن المساءلة على «تصنيف متوسط». في المقابل، فإن مجالي «المشتريات والعطاءات» حازا على «تصنيف متقدم» لتوفر آليات وتقنيات مراقبة من جهات حكومية مختصة وداخلية، وتوفر إرادة لدى المؤسسة الأمنية لتحسين أداء العاملين.
4. بشكل عام، أظهر المقياس أن التشريعات متوفرة، إلا أنه ظهر نقص واضح في مجال التشريعات الثانوية، بما يشمل اللوائح الناظمة للرقابة على أجهزة الاستخبارات لغياب آليات واضحة للنظر في ملاءمة المرشحين لرئاسة الأجهزة الأمنية، كما ظهر نقص في التشريعات المتعلقة بتعزيز الشفافية لعدم إصدار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات ونظام حكومي لتصنيف الوثائق اللذين يحددان آليات التعامل مع المعلومات والوثائق الأمنية والحكومية والمدة الزمنية المصرح بها للإعلان عنها.

5. ما زالت المؤشرات المتعلقة بركن الشفافية في قطاع الأمن الأضعف من بين أركان نظام النزاهة في قطاع الأمن الثلاثة، حيث حصلت على تصنيف منخفض، مقارنة بركني المساءلة والنزاهة اللذين حصلا على «تصنيف متوسط».

ثانياً. استنتاجات تفصيلية

1. ضعف بعض التشريعات الفلسطينية في تحصين نظام النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني كحق الحصول على المعلومات.
2. أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني ضعف دور «المؤسسات الرقابية» لتوقف عمل المجلس التشريعي بسبب الانقسام، ومن ثم حله من قبل المحكمة الدستورية في كانون الأول 2018، ما حدّ من الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن، ما أثر، بشكل واضح، على مجال الإرادة السياسية، وعلى قطاع الممارسات وركن المساءلة. فقد حصلت تسعة مؤشرات على «تصنيف حرج» نتيجة تعطل عمل المجلس من أحد عشر مؤشراً تتعلق باختصاصات عمل المجلس التشريعي وصلاحياته الرقابية على قطاع الأمن. وهي «المؤشرات التسعة» تشكل حوالي 11% من وزن العلامة الكلية للمقياس.

3. جاء استمرار ضعف ركن الشفافية بسبب حصول بعض المؤشرات المتعلقة بالشفافية على علامات متدنية؛ كضعف إجراء مشاورات منتظمة مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية، ومحدودية إتاحة موازنة قطاع الأمن للجمهور مفصلة وواضحة قبل إقرارها، وضعف ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، ونسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي).
4. أدى عدم إفصاح الحكومة عن الموازنة إلى هبوط عدد من المؤشرات إلى «تصنيف حرج»، وهي المؤشرات المتعلقة بكون موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها، ويتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل، للإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
5. عدم وجود نظام لتصنيف المعلومات لضمان حماية المعلومات، ويتيح، في الوقت نفسه، نشر الوثائق وفقاً للقانون، إضافة إلى قلة التفاصيل عن موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها.
6. عدم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية كلجنة لنزاهة الحكم.
7. عدم وجود لجنة حكومية مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية وإدارتها وميزانياتها.
8. تحتاج دوائر الامتثال ووحداته «دوائر الرقابة الداخلية» إلى مزيد من العناية بتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة والاستقلالية لتحقيق الغاية من إنشائها.
9. على الرغم من التحسن في القراءتين الأخيرتين، فإن إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن ما زالت تحتاج إلى المزيد من المراجعة لبيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، وإجراء مثل هذه التقييمات بشكل دوري، للاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط، وبخاصة عند إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الأمن.
10. جرى تحسن ملحوظ في القراءة الحالية على وجود أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني في مجال مناقشة السياسات، ومن الضروري الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة في ظل غياب المجلس التشريعي، حيث ما زالت التشريعات الصادرة والمنشورة في الجريدة الرسمية لا تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن. كما تحتاج إلى تطوير دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة في قطاع الأمن.
11. تحتاج عمليات الشراء في قطاع الأمن إلى المزيد من الإفصاح لتفاصيل المشتريات، وإصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات بصيغة يمكن الوصول إليها، وإتاحة العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
12. ما زالت ميزانية قطاع الأمن توفر معلومات محدودة عن النفقات، ولا يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة للإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
13. ما زال ديوان الرقابة المالية الإدارية متحفزاً على نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية؛ إذ يكفي ينشر ملخص عن أعماله في مؤسسات قطاع الأمن في التقرير السنوي.
14. ما زال نشر حجم البدلات ومهام السفر والمخصصات المالية لشاغلي بعض المناصب بالنسبة للموظفين المدنيين والأمنيين محدوداً وغير متاح للعوام.
15. على الرغم من التطور الإداري (إقرار الهيكلية ووضع الوصف الوظيفي لكل وظيفة)، فإن معايير تعيين الموظفين الأمنيين على مستوى المناصب الإشرافية والعليا؛ كرؤساء الأجهزة والهيئات العسكرية، ما زالت محدودة، وبخاصة أنها تتم دون وجود عمليات تقييم وفق معايير موضوعية من لجنة خارجية، أو الإعلان عن المعايير التي يتم بموجبها اختيار الأشخاص لهذه المناصب. ولا تزال المحاباة على أساس حزبي مؤثرة على الرغم من محاولات فصل الأجهزة الأمنية عن التنظيمات السياسية.

التوصيات

إن تعزيز مناعة النظام السياسي الفلسطيني، بما يشمل نظام النزاهة في قطاع الأمن وفاعليته، يستوجب بذل جهد جماعي وضغط قوي من خلال حشد أوسع ائتلافات لمعالجة إنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات العامة من قبل الأطراف السياسية جميعها، ومن قبل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، لمعالجتها الاستنتاجات التي توصل إليها مقياس نظام النزاهة في قطاع الأمن.

• المستوى السياسي

1. على الرغم من صعوبة إجراء الانتخابات العامة بسبب الحرب القائمة على قطاع غزة، وأولوية وقف إطلاق النار ومعالجة الآثار الواسعة التي لحقت بالمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، فإن الإصلاح السياسي الجوهرى لضمان عملية الإصلاح في قطاع الأمن، وتعزيز النزاهة فيه، يتطلب تحديد موعد الانتخابات العامة، بهدف تمكين المواطنين من حق اختيار ممثليهم في المؤسسات السياسية؛ وذلك لتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، بما فيها قطاع الأمن.

2. يتوجب إعادة إنشاء مجلس الأمن القومي كجهة «حكومية» إشرافية متخصصة للإشراف على سياسات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها، ومساءلتها.

• على الحكومة

1. إصدار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، ونظام حكومي لتصنيف الوثائق، اللذين يحددان آليات التعامل مع المعلومات والوثائق الأمنية والحكومية، والمدة الزمنية المصرح بها للإعلان عنها لتعزيز الشفافية في قطاع الأمن.

2. إنشاء «لجنة جودة الحكم في القطاع العام» من شخصيات تتمتع بالخبرة والنزاهة لتتظفر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية، بما فيها رؤساء الأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية) في القطاع العام، وفق معايير موضوعية، وفحص مدى ملائمة المرشحين لهذه المناصب.

3. تعيين مفتش عام لقوى الأمن الفلسطينية، يتبع مباشرة للمستوى السياسي، للوصول بالمؤسسة الأمنية إلى مؤسسة مهنية تخضع للرقابة والتفتيش في أداء مهامها.

4. نشر الموازنة التفصيلية كما في السنوات السابقة، ليتسنى للجهات الرقابية من المجتمع المدني مراقبة المصروفات على قطاع الأمن، وحجمها، ضمن الموازنة العامة.

5. إصدار نظام مالي خاص بالمؤسسة الأمنية ونشره في الجريدة الرسمية بدلاً من الإبقاء على النظام المالي الاستثنائي غير المنشور، الذي يُجدد العمل به سنوياً من قبل وزير المالية.

6. إصدار اللائحة الخاصة بالمشتريات ذات الطبيعة الأمنية المنصوص عليها في قانون الشراء العام، التي تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن، وإعداد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة في قطاع الأمن.

• على وزارة الداخلية

1. إنشاء وحدة إدارة المخاطر والامتثال في قطاع الأمن، والقيام بمراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن، وفحص إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن، وإجراؤها بشكل دوري للاستفادة من نتائج التقييم في التخطيط وسياسات أجهزة ومؤسسات قطاع الأمن الفلسطيني.

2. توسيع المشاورات بشكل منتظم مع الجمهور حول سياسة قطاع الأمن والاستراتيجية الأمنية.

• الأجهزة الأمنية والهيئات العسكرية المساندة

1. إصدار التقارير السنوية التي تتضمن الإنجازات والتحديات ومدى امتثال منتسبي الأجهزة الأمنية للقانون، ومدونة السلوك الأخلاقية.
2. تعزيز قدرات دوائر الامتثال ووحداته «دوائر الرقابة والتفتيش الداخلية في مؤسسات قطاع الأمن» بتوفير كوادر بشرية مؤهلة، والموارد المالية اللازمة، وتعزيز استقلاليتها، من خلال تبعيةها لوزير الداخلية/المفتش العام في وزارة الداخلية لتحقيق الغاية من إنشائها.
3. تعزيز شفافية عمليات الشراء في قطاع الأمن من خلال نشر البيانات المتعلقة بالمشتريات بصيغة يمكن الوصول إليها، وإتاحة العقود كافة للعمامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.
4. توفير تفاصيل موازنة قطاع الأمن قبل إقرارها. وتوفير معلومات عن الموازنة المعتمدة لقطاع الأمن، لوسائل الإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعمامة بشكل أوضح.
5. انفتاح الإدارة المالية المركزية «العسكرية ووزارة المالية» على توفير المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.

ملحق (1): قائمة مؤشرات مقياس النزاهة في قطاع الأمن وطرق احتسابها

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
الإرادة السياسية		
1	توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.	4- يتمتع المجلس التشريعي بصلاحيات بموجب القانون للموافقة على القوانين المتعلقة بالأمن أو رفضها أو تعديلها، والموافقة على سياسة قطاع الأمن أو تعديلها. كما أنه يتمتع بالحق في مراجعة الميزانيات وقرارات قطاع الأمن. 2- يمتلك المجلس التشريعي الحق في استخدام آليات رسمية لإجراء المراقبة على سياسة قطاع الأمن، إلا أنه يفتقر إلى بعض الصلاحيات المذكورة في النتيجة 4. 0- لا يمتلك المجلس التشريعي أية صلاحيات رسمية بشأن قوانين قطاع الأمن أو سياسته.
2	فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.	4- يوافق المجلس التشريعي بانتظام على القوانين المتعلقة بالأمن أو يرفضها ويمارس السلطة الخاصة بشؤون الميزانية ويوافق عليها. ويمكن للمجلس، أيضاً، رفض سياسة قطاع الأمن أو تعديلها. 3- يؤدي المجلس التشريعي جميع الوظائف الواردة في النتيجة 4، ولكن ليس بشكل منتظم. وثمة حالات واضحة أخفق فيها المجلس التشريعي في مراقبة سياسة قطاع الأمن بفعالية، إلا أن هذه الحالات تمثل ثغرات عرضية. 2- يناقش المجلس التشريعي أو يراجع سياسة قطاع الأمن ويحاول التأثير في السياسة من خلال الآليات الرسمية، إلا أن هذه المحاولات محدودة. 1- يناقش المجلس التشريعي سياسة قطاع الأمن أو يراجعها، لكنه لا يستفيد من صلاحياته الرقابية الرسمية. وقد يمارس تأثيراً غير رسمي في السياسة في حالة عدم وجود صلاحيات رسمية. 0- لا يناقش المجلس التشريعي سياسة قطاع الأمن أو يراجعها.
3	السلطة التشريعية مستقلة، ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.	4- لا يحق للسلطة التنفيذية ولا الأمنية إجبار المجلس التشريعي على التصويت لصالحها أو التأثير فيها دون داعٍ. 2- لا تجبر السلطة التنفيذية المجلس التشريعي ولا تؤثر عليه دون داعٍ للتصويت لصالحها، إلا أن وجود مسؤولين أمنيين داخل المجلس التشريعي يقوض المراقبة البرلمانية للدفاع. 0- تعمل كل من الأجهزة الأمنية والسلطة التنفيذية على تقويض مراقبة المجلس التشريعي لسياسة قطاع الأمن بانتظام.
4	توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.	4- توجد لجنة برلمانية (لجنة الداخلية والأمن) تتمتع بحقوق واسعة. وتتمتع اللجنة بالسلطة اللازمة لمراقبة أي جانب من جوانب أداء وزارة أو وكالات قطاع الأمن، مثل شؤون الميزانيات، وإدارة شؤون الموظفين، وتخطيط السياسات، ومعلومات الطلب المتعلقة بهذه المجالات. وتشغل اللجنة منصبا يمكنها من مطالبة الشهود الخبراء بالمثل أمامها. 2- هناك لجنة برلمانية (لجنة الداخلية والأمن) لديها بعض الآليات الرسمية لإجراء المراقبة على سياسة قطاع الأمن، إلا أنها تفتقر إلى بعض الصلاحيات المذكورة في النتيجة 4. 0- لا توجد لجنة برلمانية مكلفة بالإشراف على قطاع الأمن ومراقبته، أو قد توجد اللجنة، ولكن دون تمتعها بصلاحيات رسمية.
5	توجد رقابة جدية على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين.	يتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يقولون توجد رقابة جدية $\times 100$) + (نسبة الذين يقولون لا رأي/ لا أعرف $\times 50$) + (نسبة الذين يقولون إنه لا توجد رقابة جدية على أجهزة الأمن $\times 0$).

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
6	يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.	4- يتم تزويد المشرعين بتقارير التدقيق المفصلة المتعلقة بالقطاع الأمني والبرامج السرية الأخرى. تتناول تقارير التدقيق جميع النفقات الرئيسية والثانوية، وتقارن بين التأثير المتوقع والفعلي، وتتضمن التوصيات الاستراتيجية المرتبطة بنقاط الضعف أو التحديات. 3- يتم تزويد المشرعين بتقارير التدقيق الخاصة بالبنود السرية التي تتناول معظم النفقات، ولكنها تقدم توصيات عامة فقط. كما قد لا تتناول بالمقارنة التأثير المتوقع والفعلي. 2- يتم تزويد المشرعين بتقارير التدقيق الخاصة بالبنود السرية التي تستبعد بعض التفاصيل. قد يكون هناك غياب لتقييم الأثر و/أو التوصيات. 1- يتم تزويد المشرعين بتقارير التدقيق الخاصة بالبنود السرية التي توفر معلومات أساسية أو مختصرة للغاية، ويكون هناك قدر كبير من المحذوفات. وقد لا يوجد تقييم الأثر والتوصيات على السواء. 0- لا يتم تزويد المشرعين بتقارير التدقيق الخاصة بالبنود السرية، أو لا يتم تدقيق البرامج السرية على الإطلاق.
7	المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عما ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.	4- يستجوب المجلس التشريعي الأجهزة الأمنية فيما يخص النتائج، ويلزمه بتقديم وثائق أو دليل يخص إدراج توصيات التدقيق. كما يلقي الضوء على أي أوجه قصور في عملية التدقيق. 3- يستجوب المجلس التشريعي الأجهزة الأمنية فيما يخص النتائج، ولكن قد لا يلزمه بإجراء متابعة للتوصيات. ومع ذلك، فهو لا يعلق على جودة عملية التدقيق. 2- يستجوب المجلس التشريعي الأجهزة الأمنية فيما يخص النتائج، ولكن لا يلزمه بإجراء متابعة للتوصيات، كما لا يعلق على جودة عملية التدقيق. 1- يناقش المجلس التشريعي نتائج التدقيق، ولكن لا يضغط على الأجهزة الأمنية للحصول على استجابات، ولا يعلق على جودة التدقيق. 0- قد يكون النقاش التشريعي فيما يتعلق بمحتويات تقارير التدقيق محدوداً أو غير موجود.
8	تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل الجمهور أو ممثليه مثل المجلس التشريعي.	4- تقوم السلطة التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمهور بمناقشة سياسة قطاع الأمن، أو الاستراتيجية الأمنية (ويتضمن النقاش العام وسائل الإعلام، والمقابلات، ومقالات الرأي، والمقالات). 3- تقوم السلطة التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمهور بمناقشة سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. ويتضمن النقاش العامة، ووسائل الإعلام، والمقابلات، ومقالات الرأي، والمقالات. ومع ذلك، يكون النقاش غير متناسق وغير مستدام مع مرور الوقت. 2- تقوم السلطة التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمهور بمناقشة سياسة قطاع الأمن، أو الاستراتيجية الأمنية، ولكن ليس بصفة مستمرة. ولا يوجد حوار معمق مع وسائل الإعلام أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. 1- يتحدث الأفراد في المناصب التنفيذية عن سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، ولكن هناك القليل من الفعالية في النقاش أو المناقشة. 0- لم تتم مناقشة سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية خلال السنة الماضية على الإطلاق.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
9	تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي؛ التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، وقرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن و(الميزانية)، وعدد الأفراد، واستخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.	4- تتسم المناقشة بعمقها وتناولها القضايا كافة التالية: (1) الإفصاح الواضح عن التهديدات الأمنية التي تواجه البلد. (2) قرارات الشراء (الخطة الخمسية) ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن. (3) الربط بين التهديدات وعدد الأفراد والميزانية. (4) استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن. 2- تركّز المناقشة الخاصة بسياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية بصورة أساسية على التهديدات الرئيسية المحتملة والقائمة ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن. 0- تتسم مناقشة سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية بالسطحية دون التطرق إلى مناقشة القضايا الرئيسية.
10	إطلاع المواطنين على استراتيجية الأجهزة الأمنية أو خطة عملها.	يتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يقولون إنهم اطلعوا على استراتيجية الأجهزة وخطة عملها $\times 100$) + (نسبة الذين يقولون لا رأي/ لا أعرف $\times 50$) + (نسبة الذين يقولون إنهم لم يطلعوا على استراتيجية الأجهزة وخطة عملها $\times 0$)
11	ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.	4- يمكن للعمامة الوصول بسهولة إلى الوثائق والمعلومات المحدثة بانتظام حول جميع جوانب سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. ويتم إصدار الوثائق قبل أربعة أسابيع، على الأقل، من اتخاذ القرارات للسماح بإجراء المراقبة العامة. 3- يمكن للعمامة الوصول بسهولة إلى الوثائق والمعلومات المحدثة بانتظام حول جميع جوانب سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية. ومع ذلك، لا يتم إصدار المستندات في غضون مهلة كافية قبل اتخاذ القرارات. 2- على الرغم من اكتمال المعلومات والوثائق بشكل عام، فإنها لا تتوفر في جميع جوانب سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية، وقد يتأخر ميعاد إصدارها كثيراً. 1- لا تتاح المعلومات والوثائق المتعلقة بسياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية للعمامة إلا بشكل جزئي أو مختصر. 0- لا يتم إصدار الوثائق المتعلقة بسياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية للعمامة على الإطلاق.
12	توجد أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن على الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني.	4- عملت مؤسسات قطاع الأمن على وجه التحديد مع منظمات المجتمع المدني على قضايا الفساد على أساس منظم و/أو معمق. ولا يشمل ذلك، فقط، الممثل المدني للحكومة، ولكن يشمل، أيضاً، ممثلين أمنيين. 3- تتسم مؤسسات قطاع الأمن بالانفتاح نحو منظمات المجتمع المدني، ولكنها تعمل، بشكل غير منظم، أو بشكل سطحي، على قضايا الفساد. ولا تشارك الأجهزة الأمنية منظمات المجتمع المدني في قضايا الفساد. 2- تسعى مؤسسات قطاع الأمن (أو بدأت في السعي) إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني، ولكن ليس في قضايا الفساد. 1- كان هناك بعض التفكير في إشراك منظمات المجتمع المدني، وربما تم عقد اجتماعات مع قطاع الأمن، إلا أنه يبدو أنها تتم مع منظمات المجتمع المدني التي تدعم الحكومة أو تمويلها الحكومة بشكل صريح. أو يكون نشاط منظمات المجتمع المدني ضئيلاً للغاية في هذا المجال، ونادراً ما تشارك مؤسسات قطاع الأمن لهذا السبب. 0- تم رفض الطلبات المقدمة من منظمات المجتمع المدني للعمل مع قطاع الأمن.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
13	مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.	4- خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام منتظم بين الأكاديميين، والصحافيين، وقادة الفكر، ومنظمات المجتمع المدني، حول قضايا قطاع الأمن. ويستمر النقاش حول القضايا ذات الأولوية القصوى على مدى فترة من الزمن، بدلاً من معالجتها بشكل سطحي. 3- خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام موسمي بين الأكاديميين، والصحافيين، وقادة الفكر، ومنظمات المجتمع المدني، حول قضايا قطاع الأمن. ومع ذلك، فعند إجراء نقاش، فإنه يتناول القضايا ذات الأولوية القصوى بصورة مكثفة وعميقة. 2- خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام منتظم بين الأكاديميين، والصحافيين، وقادة الفكر، ومنظمات المجتمع المدني، حول قضايا قطاع الأمن. ومع ذلك، غالباً ما يتناول النقاش القضايا بشكل سطحي بدلاً من المتابعة، من خلال إجراء مناقشة معمقة ومنتظمة. 1- خارج نطاق الحكومة، هناك نقاش عام موسمي بين الأكاديميين، والصحافيين، وقادة الفكر، ومنظمات المجتمع المدني، حول قضايا قطاع الأمن. ويتناول النقاش القضايا بشكل سطحي بدلاً من المتابعة من خلال مناقشة معمقة ومنتظمة. 0- خارج نطاق الحكومة، لا يوجد نقاش عام أو محدود للغاية بين الأوساط الأكاديمية وقادة الفكر ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا قطاع الأمن.
14	تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.	4- هناك سياسة لمكافحة الفساد صريحة وذات فعالية فيما يتعلق بقطاع الأمن. 2- هناك سياسة صريحة لمكافحة الفساد، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت تنطبق على قطاع الأمن أم أن الحكومة في طور وضع سياسة تنطبق بوضوح على قطاع الأمن. 0- لا توجد سياسة لمكافحة الفساد، أو توجد سياسة واحدة، ولكنها لا تنطبق صراحة على قطاع الأمن.
15	تنعكس سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.	4- تعكس خطة العمل على مستوى الوزارة مواطن الضعف المؤسسية في النظام، وقد تقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المقدر. 3- هناك خطة عمل على مستوى الوزارة تعكس مواطن الضعف المؤسسية في النظام. وفي حين تم اتخاذ خطوات لتنفيذ الخطة، فإنها متأخرة عن الجدول الزمني، أو أن التنفيذ لا يتناول البنود ذات الأولوية في خطة العمل. 2- هناك خطة عمل على مستوى الوزارة تعكس مواطن الضعف المؤسسية في النظام، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات لتنفيذها. 1- هناك خطة عمل على مستوى الوزارة، ولكنها سطحية ولا تتناول مواطن الضعف المؤسسية التي تكمن في النظام. 0- لا توجد خطة عمل لتنفيذ السياسة، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
16	تتوفر لدوائر الامتثال ووحداته الموارد المالية والبشرية اللازمة.	4- هناك وحدات محددة للامتثال والأخلاقيات في قطاع الأمن مكلفة بمعالجة النزاهة والفساد في قطاع الأمن، ويتم تزويدها بالموظفين والتمويل. 3- هناك وحدات محددة للامتثال والأخلاقيات في قطاع الأمن مكلفة بمعالجة النزاهة والفساد في قطاع الأمن، ولكن هناك بعض مواطن الضعف فيما يتعلق بالموظفين والتمويل أو الخبرات. 2- يشتمل قطاع الأمن على وحدات للامتثال والأخلاقيات، إلا أن هناك مواطن ضعف كبيرة في كل من التوظيف والتمويل والخبرات، أو أن مهمتهم غير واضحة. 1- لا يوجد دليل على وجود مثل هذه الوحدات، ولكن هناك أدلة على أن البلد تبذل جهوداً استباقية لإنشاء هذه الوحدات. 0- لا توجد وحدات للامتثال أو الأخلاقيات، ولا يتم بذل جهود لإنشائها. ملاحظات المؤشر: أينما كانت المؤسسات موجودة، يجب أن يكون لديها تفويض بالاشتراك مع مؤسسات قطاع الأمن، وأن تستخدم ذلك التفويض فعلياً. ومن ثم فإذا كانت هناك وحدة في قسم آخر، فسنبحث عن أدلة تفيد بأن لديها تفويضاً بإشراك مؤسسات قطاع الأمن، وأنها قد مارست ذلك التفويض.
17	تتمتع دوائر ووحدات الامتثال بالاستقلالية.	4- لا تكون الدوائر والوحدات ضمن التسلسل القيادي لمؤسسات قطاع الأمن التي تشرف عليها. فهي تقدم تقاريرها مباشرة إلى أحد كبار أعضاء قطاع الأمن (مثل القائد العام/وزير الداخلية). 2- قد تكون الدوائر والوحدات ضمن التسلسل القيادي لمؤسسات قطاع الأمن التي تشرف عليها. ومع ذلك، فلا يمكن لهذه المؤسسات إغلاقها. 0- تخضع الدوائر والوحدات للرقابة السياسية أو يساء استخدامها. ويمكن لمؤسسات قطاع الأمن إنهاء عمل المؤسسات.
18	مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.	4- يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، فهم قادرون على التعامل مع المخاطر بشكل مستقل، وضمان تعامل الإدارات أو الوحدات الأخرى مع المخاطر بشكل مناسب. وقد تتضمن إجراءات التعامل مع المخاطر، التدريب، أو الإشراف، أو توصيات السياسة. 3- يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، وهم قادرون على التعامل مع بعض المخاطر بشكل مستقل. ولكن لا يمكنهم ضمان قدرة الإدارات أو الوحدات الأخرى على التعامل مع المخاطر بشكل كافٍ. 2- يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، ولكن لا يمكنهم معالجة المخاطر بصورة مناسبة، أو بشكل كافٍ، سواء من خلال عملهم، أو من خلال إقناع الآخرين. 1- يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، ولكنهم غير قادرين على إعداد خطة عمل فعالة تشمل تدابير تخفيف مناسبة تعالج المخاطر. 0- هذه المؤسسات أو الوحدات ليست على دراية بمخاطر الفساد داخلها.
19	الجمهور يثق بوجود إرادة جادة لمسؤولي قطاع الأمن بمحاربة الفساد.	يتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يثقون بوجود إرادة جادة لمسؤولي قطاع الأمن بمحاربة الفساد $\times 100$) + (نسبة الذين يقولون لا رأي/لا أعرف $\times 50$) + (نسبة الذين لا يثقون بوجود إرادة جادة لمسؤولي قطاع الأمن بمحاربة الفساد $\times 0$).

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
20	تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.	4- يتم تحديد مخاطر الفساد بشكل واضح، وتُجري الإدارات الفردية تقييمات المخاطر الخاصة بها في عملية تعكس ثقافة تقييم مخاطر الفساد. 3- يتم تحديد مخاطر الفساد بوضوح، ولكن يتم إجراؤها فيما يتعلق بالوزارة أو القوات المسلحة ككل، بدلاً من التركيز على الأجهزة منفردة. 2- تم إجراء تقييم جزئي لمخاطر الفساد، إلا أنه لا يوضح بصورة جلية المخاطر المتعلقة بالوزارة أو القوات المسلحة. 1- يوجد بعض الوعي حيال مجالات الخطر، إلا أنه لم يتم إجراء تقييم مخاطر رسمي للوزارة أو القوات المسلحة ككل، أو ضمن الأجهزة منفردة. وربما تكون الحكومة قد كلفت بتقييمات مخصصة أجرتها أطراف خارجية، أو وكالات خارجية، أو شاركت فيها. 0- لم يتم إجراء تقييم محدد للدفاع عن مخاطر الفساد أو المشاركة فيه خلال السنتين السابقتين.
21	يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.	4- يتم إجراء تقييمات المخاطر على أساس سنوي، أو بوتيرة أكثر تكراراً. 2- هنالك جدول خاص بإجراء تقييمات المخاطر، ولكن يتم إجراؤها على أساس أقل من سنوي. 0- لا يوجد جدول منتظم لإجراء تقييمات المخاطر.
22	تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.	4- تستخدم نتائج تقييم المخاطر لوضع سياسة مكافحة الفساد وخطط العمل المؤسسية وتحديثها بانتظام. 2- يمكن استخدام نتائج تقييم المخاطر لوضع سياسة أو خطة عمل لمكافحة الفساد، ولكن لا يتم استخدامها لتحديث السياسة، أو الممارسة بانتظام. 0- لا يتم استخدام نتائج تقييم المخاطر للإبلاغ عن سياسة أو ممارسة مكافحة الفساد.
موازنة قطاع الأمن		
23	توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.	4- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة بأكملها، مع وجود وظائف تخطيط الموازنة الداخلي مستقلة رسمياً، مثل الميزانية والشؤون المالية. ويتم التصريح بالارتباطات بين المشتريات الخاصة ومتطلبات استراتيجية قطاع الأمن. 3- توجد عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة بأكملها، ولكن وظائف تخطيط الموازنة الداخلي غير مستقلة، مثل الميزانية والشؤون المالية. ويتم التصريح بالارتباطات بين المشتريات الخاصة ومتطلبات استراتيجية قطاع الأمن. 2- توجد عملية لدورة تخطيط الموازنة بأكملها، ووظائف الموازنة الداخلي مستقلة، مثل الميزانية والشؤون المالية. وهناك عدد قليل، إن وجد، من الارتباطات الصريحة بين المشتريات الخاصة ومتطلبات استراتيجية قطاع الأمن. 1- توجد عملية تخطيط للموازنة، إلا أنها غير واضحة، ولا يتم فصل الوظائف الداخلية. وهناك عدد قليل، إن وجد، من الارتباطات الصريحة بين المشتريات الخاصة ومتطلبات استراتيجية قطاع الأمن. 0- لا توجد عملية محددة لتخطيط الموازنة.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
24	تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقا للوظائف.	4- تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات عبر الوظائف. وتشمل المعلومات الموظفين (الرواتب والبدلات والنفقات)، والبحث والتطوير الأمني، والتدريب، والإنشاء، والمشتريات وعمليات الشراء، وصيانة المعدات، والتصرف في الأصول، والنفقات الإدارية (قطاع الأمن أو الخدمات الأخرى). 3- تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة عن النفقات عبر الوظائف، ولكن قد لا تكون المعلومات المتعلقة ببعض الوظائف المدرجة في النتيجة 4 متوفرة بصورة مفصلة. 2- قد لا تغطي ميزانية قطاع الأمن بعض المناطق المدرجة في النتيجة 4 تماماً، أو تكون المعلومات المقدمة مكدسة بصورة كبيرة أو غامضة فيما يتعلق ببعض الوظائف. 1- يتم نشر رقم النفقات الإجمالية لميزانية قطاع الأمن، ولكن لا يتم تقسيمها إلى وظائف أو مجالات. 0- لا تتوفر معلومات عن الميزانية.
25	يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.	4- تتلقى الهيئة التشريعية مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن قبل بدء سنة الموازنة بمدة تتراوح من شهرين إلى أربعة أشهر. 2- تتلقى الهيئة التشريعية مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن قبل بدء سنة الموازنة بأقل من شهرين. 0- لا تتلقى الهيئة التشريعية أي معلومات أو تتلقى معلومات مضللة أو غير دقيقة عن نفقات قطاع الأمن المقترحة.
26	لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.	4- لقد أدخلت اللجنة بعض التعديلات على الميزانية، وهناك دليل على أنها قد أدت في بعض الحالات إلى تغييرات في الميزانية. وتشترك اللجنة في مراجعة النفقات نصف السنوية، ويمكنها حذف النفقات قبل تكبدها. 3- تجري لجنة قطاع الأمن جميع الوظائف الواردة في النتيجة 4، ولكن قد لا يكون ذلك في الوقت المناسب، أو قد تكون هناك بعض الحالات الواضحة التي تخفق فيها اللجنة في المراقبة الفعالة لجوانب الميزانية قبل بدء السنة المالية. 2- تراجع لجنة قطاع الأمن ميزانية قطاع الأمن، وتحاول التأثير في القرارات الخاصة بالميزانية من خلال آليات رسمية، إلا أن هذه المحاولات محدودة. 1- تراجع لجنة قطاع الأمن ميزانية قطاع الأمن، إلا أنها تخفق في الاستفادة من صلاحياتها الرسمية في المراقبة. وقد تمارس تأثيراً غير رسمي على الميزانية في حالة عدم وجود صلاحيات رسمية. 0- ليس للجنة قطاع الأمن أي تأثير على عملية اتخاذ القرارات الخاصة بميزانية قطاع الأمن.
27	موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.	4- يتم نشر ميزانية قطاع الأمن المعتمدة بصورة مفصلة. ويرفق بها إيضاح للميزانية المخصصة للخبراء، إضافة إلى موجز قصير بلغة واضحة لغير الخبراء. 2- يتم نشر ميزانية قطاع الأمن المعتمدة للعامة بصورة مفصلة، وهي توفر بعض الإيضاحات الخاصة بالميزانية، إلا أنها تكون ظاهرية. 0- لا تتاح ميزانية قطاع الأمن المعتمدة للعامة على الإطلاق.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
28	يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات في المجتمع المدني.	4- يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل للإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد تكون هناك بعض الاستثناءات التي تتم فيما يتعلق بالمجالات الحساسة الشرعية، ولكن هناك رقابة واضحة وقوية على الميزانية بالكامل من قبل السلطات المناسبة الأخرى. 2- لا يتم نشر معظم مجالات ميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالتفصيل، ولكن لا يزال هناك دليل على الرقابة من قبل السلطات المناسبة الأخرى. ولا يتم الكشف عن بعض مجالات الميزانية، ولكن لا يتم توضيح ذلك أو تبريره للعمامة. 0- لا تتوفر معظم مجالات ميزانية قطاع الأمن المعتمدة للعمامة.
29	تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.	4- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب، دون تأخيرات منهجية أو غير مبررة. وتوجد بعض الحالات القليلة التي يتم فيها رفض المعلومات أو تنقيحها على نحو غير ملائم لأسباب تتعلق بالأمن القومي. 3- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن، ولكن قد توجد تأخيرات غير مبررة. وتوجد بعض الحالات القليلة التي يتم فيها رفض المعلومات أو تنقيحها على نحو غير ملائم لأسباب تتعلق بالأمن القومي. 2- تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن، ولكن قد توجد تأخيرات عرضية دون سبب واضح. كما قد يكون هناك نمط لرفض المعلومات أو تنقيحها على نحو غير ملائم لأسباب تتعلق بالأمن القومي. 1- يوجد قصور شديد ومنهجي في إصدار المعلومات. وقد يكون ذلك في مجالات محددة، أو قد تختلف إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة وفقاً لهوية الفرد أو المنظمة التي تطلب المعلومات. 0- من الصعب للغاية، أو من المستحيل، الحصول على أي من تفاصيل الميزانية.
30	توجد وحدة رقابة داخلية "المالية الداخلية" فعالة، وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.	4- تشترك وحدة التدقيق الداخلي في مراجعات مستمرة لنفقات مؤسسات قطاع الأمن ولديها المرونة لإعداد برنامج عملها للعام. وخبرة طاقم العمل فيها ملائمة (بأن يكون، على سبيل المثال، معدل تقلل الموظفين منخفضاً). ويتم تقييم نتائجها من جانب مؤسسات قطاع الأمن. 3- تشارك وحدة التدقيق الداخلي في مراجعات مستمرة لنفقات وزارة قطاع الأمن، ولكنها لا تتمتع بالمرونة اللازمة لإعداد برنامج عملها للعام. وخبرة الموظفين ملائمة بوجه عام، ويتولى مسؤولو قطاع الأمن تقييم النتائج. 2- تشارك وحدة التدقيق الداخلي في مراجعات مستمرة لنفقات مؤسسات قطاع الأمن، ولكن هناك تساؤلات حول مدى فاعليتها. وقد لا تكون خبرة الموظفين ملائمة، أو قد لا يتولى وزير الداخلية والأمن الوطني تقييم نتائجها. 1- تشارك وحدة التدقيق الداخلي في مراجعات غير منتظمة وسطحية لنفقات المشرف على قطاع الأمن. 0- يوجد تدقيق داخلي طفيف، أو لا يوجد تدقيق داخلي لنفقات وزارة قطاع الأمن.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
31	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.	4- يضطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهمة مراجعة قطاع الأمن، وتقوم بانتظام بتدقيق إنفاق قطاع الأمن في عملية رسمية عميقة. ويتم إجراء كل من عمليات التدقيق المالي وعمليات تدقيق الأداء (أفضل أداء مقابل أقل سعر) لإنفاق قطاع الأمن. 3- يضطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهمة مراجعة قطاع الأمن، وتقوم بانتظام بتدقيق إنفاق قطاع الأمن الأمني في عملية رسمية وعميقة. وتتكون المراجعة في الأساس من عمليات تدقيق مالي، وليست عمليات تدقيق للأداء. 2- يضطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهمة مراجعة قطاع الأمن، وتقوم بتدقيق إنفاق قطاع الأمن على أساس شبه منتظم رسمي. ولا يتم إجراء سوى عمليات التدقيق المتعلقة بالجوانب المالية والامتثال. 1- يضطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهمة مراجعة مؤسسات قطاع الأمن، ولكنها لا تقوم بذلك بانتظام أو بعمق. وقد يكون هناك حيد منتظم عن العمليات ذات الطابع الرسمي. 0- يوجد تدقيق خارجي طفيف، أو لا يوجد أي تدقيق خارجي لنفقات مؤسسات قطاع الأمن.
32	يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	4- يتم نشر معلومات التدقيق الخارجي عبر الإنترنت (بما يتوافق مع لوائح قانون حرية المعلومات الحالية خلال فترة زمنية معقولة وبالتفصيل، بما في ذلك، على سبيل المثال، تحليل الحسابات المدققة، والتصريحات الشفهية، ومشورات الخبراء، والأعمال الاستقصائية). 2- يتم نشر تقارير التدقيق الخارجي عبر الإنترنت (على سبيل المثال تقارير عن الحسابات المدققة، والتصريحات الشفهية، ومشورات الخبراء، والأعمال الاستقصائية)، ولكن مع بعض عمليات التفتيش أو بصورة موجزة أو مع علاج سطحي فقط للمشكلة، وقد لا تتوفر خلال فترة زمنية معقولة. 0- نادراً ما يتم نشر تقارير التدقيق الخارجي عبر الإنترنت، ولكنها تتوفر عند الطلب.
33	تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.	4- تتناول الوزارة (المؤسسات الأمنية) بانتظام نتائج التدقيق في ممارساتها. 2- تتناول الوزارة (المؤسسات الأمنية) في بعض الأحيان نتائج التدقيق في ممارساتها، ولكن ليس بانتظام. 0- لا تتناول الوزارة (المؤسسات الأمنية) نتائج التدقيق في ممارساتها، أو أنها تجري تغييرات طفيفة فقط.
المشتريات والعطاءات		
34	توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.	4- تتبنى البلد تشريعات واضحة وشاملة تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بلا استثناء. 2- تتبنى البلد تشريعات تشمل المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن، ولكن قد تكون غامضة، ولذلك تكون هناك استثناءات، مثل الأمور الخاصة/السرية. 0- تتبنى البلد تشريعات دفاعية تتناول المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن.
35	توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإمام بالقضايا المتعلقة بالفساد.	4- توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإمام بالقضايا المتعلقة بالفساد. وتعترف التشريعات بمخاطر الفساد وتضع أحكاماً واضحة وشاملة للتخفيف من حدة هذه المخاطر. 2- تتبنى البلد تشريعات تتناول المشتريات في قطاع الأمن، إلا أنها قلما تتطرق إلى مخاطر الفساد. وتعترف التشريعات اعترافاً ظاهرياً بمخاطر الفساد، أو تضع أحكاماً غامضة عن كيفية التخفيف من حدة هذه المخاطر. 0- تتبنى البلد تشريعات تتناول المشتريات في قطاع الأمن، وتشير إلى مخاطر الفساد. ولا تشير التشريعات التي تتناول المشتريات في قطاع الأمن إلى مخاطر الفساد.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
36	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.	4- تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بدقة، وعلى الجميع اتباعها بالنسبة لجميع المشتريات في قطاع الأمن دون استثناء. 2- يتوافق شراء المشتريات في قطاع الأمن مع التشريعات. وهناك بعض الاستثناءات، ولكنها بسيطة. 0- هناك استثناءات نظامية لمتطلبات المشتريات المبينة في التشريعات، وهي مهمة من حيث العدد أو المقياس.
37	يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.	4- يتم إضفاء الطابع الرسمي إلى عملية دورة مشتريات مؤسسات قطاع الأمن؛ من تقييم الاحتياجات، مروراً بتنفيذ العقود والانتهاؤها منها، إلى التصرف في الأصول. كما تقوم بتفصيل السياسات والإجراءات الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تنفيذ دورة المشتريات، وهناك أدلة على أن هذه السياسات والإجراءات يتم اتباعها من الناحية العملية. 3- يتم إضفاء الطابع الرسمي على عملية دورة مشتريات قطاع الأمن؛ من تقييم الاحتياجات، مروراً بتنفيذ العقود والانتهاؤها منها إلى التصرف في الأصول. كما تقوم بتفصيل السياسات والإجراءات الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تنفيذ دورة المشتريات، ولكن هناك بعض أوجه القصور من حيث التنفيذ. 2- يتم إضفاء الطابع الرسمي بصورة جزئية على دورة مشتريات قطاع الأمن؛ من تقييم الاحتياجات، مروراً بتنفيذ العقد والانتهاؤها منه وحتى التصرف في الأصول، و/أو أنها تفتقر إلى السياسات والإجراءات المفصلة الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تنفيذ دورة المشتريات. 1- يتم إضفاء الطابع الرسمي على بعض عناصر دورة مشتريات قطاع الأمن، ولكن لا يوجد دليل على أنه يتم استخدامها من الناحية العملية. 0- لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على دورة مشتريات قطاع الأمن على الإطلاق، كما لا توجد سياسات أو إجراءات خاصة بعملية تنفيذ دورة المشتريات.
38	جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.	4- تعد آليات مراقبة المشتريات عمليات مستقلة ذات طابع رسمي. وهي آليات غير سياسية ونشاطها متناسق عبر التغييرات في الحكومة. فالمجلس التشريعي أو الأمنيون أو رجال الأعمال أو الأفراد الذين لهم علاقات جيدة سياسية، ليس لهم أي تأثير غير مبرر على أدائهم. 2- تم إضفاء الطابع الرسمي على آليات الرقابة على المشتريات، ولكن نشاطها غير المتناسق عبر التغييرات في الحكومة، أو المجلس التشريعي، أو الأمنيين، أو رجال الأعمال، أو الأفراد الذين لهم علاقات جيدة سياسياً، قد يمارس تأثيراً غير مبرر على أدائهم. 0- لا يتم إضفاء الطابع الرسمي على آليات مراقبة المشتريات، ويكون نشاطها غير متناسق عبر التغييرات في الحكومة. وقد يكون هناك تأثير غير مبرر مستمر يمارسه، على سبيل المثال، المجلس التشريعي أو الأمنيون.
39	الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.	4- تكون آليات الرقابة على المشتريات نشطة للغاية في استدعاء الشهود والوثائق وطلب التفسيرات وإصدار التوصيات أو الاستنتاجات التي يتم اتباعها أو تنفيذها، ويمكن تفعيل قدرتها على إلغاء المشاريع. 2- إن آليات الرقابة على المشتريات نشطة للغاية، ولكن لا يتم إشراكها باستمرار في الأنشطة المدرجة، كافة، في النتيجة 4. 0- آليات الرقابة على المشتريات غير نشطة بشكل كبير، أو غير نشطة على الإطلاق.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
40	توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.	4- تتم إتاحة المشتريات الحكومية بالتفصيل بدون استثناءات تقريباً. يتم تنقيح مقدار ضئيل للغاية من البيانات من المناقصة أو العقد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني. وبالنسبة للمشتريات السرية وغير السرية، فيتم الإفصاح عن المناقصة ومنح العقد. وبالنسبة للعقد، يوجد وصف للبند الذي تم شراؤه، ومقدم العطاء الفائز، والمالكين المستفيدين، والسعر المدفوع، وتكاليف دورة الحياة الكاملة، وتكلفة الخدمة، وتكاليف الأجزاء، وتاريخ التسليم/الانتهاء. 3- تتم إتاحة المشتريات الحكومية بدون استثناءات تقريباً. تم نشر معظم المعلومات المدرجة في النتيجة 4، ولكن بعض المعلومات تكون غير كاملة أو مختصرة. 2- لم تتم إتاحة بعض مشتريات قطاع الأمن. وكثيراً ما يعطى الأمن أو السرية كسبب لمثل هذه السرية، لكن هذا مبرر بشكل جزئي وليس بالكامل. 1- لم تتم إتاحة بعض مشتريات قطاع الأمن، ولكن لا يوجد مبرر أمني لحجب تلك المعلومات. 0- نادراً ما تتم إتاحة مشتريات قطاع الأمن (إن وجدت)، على الرغم من أنه قد يتم الكشف عن إجمالي الإنفاق الكلي.
41	يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات، عادةً، بصيغة يمكن الوصول إليها.	4- يتم إصدار البيانات، عادةً، بصيغة يمكن الوصول إليها (على سبيل المثال: ملف إكسل) ما يتيح إجراء مقارنات مفيدة (مثل: كم عدد المناقصات التي فازت بها الشركة). 2- يتم إصدار البيانات، أحياناً، بصيغة يمكن الوصول إليها. 0- نادراً ما يتم إصدار البيانات بصيغة يمكن الوصول إليها.
42	تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.	4- تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح. هناك مكون صغير نسبياً (أقل من 10%) يتم من خلال التوريد الفردي. 3- تتم أغلب (70%+) عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، إلا أن هناك نسبة لا بأس بها من قيمة العقود (10% إلى 30%) تتم من خلال التوريد الفردي. 2- تتم معظم (50%+) عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، إلا أن هناك نسبة كبيرة من قيمة العقود (30% إلى 50%) تتم من خلال التوريد الفردي. 1- هناك منافسة مقيدة (على سبيل المثال دعوة 2-3 موردين) في عمليات الشراء لقطاع الأمن. 0- لا يتم إجراء أغلب عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة.
43	تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.	4- ينبغي توفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية (مثل المجلس التشريعي، أو ديوان الرقابة المالية والإدارية)، الذي لديه السلطة لرفض إجراء المنافسة المتبع. 3- توجد مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي/الأحادي والمنافسة المقيدة، كما تخضع هذه العقود لمراقبة خارجية تتمتع بسلطة التحقيق في إجراء المنافسة المتبع. 2- تتمتع الهيئات الإشرافية بسلطة التحقيق في إجراء المنافسة المتبع وتقوم بذلك في حالات عدة. 1- تتمتع الهيئات الإشرافية بقدر من السلطة للتحقيق في الإجراء المتبع؛ سواء من خلال المنافسة الفردية/الأحادية/المقيدة للشراء، وتقوم بذلك أحياناً. 0- لا تتمتع الهيئات الإشرافية بأي سلطة للتحقيق في إجراءات المنافسة الفردية/الأحادية أو المقيدة.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
44	يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.	4- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح. يخضع مسؤولو المشتريات لقيود على النشاط المهني (على سبيل المثال: المساهمون في شركات المقاولات، أعضاء مجلس الإدارة، المستشارون، الموظفون في إحدى الشركات الخاصة، العمل عقب انتهاء الخدمة، وما إلى ذلك) ويلزم عليهم تقديم تقارير الإفصاح المالي للدلالة على انتفاء وجود تضارب للمصالح المالية الخاصة بهم وبعاثلتهم في أعمالهم. يتوفر تدريب سنوي لمسؤولي المشتريات لتجنب وقوع تضارب مصالح. 3- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح. يخضع مسؤولو المشتريات لقيود على النشاط المهني (على سبيل المثال: حاملو الأسهم في شركاء التعاقد، أو عضو مجلس الإدارة، أو المستشار، أو مسؤول في شركة خاصة، ما بعد انتهاء الخدمة، وما إلى ذلك) ولكن لا يلزم عليهم تقديم تقارير الإفصاح المالي. يتوفر تدريب سنوي لمسؤولي المشتريات لتجنب وقوع تضارب مصالح. 2- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح. قد يخضع مسؤولو المشتريات لبعض القيود المهمة على النشاط المهني. يتوفر تدريب لمسؤولي المشتريات لتجنب وقوع تضارب المصالح، ولكنه لا يقدم بانتظام. 1- يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح. قد يخضع مسؤولو المشتريات لبعض القيود المبهمة على النشاط المهني. لا يتوفر تدريب. 0- لا يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، لأي لوائح أو مدونات لقواعد السلوك المعدة لغرض تفادي تضارب المصالح.
45	توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.	4- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في تحديد الموردين وتصميم مواصفات العطاء. توجد عملية تحقق خارجية لضمان أن المواصفات المضمنة التي تم تحديدها ضرورية. توجد عملية تدقيق يشارك من خلالها المسؤولون (بما في ذلك السياسيون) في اتخاذ قرارات إرساء العطاء. 3- توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في تحديد الموردين وتصميم مواصفات العطاء. إلا أنه لا توجد عملية تحقق خارجية لضمان أن المواصفات المحددة المضمنة ضرورية. توجد عملية تدقيق يشارك من خلالها المسؤولون (بمن في ذلك السياسيون) في اتخاذ قرارات إرساء العطاء. 2- هناك قدر من التدقيق يشارك من خلاله المسؤولون في تحديد الموردين وتصميم مواصفات العطاء. إلا أنه لا توجد عملية تحقق خارجية لضمان أن المواصفات المحددة المضمنة ضرورية. قد توجد عملية تدقيق يشارك من خلالها المسؤولون (بمن في ذلك السياسيون) في اتخاذ قرارات إرساء العطاء. 1- يصعب للغاية وصول الهيئات الإشرافية إلى عملية التدقيق الشاملة. 0- لا يمكن لآليات الإشراف الوصول، أو أنه لا توجد عملية تدقيق تفصيلية للأفراد المشاركين في إعداد مواصفات العطاء، وتحديد الموردين وإرساء العطاء.
46	توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم إعداد تقارير عن خدمة المورد، و/أو التزامات التسليم.	4- هناك سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد، و/أو التزامات التسليم. يشمل ذلك إجراءات الحل أو العقوبات في حالة تسليم الخدمة غير المكتمل أو غير الملائم. 2- هناك بعض السياسات والإجراءات الرسمية، ولكنها لا تتناول جميع الأنشطة المدرجة في النتيجة 4. 0- لا توجد سياسات أو إجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد، و/أو التزامات التسليم.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
47	تتاح العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.	4- تتاح العقود كافة للعامة، بما في ذلك التعديلات بعد الإرساء (مثل تغيير المقاول من الباطن، أو تغيير المالك المستفيد، أو التكاليف الإضافية مثل الاستعانة بمستشار)، فضلاً عن إتاحة عملية المراقبة التي تم من خلالها إرساء العقد الأصلي والإشراف على التغييرات. تتلقى الهيئات معلومات عن جودة المنتج وتسليم الخدمة وتراقب جودة المنتج وتسليم الخدمة. 3- لا تتاح للعامة دائماً تعديلات العقد بعد الإرساء (مثل تغيير المقاول من الباطن، أو تغيير المالك المستفيد، أو التكاليف الإضافية مثل الاستعانة بمستشار)، وتكون أحياناً في صيغة منفحة، فضلاً عن عدم إتاحة عملية المراقبة التي تم من خلالها إرساء العقد الأصلي والإشراف على التغييرات. تتلقى الهيئات الإشرافية بعض المعلومات التي قد تمنعهم من مراقبة جودة المنتج وتسليم الخدمة. 2- تتاح تعديلات العقد بعد الإرساء للعامة في معظم الأحيان، ولكنها، دائماً، في صورة منفحة. تتلقى الهيئات الإشرافية معلومات محدودة قد تمكنهم من مراقبة جودة المنتج وتسليم الخدمة. 1- نادراً ما يتم إصدار المعلومات عن حالات التقصير والتعديلات بالعقد بعد الإرساء. تتلقى الهيئات الإشرافية معلومات محدودة. 0- لا توجد شفافية في التزامات المتعاقدين المعنية بإعداد التقارير والتسليم.
48	يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.	4- يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز. ويتضمن ذلك تقييمات أداء الموردين والمقاولين من الباطن، وهو ما يتم التحقق منه بصورة منفصلة. إذا لم يتم إنجاز العقد على نحو كافٍ، يتخذ إجراء ما نتيجة لانتهاك العقد. 2- يجري المسؤولون بعض الأنشطة المدرجة في النتيجة 4، إلا أنها لا تتم بشكل منتظم. 0- لا تنفذ مكاتب المشتريات الالتزامات المعنية بإعداد التقارير والتسليم على الإطلاق.
49	يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ.	4- يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ. إما يتم التعامل مع المسائل داخلياً، وإما يتم رفعها للإدارة العليا في الوزارة. إذا لم يتم حلها، تحال القضايا لمزيد من المراقبة الخارجية، على سبيل المثال إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية، ولجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي. 3- يتم اتخاذ إجراء تجاه معظم انتهاكات العقد على نحو كافٍ. إما يتم التعامل مع المسائل داخلياً، وإما يتم رفعها للإدارة العليا في الوزارة. إذا لم يتم حلها، تحال القضايا لمزيد من المراقبة الخارجية، على سبيل المثال إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية، ولجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي. 2- يتم اتخاذ إجراء تجاه معظم انتهاكات العقد على نحو كافٍ. إما يتم التعامل مع المسائل داخلياً، وإما يتم رفعها للإدارة العليا في الوزارة. ومع ذلك، عند عدم حل القضايا، فإنها لا تحال بوجه عام لمزيد من المراقبة الخارجية، على سبيل المثال إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية، ولجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي. 1- يتم اتخاذ إجراء على نحو كافٍ تجاه عدد قليل من انتهاكات العقد. 0- لا يتضح ما إذا كان هناك إجراء يتم اتخاذه تجاه انتهاكات العقد.
50	هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.	4- هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء. قد يتضمن ذلك كلا من عملية التقاضي والآلية الداخلية لتقديم الشكاوى. 2- في حالة عدم وجود آليات رسمية، تستخدم الشركات قنوات الاتصال غير الرسمية لتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء. 0- ليس لدى الشركات فرصة لتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
51	آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.	4- تتاح آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والأسعار المناسبة والاستخدام المنتظم. 2- قد تتسم آليات الشكاوى المتاحة للشركات بعدم الفعالية أو غلاء القيمة، إلا أنها تستخدم أحياناً رغم ذلك. 0- آليات الشكاوى المتاحة للشركات باهظة القيمة وغير فعالة، ومن ثم نادراً ما تستخدم.
52	التقدم بشكاوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتم بدون خوف.	يتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يوافقون على أن تقديم الشكاوى لدى الأجهزة الأمنية دون خوف $\times 100$) + (نسبة الذين يقولون لا رأي/ لا أعرف $\times 50$) + (نسبة الذين لا يوافقون على أن تقديم الشكاوى لدى الأجهزة الأمنية دون خوف $\times 0$).
53	العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.	4- يوجد تشريع واضح ومبادئ توجيهية تنفيذية من مسؤولي المشتريات من استبعاد الشركات وكبار المسؤولين بالشركات عند وجود إدانة أو دليل موثوق به على الجرائم المتعلقة بالرشاوي والفساد. 2- لدى مسؤولي المشتريات سلطة محدودة لاستبعاد الشركات وكبار المسؤولين بالشركات عند وجود إدانة أو دليل معقول على الجرائم المتعلقة بالرشاوي والفساد. 0- لا يملك مسؤولو المشتريات أي سلطة لاستبعاد الشركات أو الأفراد المتورطين في جرائم متعلقة بالرشاوي أو الفساد.
54	يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبها دون تأثير سياسي غير مبرر.	4- يتم التحقيق في الحالات أو محاكمة مرتكبها، ودون تأثير سياسي غير مبرر. 3- يتم التحقيق في الحالات أو محاكمة مرتكبها، ولكن توجد محاولة للتأثير السياسي غير المبرر والفعال في بعض الأحيان في عرقلة محاكمة مرتكبها. 2- يتم التحقيق في الحالات، ولكن لا تتم محاكمة مرتكبها في أغلب الأحيان. وهناك تأثير واضح غير مبرر في عملية اتخاذ القرار. 1- تتم محاكمة مرتكبي الحالات بشكل ظاهري، أو عقد جلسات استماع "صورية" لا يعاقب فيها المتهمون. 0- هناك إخفاق كامل في التحقيق أو المحاكمة، حتى عند وجود دليل واضح.
التعيين وسلوك العاملين		
55	تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة للقوانين والأنظمة.	يتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يقولون إن الترقيات والامتيازات تخضع للقوانين والأنظمة $\times 100$) + (نسبة الذين يقولون لا رأي/ لا أعرف $\times 50$) + (نسبة الذين يقولون إن الترقيات والامتيازات لا تخضع للقوانين والأنظمة $\times 0$).
56	يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	4- يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة بشكل سنوي، مفصلة بحسب شرائح الرتب. 2- يتيح قطاع الأمن معلومات للعامة مفصلة أو موجزة حول عدد الموظفين المدنيين والأمنيين. 0- لا تتاح للعامة معلومات حول عدد الموظفين المدنيين والأمنيين.
57	يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.	4- لم تواجه السلطة الأمنية مشكلة الجنود الوهميين على مدار السنوات الخمس المنصرمة. 0- شكلت مسألة الجنود الوهميين مشكلة للسلطة الأمنية خلال السنوات الخمس المنصرمة.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
58	يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	4- يجري نشر معدلات الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين في المنشورات الخدمية، مفصلة بحسب شرائح الرتب. وتتاح معلومات موجزة للعامة، على الموقع الإلكتروني للوزارة على سبيل المثال. 3- يجري نشر معدلات الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين في المنشورات الخدمية، مفصلة بحسب شرائح الرتب، إلا أنه لا تتاح للعامة أي معلومات. 2- لا يجري نشر معدلات الرواتب إلا لفئة محددة من الموظفين المدنيين والأمنيين. 1- تتاح معدلات الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين بطريقة غير مفصلة وموجزة، أو غير موثوقة فقط. 0- لا تتاح أي معلومات حول معدلات الرواتب.
59	يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	4- يجري نشر البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين كافة للعامة، ويشمل ذلك معيار الاستحقاق ومنهجيات الاحتساب. 2- يجري نشر البدلات الخاصة بالموظفين المدنيين والأمنيين كافة، إلا أن ذلك لا يشمل معيار الاستحقاق ومنهجيات الاحتساب. 0- لا تتاح للعامة أي معلومات عن البدلات.
60	يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.	4- يتلقى الموظفون الرواتب في موعدها. 3- يتأخر سداد الرواتب في بعض الأحيان، إلا أنه يجري تصحيح الأوضاع خلال بضعة أيام. 2- يتأخر سداد الرواتب في بعض الأحيان لمدة تتراوح بين 1-3 أشهر. 1- تسدد الرواتب متأخرة دائماً مدة قد تصل إلى 3 أشهر. 0- يتأخر سداد الرواتب دائماً مدة قد تزيد على 3 أشهر.
61	نظام الدفع جيد الإعداد ومنظم ومعلن.	4- يتسلم الموظفون الرواتب الصحيحة. 3- هناك حالات عرضية من تسليم رواتب غير صحيحة، إلا أنه يجري تصحيح الأوضاع خلال بضعة أيام أو أسابيع. 2- قد تخضع الرواتب الأساسية، في بعض الأحيان، لتعديلات تقديرية. 1- لا يكفل للموظفين تلقي الرواتب الصحيحة بسبب بعض المشكلات المنهجية في نظام الدفع. 0- تخضع الرواتب الأساسية دورياً لتعديلات تقديرية.
62	يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.	4- ينشر نظام الرواتب والبدلات للعامة. ويشمل ذلك ما يلي كافة، كحد أدنى: شرائح الرواتب للمناصب كافة، مفصلة بحسب الأقدمية؛ تفاصيل حول كيفية احتساب الرواتب الفردية، بما في ذلك بداية وقت تولي/ترك المنصب؛ قائمة بالبدلات والمصروفات كافة المسموح بها ومعيار الاستحقاق وقيوده؛ المسؤوليات الإدارية المنفصلة ومسؤوليات الوحدة والتدقيق. 2- هناك بعض أوجه القصور في الشفافية المعنية بنظام الرواتب. غير معلن عن اثنين أو أكثر مما يلي: شرائح الرواتب للمناصب كافة، مفصلة بحسب الأقدمية؛ تفاصيل حول كيفية احتساب الرواتب الفردية، بما في ذلك بداية وقت تولي/ترك المنصب؛ قائمة بالبدلات والمصروفات كافة المسموح بها ومعيار الاستحقاق وقيوده؛ المسؤوليات المنفصلة لفريق العمل الإداري، وسلسلة وحدة قيادة الفرد والتدقيق الداخلي. 0- لا ينشر نظام الرواتب.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
63	يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي، على معايير موضوعية للتوظيف، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير. ومجالس الترقيات واضحة، ويمثلها ممثلون من فروع أخرى من الأجهزة الأمنية، ويحضر هؤلاء الممثلون بشكل منتظم. ويتم تضمين الخدمة المدنية للرتب الرفيعة.	4- يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي، على معايير موضوعية للتوظيف، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير. ومجالس الترقيات واضحة، ويمثلها ممثلون من فروع أخرى من الأجهزة الأمنية، ويحضر هؤلاء الممثلون بشكل منتظم. ويتم تضمين الخدمة المدنية للرتب الرفيعة. 3- ينطوي نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي، على توصيفات موضوعية للوظائف وعمليات تقييم محددة المعايير، إلا أن هناك قدراً بسيطاً من التدقيق المستقل فيما يخص ترقية كبار الموظفين، فمثلاً قد لا يتوفر لدى مجالس الترقيات ملاحظون مستقلون. 2- لا تتطوي التعيينات دائماً على معايير موضوعية للوظائف وعمليات تقييم محددة المعايير، فعلى سبيل المثال: قد تتسم القرارات بعدم وجود مسوغات لها بحسب المعايير الموضوعية، أو ربما تتضمن مجالس الترقيات أعضاء من سلسلة القيادة، إلا أن ذلك لا يعد أمراً منتشراً أو ممارسة شائعة. 1- هناك عمليات رسمية متبعة، إلا أنها تقوض باستغلال التأثير غير المشروع، أو اتباع سلوك غير مناسب في عملية الترقية. ولا يتم تضمين الخدمة المدنية في عملية التعيين على الإطلاق. 0- لا يوجد نظام ثابت لتعيين الموظفين الأمنيين.
64	تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.	4- هناك التزام واضح بإجراءات مكافحة الفساد والنزاهة من قبل قطاع الأمن حسبما أعلن مسؤولو قطاع الأمن. ويظهرون الالتزام الداخلي من خلال الإجراءات الاستباقية لمكافحة الفساد، وعمليات الإبلاغ المنتظمة بشأن النزاهة من جانب كبار الموظفين في منشورات الخدمة. وهناك اتساق في الرسائل التي تتناول الانتهاكات الحالية، ودليل على تنفيذ نظام النزاهة. 3- هناك التزام واضح بإجراءات مكافحة الفساد والنزاهة من قبل مسؤولي قطاع الأمن حسبما أعلنوا. ويظهر الالتزام الداخلي من خلال الإجراءات الاستباقية لمكافحة الفساد، وعمليات الإبلاغ العرضية حول النزاهة من جانب كبار الموظفين في منشورات الخدمة. وقد يكون هناك بعض التناقض في الرسائل بين كبار المسؤولين. 2- هناك التزام باتخاذ تدابير مكافحة الفساد والنزاهة من قبل مؤسسات قطاع الأمن، وأعضاء بارزين في الأجهزة الأمنية، ولكن قد لا يتم الإبلاغ عنها مباشرة من قبل الموظفين. وهناك استعداد داخلي لتنفيذ العمليات، على النحو الذي توضحه عمليات الإبلاغ الاستراتيجية الداخلية. 1- هناك التزام ضعيف للغاية من جانب وزير الداخلية ورؤساء أجهزة الأمن، إلا أنه يجوز للوزارة نشر بلاغات داخلية ذات طبيعة ظاهرية لدعم تدابير مكافحة الفساد والنزاهة. 0- لا توجد أية عمليات إبلاغ داخلية بشأن الالتزام بالنزاهة ومكافحة الفساد من قبل مؤسسات قطاع الأمن، أو رئيس الأركان، أو رؤساء أركان القوات المسلحة، أو الوزارة كمؤسسة.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
65	توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.	4- هناك مجموعة من الجرائم المحددة بوضوح في القانون التي تنطبق تماماً على قطاع الأمن. وتشمل هذه الجرائم (كحد أدنى) تقديم أي بند ذي قيمة أو إعطاء أو الحصول عليه أو التماسه للتأثير على تصرفات أي مسؤول أو شخص آخر مسؤول عن أي واجب عام أو قانوني. وتشمل العقوبات المحتملة الملاحقة الجنائية/السجن، والفصل، فضلاً عن العقوبات المالية الكبيرة. 3- تعرف الرشوة و/أو الفساد وفقاً للقانون بأنهما من صور الجرائم التي تنطبق بوضوح على قطاع الأمن، إلا أن آليتين أو أكثر من الآليات التالية لا تتوفر بخصوص: تقديم الرشوة أو منحها أو تلقيها أو التماسها. وتشمل العقوبات المحتملة الملاحقة الجنائية/السجن، والفصل، فضلاً عن العقوبات المالية الكبيرة. 2- تعرف الرشوة و/أو الفساد وفقاً للقانون بأنهما من صور الجرائم التي تنطبق بوضوح على قطاع الأمن، إلا أن آليتين أو أكثر من الآليات التالية لا تتوفر بخصوص: تقديم الرشوة أو منحها أو تلقيها أو التماسها. وينص القانون على هذه العقوبات، إلا أن العقوبة القصوى تصل إلى السجن لمدة تقل عن عام، أو غرامات زهيدة لا تشكل رادعاً. 1- لا تعرف الرشوة والفساد وفقاً للقانون بأنهما من صور الجرائم التي تنطبق على قطاع الأمن، إلا أن هناك آليات قانونية أوسع نطاقاً يتم تطبيقها لمواجهة هذه الأمور (على سبيل المثال، القوانين المحلية المدعومة من قبل السياسات، أو اللوائح، أو القوانين الأخرى). 0- لا يوجد تعريف للجرائم؛ ولا يوجد دليل على وجود آليات رسمية أخرى، أو أنه لا يتم تطبيق القانون على القطاع الأمني.
66	هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.	4- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد وتطبق على الموظفين الأمنيين والحكوميين. وهناك إشارة واضحة لحماية المبلغين عن المخالفات، ويشمل ذلك: الحماية ضد الكشف عن الهوية، الحماية من التعرض للقصاص، إلغاء عبء الإثبات فيما يتعلق بالتعرض للانتقام، التنازل عن الالتزام بالنسبة للمبلغ عن المخالفات، حق المبلغ عن المخالفات في رفض المشاركة في أي أعمال مخالفة. 3- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد وتطبق على الموظفين الأمنيين والحكوميين. وهناك إشارة واضحة إلى حماية المبلغين عن المخالفات، ولكن لا توجد في القانون سوى بعض إجراءات الحماية المدرجة في النتيجة 4. 2- هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، ولكن قد لا تطبق بصرامة على الموظفين الأمنيين والحكوميين. وهناك إشارة واضحة إلى حماية المبلغين عن المخالفات، ولكن لا توجد في القانون سوى بعض إجراءات الحماية المدرجة في النتيجة 4. 1- هناك تشريعات بشأن سياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، إلا أنها ضعيفة فيما يتعلق بإجراءات حماية المبلغين. قد لا توجد إشارة واضحة فيما يتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات، أو أن القانون ينص على قليل من إجراءات الحماية المدرجة في النتيجة 4. 0- لا توجد أية تشريعات لتسهيل الإبلاغ عن الفساد أو حماية المبلغين عن المخالفات تطبق على الموظفين الأمنيين أو الرسميين.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجيهات بشأن الإجابة
67	يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد، وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. وهناك وحدة مستقلة لديها ما يكفي من الموارد تتناول هذه المزايع، كما تنتشر حملات بشأن سياسة الإبلاغ عن المخالفات تشمل الموظفين بجميع مستوياتهم في جميع أنحاء المؤسسة.	4- يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات بفاعلية من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد، وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. وهناك وحدة مستقلة لديها ما يكفي من الموارد تتناول هذه المزايع، كما تنتشر حملات بشأن سياسة الإبلاغ عن المخالفات تشمل الموظفين بجميع مستوياتهم في جميع أنحاء المؤسسة. 3- يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد، وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحملات الداخلية التي تدعم سياسة الإبلاغ عن المخالفات تتسم بكونها عشوائية وسطحية. وحتى مع ذلك، فهناك وحدة مستقلة تحظى بموارد كافية للتعامل مع الادعاءات. 2- يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد، وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحملات الداخلية التي تدعم سياسة الإبلاغ عن المخالفات تتسم بكونها عشوائية وسطحية، فضلاً عن أن الوحدة المعنية بالتعامل مع الادعاءات تكون محدودة الموارد أو غير مستقلة. 1- تحظى سياسة الإبلاغ عن المخالفات بتشجيع ضئيل. وعلى الرغم من توفر المواد الإرشادية، فإن الحملات التدريبية والداخلية التي تدعم سياسة الإبلاغ عن المخالفات تتسم بكونها عشوائية وسطحية. وتكون الوحدة المعنية بالتعامل مع الادعاءات إما فقيرة الموارد وإما غير مستقلة، على سبيل المثال، تكون ملحقة بإدارة أخرى ترفع تقاريرها إلى مؤسسات قطاع الأمن. 0- لا تشجع الحكومة سياسة الإبلاغ عن المخالفات. ولا يتوافر سوى قليل من المواد الإرشادية أو الإعلامية (إن وجدت) كما لا توجد حملات تدريبية أو إعلامية. وربما تم تخصيص وحدة للتعامل مع الادعاءات، ولكنها لا تعمل حتى الآن.
68	توجد مدونة قواعد السلوك.	4- توجد مدونة لقواعد السلوك كدليل بسيط وسهل ومفهوم لجميع الأفراد الأمنيين، توضح بشكل شامل الرشاوي والهدايا والضيافة وتضارب المصالح وأنشطة ما بعد الانتهاء من الخدمة. وهي توفر، كذلك، توجيهات محددة بشأن كيفية الشروع في مواجهة هذه الأحداث. 3- توجد مدونة قواعد سلوك لجميع الأفراد الأمنيين، تشمل الجوانب المدرجة في النتيجة 4، على الرغم من أنها قد لا تكون شاملة، ولكنها توفر توجيهات محددة بشأن كيفية الشروع في مواجهة هذه الأحداث. 2- توجد مدونة قواعد سلوك، ولكن التوجيهات المدرجة فيها غير كافية أو تفتقر إلى الوضوح والدقة. 1- توجد مدونة قواعد سلوك، ولكن محتواها غير معروف إلى حد كبير. 0- لا توجد مدونة قواعد سلوك لجميع الأفراد الأمنيين.
69	يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعامة.	4- مدونة قواعد السلوك متاحة للعامة وتوزع بفاعلية على جميع الأفراد الأمنيين، ويتم تضمين التوجيه بشأن مدونة قواعد السلوك في التدريب التوجيهي. 3- توزع مدونة قواعد السلوك بفاعلية على جميع الأفراد الأمنيين، ولكنها لا تتاح للجمهور بسهولة. ويتم تضمين التوجيه بشأن مدونة قواعد السلوك في التدريب التوجيهي. 2- قد لا تتاح مدونة قواعد السلوك بسهولة لجميع الأفراد الأمنيين، ولكن تقدم التوجيهات من خلال التدريب. 1- قد لا تتاح مدونة قواعد السلوك بسهولة لجميع الأفراد الأمنيين، ولا تقدم توجيهات من خلال التدريب. 0- مدونة قواعد السلوك غير متاحة للعامة أو الأفراد الأمنيين.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
70	يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين في الأجهزة الأمنية بشكل دوري.	4- يتناول التدريب على مكافحة الفساد العلاقة بين الفساد والموضوعات التالية: القيم والمعايير التنظيمية، تأثير المؤسسة، الفعالية الأمنية، تحديد أوجه الفساد والإبلاغ عنها، إضافة إلى إدارة المخاطر. 3- يتناول التدريب على مكافحة الفساد العلاقة بين الفساد وبعض الموضوعات التالية وليس جميعها: القيم والمعايير التنظيمية، تأثير المؤسسة، الفعالية الأمنية، تحديد أوجه الفساد والإبلاغ عنها، إضافة إلى إدارة المخاطر. 2- لا يتناول التدريب على مكافحة الفساد سوى القيم والمعايير المؤسسية، وتحديد أوجه الفساد والإبلاغ عنها. 1- التدريب على مكافحة الفساد ظاهري بطبيعته، ولا يتناول أكثر من القيم أو المعايير. 0- ليس هناك تدريب على مكافحة الفساد.
71	العاملون في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الوساطة والمحسوبية.	يتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يقولون إن العاملين في الأجهزة الأمنية يمتنعون عن ممارسة الوساطة $\times 100$) + (نسبة الذين يقولون لا رأي/ لا أعرف $\times 50$) + (نسبة الذين يقولون إن العاملين بالأجهزة الأمنية لا يمتنعون عن ممارسة الوساطة $\times 0$).
72	توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.	4- هناك سياسة رسمية ينتهجها قطاع الأمن لإتاحة نتائج المحاكمات للعامة. 2- هناك سياسة غير رسمية ينتهجها قطاع الأمن لإتاحة نتائج المحاكمات للعامة. 0- لا يمتلك قطاع الأمن سياسة لإتاحة نتائج المحاكمات للعامة.
73	نتائج المحاكمات متاحة للعامة.	4- تتاح كل من الاتهامات والنتائج الواردة بالمحاكمات للعامة. وبالنسبة إلى المحاكمات الأمنية فوق رتبة معينة، فبالطبع تتم إتاحة المعلومات للعامة. وتتضمن تلك المعلومات تاريخ التهمة، ومكانها، وتفاصيلها، إضافة إلى معلومات عن جلسة الاستماع. 2- تتاح نتائج المحاكمة للعامة، ولكن لا تتم إتاحة سوى قليل من المعلومات المتعلقة بالتهم أو جلسة الاستماع، أو التفاصيل الأساسية الأخرى أو أنه قد يتم منع الوصول إلى ذلك. 0- لا تتاح معلومات عن المحاكمات للعامة.
الرقابة الخاصة على الأجهزة الاستخباراتية		
74	توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها، (برلمانية أو حكومية).	4- يتم تعيين لجنة برلمانية أو هيئة مستقلة (يعينها الرئيس أو رئيس الوزراء على سبيل المثال) لمراقبة سياسات الجهاز الاستخباراتي وإدارته، وميزانياته. وهي تعمل دون تأثير غير مبرر من السلطة التنفيذية أو الأجهزة الأمنية. وتتطابق مهمتها مع صلاحيات الهيئة ومواردها. 2- يتم تعيين لجنة برلمانية أو هيئة مستقلة (يعينها الرئيس أو رئيس الوزراء على سبيل المثال) لمراقبة سياسات الجهاز الاستخباراتي، وإدارته، وميزانياته. قد تخضع، في بعض الأحيان، لتأثير غير مبرر من السلطة التنفيذية أو الأجهزة الأمنية، أو لا تتطابق مهمتها دوماً مع صلاحيات الهيئة ومواردها. 0- هناك تأثير كبير ومنتظم غير مبرر في الرقابة على سياسات الجهاز الاستخباراتي، وإدارته، وميزانياته. ومن المحتمل أن تفضي مهمتها إلى صلاحيات وموارد محدودة لتنفيذ الرقابة.

الرقم	المؤشر	آلية الاحتساب/توجهات بشأن الإجابة
75	فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها.	4- يتمتع شاغلو وظيفة الرقابة بإمكانية الوصول إلى المعلومات المصنفة، وهم يجتمعون مرة كل شهرين على الأقل لمراجعة الميزانية والنفقات، وشؤون الموظفين، وسياسات الأجهزة الاستخباراتية. وعلى الرغم من انعقاد الاجتماعات خلف الأبواب المغلقة، يتم نشر موجز بالنتائج. 3- يتمتع شاغلو وظيفة الرقابة بإمكانية الوصول إلى المعلومات المصنفة، وهم يجتمعون مرة كل 6 أشهر على الأقل لمراجعة الميزانية والنفقات، وشؤون الموظفين، وسياسات الأجهزة الاستخباراتية. وعلى الرغم من انعقاد الاجتماعات خلف الأبواب المغلقة، يتم نشر موجز بالنتائج. 2- يتمتع شاغلو وظيفة الرقابة بإمكانية الوصول إلى المعلومات المصنفة، وهم يجتمعون مرة كل 6 أشهر على الأقل لمراجعة الميزانية والنفقات، وشؤون الموظفين، وسياسات الأجهزة الاستخباراتية، ونادراً ما يتم نشر النتائج. 1- لا تتمتع وظيفة الإشراف بالوصول المنتظم إلى المعلومات المصنفة. وقد يجتمع مسؤولو وظيفة الإشراف مرة كل 6 أشهر على الأكثر. 0- تؤثر وظيفة الرقابة تأثيراً طفيفاً على خدمات الاستخبارات.
76	يتحمل رئيس الجهاز الأمني المسؤولية عن أي فشل في عمل الجهاز الذي يتأسسه في حال حصوله.	يتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية: (نسبة الذين يعتقدون بتحمل رئيس الجهاز الأمني المسؤولية عن أي فشل في عمل الجهاز الذي يتأسسه في حال حصوله $\times 100$) + (نسبة الذين يقولون لا رأي/لا أعرف $\times 50$) + (نسبة الذين لا يعتقدون بتحمل رئيس الجهاز الأمني المسؤولية عن أي فشل في عمل الجهاز الذي يتأسسه في حال حصوله $\times 0$).
77	لا تحترم معايير النزاهة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات، ويطلق عليها المحاباة والمحسوبية.	4- لا توجد فرصة لحدوث تدخل من أطراف خارجية قد يؤدي إلى التحيز في الاختيار، أو تأثير غير مبرر في اختيار المرشحين. 2- على سبيل المثال، قد تسبب النزاهة مشكلة بسبب الروابط مع الحزب الحاكم. 0- المناصب العليا في خدمات الاستخبارات هي في المقام الأول هدية من السلطة التنفيذية.
78	يتم إجراء تدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من طرف لجنة خارجية "لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال".	4- يتم إجراء تحقيق كامل في مدى ملاءمة المرشحين، من خلال إجراء تدقيق بواسطة طرف خارجي. ويشمل ذلك لجنة توظيف حاصلة على تصريح أمني، ولديها الحق في استدعاء الشهود وطلب المعلومات. 2- التحقيق في مدى ملاءمة المرشحين أمر فيه نظر، لأن عناصر عملية التدقيق قد تم كشفها أو ذات جودة منخفضة. 0- يتم إجراء القليل من التحقيقات، أو لا يتم إجراء أي تحقيقات حول ملاءمة الأفراد أو سلوكهم السابق.
89	نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي).	4- تخصص نسبة واحد بالمائة أو أقل من النفقات للبنود المكتومة. 3- خصص نسبة ثلاثة بالمائة أو أقل، على أن تتجاوز نسبة واحد بالمائة من النفقات للبنود المكتومة. 2- تخصص نسبة ثمانية بالمائة أو أقل، على أن تتجاوز نسبة ثلاثة بالمائة من النفقات للبنود المكتومة. 1- خصص نسبة أكبر من ثمانية بالمائة من النفقات للبنود المكتومة. 0- لا تعلن هذه النسبة للعامة، أو لا تعتبر المعلومات المنشورة موثوق بها.
80	يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.	4- تستخدم الحكومة نظاماً لتصنيف المعلومات في ظل إطار قانوني واضح لضمان حماية المعلومات بصورة كافية. 2- تعكف الحكومة حالياً على إعداد نظام لتصنيف المعلومات في ظل إطار قانوني لضمان حماية المعلومات. 0- لا يوجد إطار قانوني لتصنيف المعلومات لضمان الحماية الكافية للبيانات.

ملحق (2): نتائج مؤشرات مقياس النزاهة في قطاع الأمن في فلسطين للعام 2024

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
الإرادة السياسية				
1	توجد تشريعات تتيح للمجلس التشريعي الرقابة على أعمال المؤسسات الأمنية.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية: انظر/ي المواد (47، 56، 57، 58). النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني انظر/ي المواد (57، 75-80) قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005 انظر/ي المواد (7، 10)	يمنح القانون الأساسي المعدل والنظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني أدوات رقابية متعددة للمجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية والعسكرية الفلسطينية، حيث توجد نصوص واضحة على قدرة المؤسسة التشريعية على مساءلة ومراقبة عمل الحكومة وأجهزتها المختلفة، ونص قانون «الخدمة في قوى الأمن»، بشكل واضح، على تبعية قوى الأمن الداخلي لوزير الداخلية، وتبعية قوى الأمن الوطني لوزير الأمن الوطني، والوزيران يخضعان للثقة والرقابة من المجلس خضوعهما بالرقابة للمستوى التشريعي، وخضوع هذه الأجهزة لمسؤولية الوزير الذي هو منصب سياسي يعني قانوناً خضوعهما بالرقابة للمستوى السياسي.	100
2	فعالية رقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية.	أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً تفسيراً رقم (2018/10) بتاريخ 2018/12/12 بحل المجلس التشريعي الفلسطيني اعتباراً من تاريخه. انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018، ص 10.	تم حل المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12، كما أن المجلس معطل منذ منتصف العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني. بعد تعطل المجلس التشريعي ولجانه المختلفة، شكلت مجموعات العمل (هيئة الكتل البرلمانية) ومن بينها مجموعة العمل الخاصة بالأمن والحكم المحلي، وكان آخر عمل لها تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الأحداث الأمنية في نابلس، وبخاصة مقتل المواطن أحمد حلاوة في آب 2016.	0
3	السلطة التشريعية مستقلة ولا تخضع لتدخلات أي مراكز نفوذ في السلطة التنفيذية أو قطاع الأمن.	أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً تفسيراً رقم (2018/10) بتاريخ 2018/12/12 بحل المجلس التشريعي الفلسطيني اعتباراً من تاريخه.	تعطل المجلس التشريعي ولجانه المختلفة في العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني، وبقي المجلس رهينة الخلافات بين حركتي فتح (التي تسيطر على السلطة في الضفة الغربية) وحماس (التي تهيمن على السلطة في قطاع غزة). ثم تم حل المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12.	0
4	توجد لجنة برلمانية مختصة في الرقابة على الأجهزة الأمنية وفقاً للتشريع الناظم لعمل المجلس التشريعي.	النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني (المواد 48 و 57).	ينص البند (ح) من الفقرة الأولى للمادة 48 من النظام الداخلي على تشكيل لجنة الداخلية (الداخلية والأمن) وهي تتمتع بصلاحيات واسعة، فهي، وفقاً لأحكام المادة 57 من النظام الداخلي، لها "للجان من خلال رؤسائها أن تطلب من أي وزير أو مسؤول في مؤسسات السلطة الوطنية معلومات أو إيضاحات تتعلق بالموضوعات المطروحة عليها، أو التي تدخل ضمن اختصاصها".	100
5	توجد رقابة جديدة على أداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من مؤسسات الرقابة الرسمية في فلسطين ¹⁴ .	حسب ما ورد في قانون الرقابة المالية والإدارية، تخضع جميع مؤسسات الدولة لرقابة ديوان الرقابة الإدارية والمالية. كما تخضع الأجهزة الأمنية، كما غيرها من المؤسسات العامة، لرقابة هيئة مكافحة الفساد.	يصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية تقاريره السنوية التي تتضمن تقارير الرقابة على الأجهزة الأمنية، ولكن ما لوحظ على تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية غياب التقارير الرقابية عن الأجهزة الاستخبارية.	50

14 اعتمد هذا المؤشر في القراءات الثلاث السابقة على استطلاعات الرأي العام.

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
6	يتم تزويد المجلس التشريعي بتقارير تدقيق الحسابات السنوي على الأجهزة الأمنية.	أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً تفسيراً رقم (2018/10) بتاريخ 2018/12/12 يحل المجلس التشريعي الفلسطيني اعتباراً من تاريخه.	تم حل المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12، كما أن المجلس معطل منذ منتصف العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني.	0
7	المجلس التشريعي يسائل وزير الداخلية والأمن الوطني عمّا ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.	أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً تفسيراً رقم (2018/10) بتاريخ 2018/12/12 يحل المجلس التشريعي الفلسطيني اعتباراً من تاريخه.	تم حل المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12، كما أن المجلس معطل منذ منتصف العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني.	0
8	تتم مناقشة السياسة الأمنية أو الاستراتيجية الأمنية من قبل المجلس التشريعي.	أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً تفسيراً رقم (2018/10) بتاريخ 2018/12/12 يحل المجلس التشريعي الفلسطيني اعتباراً من تاريخه.	تم حل المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12، كما أن المجلس معطل منذ منتصف العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني.	0
9	تشمل القضايا التي تخضع للنقاش في المجلس التشريعي: التهديدات الأمنية التي تواجه البلد، قرارات الشراء ومستوى الإنفاق على قطاع الأمن، عدد الأفراد والميزانية، استخدام القدرة العملياتية لقطاع الأمن.	أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً تفسيراً رقم (2018/10) بتاريخ 2018/12/12 يحل المجلس التشريعي الفلسطيني اعتباراً من تاريخه.	تم حل المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12، كما أن المجلس معطل منذ منتصف العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني.	0
10	إطلاع المواطنين على استراتيجية الأجهزة الأمنية أو خطة عملها.	تعذر إجراء استطلاع للرأي العام بسبب حرب الإبادة التي ينفذها الاحتلال في قطاع غزة، فتم تعليق المؤشر.	معلق	
11	ضمان حق الوصول إلى الوثائق والمعلومات المحدثة حول سياسة قطاع الأمن أو الاستراتيجية الأمنية.	(1) انظر موقع مجلس الوزراء- الاستراتيجية القطاعية للأمن: https://t.ly/3w8m (2) انظر/ي موقع وزارة الداخلية الخطة الاستراتيجية لقوة الأمن (2022-2017): https://www.moi.pna.ps/home	الخطط المنشورة على مواقع مجلس الوزراء ووزارة الداخلية خطط قديمة، حيث تم نشر الخطة القطاعية للأمن 2023-2021 على موقع مجلس الوزراء، وتم نشر الخطة الاستراتيجية لقوى الأمن (2022-2017) على موقع وزارة الداخلية، لكن لم يتم عرضها على الموقع للنقاش قبل إقرارها من قبل الحكومة، ليتسنى نقاشها والمراقبة عليها من قبل العامة.	0
12	توجد أدلة على ممارسة مؤسسات قطاع الأمن الانفتاح تجاه منظمات المجتمع المدني.	1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، التقرير السنوي الرابع عشر "واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2022"، ص 16، 2023.	يشير التقرير السنوي إلى استمرار السلطة التنفيذية بإصدار قرارات وخطط الإصلاح في المجالات المختلفة دون إشراك ممثلي المواطنين أو منظمات المجتمع المدني، ودون نقاش مجتمعي يساعد على تحديد الأولويات الوطنية لعملية الإصلاح، أو المساهمة في رسم السياسات الوطنية، ما أظهر عدم وجود إرادة حقيقية للالتزام بتنفيذها.	50

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
13	مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تناقش قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن.	ناقشت مؤسسات المجتمع المدني قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن على نطاق واسع.	أصدرت مؤسسات المجتمع المدني خلال فترة الدراسة عشرات التقارير والأوراق البحثية حول قضايا النزاهة والشفافية والفساد في قطاع الأمن، وقد شاركت المؤسسة الأمنية في معظم اللقاءات التي عقدت بدعوة من مؤسسات المجتمع المدني.	100
14	تتبع الدولة سياسة لمكافحة الفساد صريحة ومطبقة بشكل فعال في قطاع الأمن.	1. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2030: https://www.pacc.ps/library/viewbook/40436 1. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022: https://www.pacc.ps/library/viewbook/10347	تغطي الخطة الاستراتيجية جميع القطاعات، بما فيها القطاع الأمني، ويتم العمل من خلال برامج التوعية والتدريب والمساقات والتدابير وتقييم المخاطر (تم إنجاز تقييم المخاطر لهيئة الإمداد والتجهيز، إضافة إلى مؤسستين أمنيتين). لكن حسب الخطة الاستراتيجية ما زال هناك بعض المعوقات، أبرزها عدم اكتمال المنظومة التشريعية الفلسطينية.	50
15	تتبع سياسة مكافحة الفساد في خطة عمل قطاع الأمن، ويتقدم التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد.	انظر موقع مجلس الوزراء- الاستراتيجية القطاعية للأمن: https://t.ly/3w8m	جاء في الخطة القطاعية للأمن حوكمة المؤسسة الأمنية ضمن التدخلات المطلوبة لمكافحة الفساد، بهدف تعزيز المساءلة والشفافية. ولكن ذلك لا يرتبط بخطة زمنية محددة.	50
16	تتوفر لدوائر الامتثال ووحداته الموارد المالية والبشرية اللازمة.	1. مقابلة مع العميد أحمد نزال مدير إدارة التدريب والتخطيط في المخابرات العامة بتاريخ 2024/9/11. 2. مقابلة مع الدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى بتاريخ 2024/9/19. 3. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية بتاريخ 2024/9/9.	في كل جهاز من أجهزة الأمن الفلسطينية توجد دائرة للامتثال، ويختلف المسمى من جهاز إلى آخر، ففي الشرطة يسمى المفتش العام للشرطة، وفي جهاز المخابرات المراقب العام، وفي جهاز الأمن الوقائي، الإدارة العامة للرقابة، وفي الأمن الوطني دائرة الرقابة والتفتيش، إلى جانب ذلك توجد إدارات أمن الجهاز التي تقوم، أيضاً، بأعمال رقابية. هذه الإدارات يدخل في صلاحياتها النظر في أداء الموظفين وامتثالهم للقانون. لكن هذه الدوائر تعاني من نقص طواقم العاملين، ونقص في الخبرات في مجال العمل الرقابي، ونقص في الإمكانيات في بعض منها.	50
17	تتمتع دوائر الامتثال ووحداته بالاستقلالية.	1. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية بتاريخ 2024/9/9.	الدوائر والوحدات المتعلقة بالامتثال هي ضمن التسلسل القيادي للمؤسسات قطاع الأمن التي تشرف عليها، وهي ضمن الهيكلية الإدارية المقررة لهذه الأجهزة ويصعب حلها. لكنها لا تقدم تقاريرها مباشرة إلى أحد كبار أعضاء قطاع الأمن (مثل القائد العام/وزير الداخلية). وفي التعديل الجديد على قانون الخدمة في قوى الأمن، تم إلغاء منصب المفتش العام.	50

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
18	مدى فعالية وحدات الامتثال في قطاع الأمن.	1. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية بتاريخ 2024/9/9.	يدرك الموظفون داخل الوحدات مخاطر الفساد على مؤسساتهم، وهم قادرون على التعامل مع بعض المخاطر بشكل مستقل. ولكن لا يمكنهم ضمان قدرة الإدارات أو الوحدات الأخرى على التعامل مع المخاطر بشكل كافٍ. تستجيب قيادة الأجهزة بشكل كبير لتوصيات وحدات الرقابة وفق القانون.	75
19	الجمهور يتق بوجود إرادة جادة لمسؤولي قطاع الأمن بمحاربة الفساد.	تعذر إجراء استطلاع للرأي العام بسبب حرب الإبادة التي ينفذها الاحتلال في قطاع غزة، فتم تعليق المؤشر.	معلق	
20	تتم مراجعة بيئة التحديات التي تتيح الفساد في قطاع الأمن.	انظر موقع مجلس الوزراء- الاستراتيجية القطاعية للأمن: https://t.ly/3w8m	الخطة المنشورة لقطاع الأمن لا تغطي العام 2024.	50
21	يتم إجراء التقييمات لمخاطر الفساد بشكل دوري.	1. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022: https://www.pacc.ps/library/viewbook/10347 2. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2025-2030: https://www.pacc.ps/library/viewbook/40436	يوجد دليل استرشادي لتقييم مخاطر الفساد، وتجري عليه هيئة مكافحة الفساد تدريبات تشمل القطاعات كافة، ومن ضمنها القطاع الأمني.	50
22	تتم الاستفادة من نتائج تقييم النزاهة في السياسات الجديدة والتخطيط.	1. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية بتاريخ 2024/9/9. 2. مقابلة مع الرائد راكان عايدي من هيئة التدريب العسكري بتاريخ 2024/9/5.	يتم العمل على إعداد مجموعة من الدراسات والبرامج التدريبية مع هيئة مكافحة الفساد، والمجتمع المدني، حول تقييم مخاطر الفساد في عدد من الأجهزة الأمنية.	100
موازنة قطاع الأمن				
23	توجد عملية واضحة لدورة تخطيط للموازنة، وتوجد دوائر مستقلة لتخطيط الموازنة.	قانون رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.	تخضع موازنة الأجهزة الأمنية إلى الإجراءات نفسها من حيث إعداد الموازنة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتعد الإدارة المالية العسكرية المركزية الموازنة السنوية للمؤسسة الأمنية، حيث تقوم الإدارة المالية بمخاطبة الأجهزة والإدارات الأمنية المختلفة، لتزويدها بالبيانات والمشاريع والاحتياجات المختلفة. وبعد تجميع البيانات من الأجهزة، تعد الموازنة العامة، وترفع لوزارة المالية، وهي موازنة تجميعية، تشمل بنودها مصاريف المؤسسة الأمنية، دون الإشارة إلى الأجهزة والإدارات المختلفة، وتقوم وزارة المالية بمناقشتها ومراجعاتها أحياناً مع الإدارة المالية. وتستثنى من هذا موازنة جهاز المخابرات التي يتولى رئيس الجهاز إعدادها ويعرضها على الرئيس للمصادقة عليها. وهي تخضع لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.	100

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
24	تتضمن ميزانية قطاع الأمن معلومات شاملة ومفصلة عن النفقات وفقاً للوظائف.	تم نشر الموازنة في أواخر شهر أيلول 2024.	علي الرغم من نشر الموازنة، فإنها لا تتضمن المعلومات كافة حول النفقات.	50
25	يتلقى المجلس التشريعي مقترحاً دقيقاً بميزانية قطاع الأمن وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية للعام 1997.	أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً تفسيراً رقم (2018/10) بتاريخ 2018/12/12 بحل المجلس التشريعي الفلسطيني اعتباراً من تاريخه.	تم حل المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12، كما أن المجلس معطل منذ منتصف العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني.	0
26	لدى لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي صلاحيات التدخل في المخصصات ومراجعة النفقات.	أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً تفسيراً رقم (2018/10) بتاريخ 2018/12/12 بحل المجلس التشريعي الفلسطيني اعتباراً من تاريخه.	تم حل المجلس التشريعي بموجب قرار المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2018/12/12، كما أن المجلس معطل منذ منتصف العام 2007 إثر الانقسام الفلسطيني.	0
27	موازنة قطاع الأمن متاحة للجمهور ومفصلة وواضحة قبل إقرارها.	لم يتم نشر قانون الموازنة العامة المفصل حتى منتصف شهر أيلول 2024.		0
28	يتم الكشف عن الأغلبية العظمى لميزانية قطاع الأمن المعتمدة بالكامل، للإعلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.	لم يتم نشر قانون الموازنة العامة المفصل حتى منتصف شهر أيلول 2024.		0
29	تتوفر المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عن ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب.	رأي خبير	تواجه مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام صعوبة في الحصول على معلومات تتعلق بموازنة قطاع الأمن ووسائل الإعلام في ظل غياب قانون حق الحصول على المعلومات، إضافة إلى عدم التزام وزارة المالية بنشر قانون الموازنة العامة المفصل.	50
30	توجد وحدة رقابة داخلية "المالية الداخلية" فعالة وتتمتع بالخبرة والاستقلالية في وظائفها.	مقابلة مع العقيد مأمون زيادة مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية بتاريخ 2024/9/9. مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2.	تتم الرقابة المالية على المؤسسة الأمنية من خلال مجموعة إجراءات للتدقيق على بنود الصرف المختلفة، والتأكد من حسن وسلامة استخدام الأموال العامة للأغراض المخصصة لها. وقد جرى في السنوات الأخيرة تطوير دليل الإجراءات المالية والتدقيق المالي في قطاع الأمن من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية. ويتم التدقيق خلال 3 مراحل؛ الأولى داخل المؤسسة الأمنية، والثانية من قبل الإدارة المالية العسكرية، والثالثة من خلال وزارة المالية.	75

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
31	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، وتقييم الأداء لقطاع الأمن.	ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير السنوي 2023: www.saacb.ps/Bru-Rpts/SAACB2024RPT.pdf	يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق على الحساب الختامي للدولة بشكل دوري، كما يقوم بالرقابة والتدقيق على عدد من الأجهزة والهيئات الأمنية في كل عام، ولكن ليس بشكل دوري. ففي العام 2023 نشر الديوان تقارير الرقابة على المديرية العامة للشرطة، وهيئة التدريب العسكري، والإدارة المالية المركزية (العسكرية).	50
32	يتم نشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	مقابلة مع الأستاذ عمر ياسين مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن بتاريخ 2024/10/5. ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير السنوي 2023: www.saacb.ps/Bru-Rpts/SAACB2024RPT.pdf	يتم وضع خطة سنوية للرقابة، ويتم اعتمادها وتجري عملية الرقابة والتدقيق على الجهات التي تم اعتمادها في الخطة، وبعدها ترسل الملاحظات لهذه الجهات، فجميع هذه الجهات أو غالبيتها تقوم بالرد في الموعد المحدد، وبعد وصول الرد يدرس الديوان الردود والمستندات والمعززات المتعلقة بالتقرير ويتم تعديل التقرير بناءً على ما تم تقديمه، ويتم رفع التقرير للجهات المختصة، ويتم نشر تقرير الرقابة على أي مؤسسة أمنية ضمن التقرير السنوي. يتبع ديوان الرقابة سياسة نشر ملخصات تقارير الرقابة على المؤسسات؛ سواء كانت مدنية أو أمنية.	50
33	تتم الاستفادة من التوصيات التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية.	مقابلة مع الأستاذ عمر ياسين مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن بتاريخ 2024/10/5.	يقدّم الديوان تقريراً عن مدى التزام الجهات المختلفة بتطبيق التوصيات ويتابع الديوان الأسباب التي تمنع تطبيق بعض التوصيات. وبالعودة إلى تقارير تنفيذ التوصيات الرقابية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال آخر عامين، هناك ارتفاع كبير في تنفيذ التوصيات وصل إلى أكثر من 90% في بعض المؤسسات. وهذا ما أكدّه الأستاذ عمر ياسين في أن بعض التوصيات غير منفذة أو منفذة جزئياً، بسبب خارج عن إمكانيات المؤسسة وقدراتها.	100
المشتريات والعطاءات				
34	توجد تشريعات تغطي جميع المشتريات المتعلقة بقطاع الأمن بدون استثناء.	1. انظر/ي: قانون الشراء العام رقم 8 لسنة 2014: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583 2. انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل مؤسسة الإدارة المالية العسكرية المركزية، 2017، ص 6.	حدد القرار بقانون بشأن الشراء العام رقم (8) لسنة 2014، الإطار القانوني لعمليات الشراء العام كافة، ووضع مجموعة من الضوابط التي تضمن تحقيق أهداف القانون في شراء اللوازم والأشغال والخدمات بأفضل الأسعار، بما يسهم في ترشيد النفقات، مع الحفاظ على ضمان الجودة، وتعزيز مبدأ المنافسة العادلة لكن القانون استثنى وفقاً لأحكام المادة 3 اللوازم والخدمات والأشغال ذات الطبيعة الأمنية العالية، على أن يتم تحديد هذه المشتريات بقرار من مجلس الوزراء. وتعمل المؤسسة الأمنية والإدارة المالية بموجب اللائحة المالية الاستثنائية، وهي لائحة غير منشورة، وتشكل لبنة أساسية في النظام القانوني الذي تعمل بموجبه الإدارة المالية العسكرية والمؤسسات ذات العلاقة بالمؤسسة الأمنية، على الرغم من أنها لم تُقر وفق الأصول، واستصدرتها الإدارة المالية المركزية بقرار من رئيس مجلس الوزراء السابق الدكتور سلام فياض العام 2010، وتجدد سنوياً بقرار من وزير المالية.	50

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
35	توجه التشريعات السلطات المختصة بالمشتريات نحو الإلمام بالقضايا المتعلقة بالفساد .	انظر/ي: قانون الشراء العام رقم 8 لسنة 2014 : http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	تنص المادة 63 من قانون الشراء العام على أنه «يجب على المسؤول المختص وسائر موظفي دائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية وموظفي القطاع العام، ممن يشاركون في إعداد وتخطيط وتنفيذ إجراءات عمليات الشراء العام، وفي إدارة عقود الشراء، الالتزام بالآتي: أ. القيام بأداء واجباتهم بنزاهة كاملة لضمان المشاركة التنافسية العادلة لجميع المنافسين في عمليات الشراء العام. ب. العمل وفقاً للمصلحة العامة ووفقاً للأهداف والإجراءات المحددة في القانون والأنظمة الصادرة بموجبه. ج. تجنب تضارب المصالح عند قيامه بواجباته وفي سلوكه الخاص. 2. يحظر على المسؤول المختص وسائر موظفي دائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية وموظفي القطاع العام، كافة المشاركين في إعداد وتخطيط وتنفيذ إجراءات عمليات الشراء العام، وفي إدارة عقود الشراء، ما يأتي: أ. استغلال أية معلومات وصلت إليهم بحكم منصبهم، أو استغلالها لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لمصلحته الخاصة أو لمصلحة الغير بشكل مباشر أو غير مباشر. ب. إفشاء أية معلومات أو بيانات وصلت إليهم نتيجة القيام بعملهم قد يؤثر على نزاهة عملية الشراء. ج. العمل في تدقيق الحسابات أو الاستشارات القانونية أو الإدارية لأي شخص يتقدم للمناقصة.	100
36	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بفعالية.	مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2.	تطبق التشريعات المتعلقة بالمشتريات في قطاع الأمن بدقة، وعلى الجميع اتباعها بالنسبة لجميع المشتريات في قطاع الأمن دون استثناء.	100
37	يوجد دليل إجراءات للمشتريات والعطاءات العامة.	مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2 مقابلة مع العميد سليمان سعادة، والعميد عارف أبو عطوان بتاريخ 2024/9/3 انظر/ي: دليل إجراءات عمل مديرية اللوازم العامة الصادر العام 2012.	يتم الاعتماد على دليل إجراءات عمل مديرية اللوازم الذي يضفي الطابع الرسمي على عملية دورة مشتريات قطاع الأمن من تقييم الاحتياجات، مروراً بتنفيذ العقود والانتهاء منها، إلى التصرف في الأصول. كما تقوم بتفصيل السياسات والإجراءات الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية تنفيذ دورة المشتريات، ولكن هناك بعض أوجه القصور من حيث التنفيذ. تم اعتماد دليل إجراءات مكتوب ومعتمد لتوريد المشتريات والخدمات الخاصة بالمؤسسة الأمنية، لكنه غير منشور.	75
38	جهاز الرقابة على المشتريات في قطاع الأمن مستقل.	مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2.	تتولى الإدارة المالية العسكرية الرقابة على المشتريات، إضافة إلى الرقابة المالية العسكرية في وزارة المالية، وهما مؤسسات فنية غير سياسية ونشاطاتها متاسقة بغض النظر عن التغييرات في الحكومة، ولا تخضع لتأثير غير مبرر على أدائها.	100

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
39	الرقابة على مشتريات قطاع الأمن فعالة.	مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2. مقابلة مع العميد سليمان سعادة والعميد عارف أبو عطوان بتاريخ 2024/9/3.	يتم الالتزام بالقانون من حيث تشكيل اللجان المختلفة، ومن ثم وضع كراسة العطاء ومناقشتها مع اللوازم العامة، وكل ما يتم شراؤه يتم من خلال لجان، وتخضع عمليات الشراء للرقابة الداخلية والخارجية. كما توجد لجان للاستلام تشترك فيها المواصفات والمقاييس لمطابقة مواصفات المشتريات.	100
40	توجد تفاصيل عن المشتريات كافة.	انظر: المجلس الأعلى للشراء العام/ البوابة الموحدة: الرئيسية (shiraa.gov.ps) انظر/ي: أرشيف العطاءات والمناقصات على الموقع الإلكتروني لدائرة اللوازم العامة: https://gs.pmf.ps/index.php	يتم الإعلان عن العطاءات والاستدراجات المتعلقة بالأجهزة الأمنية على صفحة المجلس الأعلى للشراء العام/البوابة الموحدة في خانة الجهة المشتري (هيئة الإمداد والتجهيز). كما تعلن مديرية اللوازم العامة في وزارة المالية عن العطاءات الخاصة بقطاع الأمن، ويتم الإفصاح عن المناقصة ومنح العقد. وبالنسبة للعقد، يوجد وصف للبند الذي تم شراؤه، ومقدم العطاء الفائز، والمالكين المستفيدين، والسعر المدفوع، وتكاليف دورة الحياة الكاملة، وتكلفة الخدمة، وتكاليف الأجزاء، وتاريخ التسليم/الانتهاء. فيما لا تتاح جميع تفاصيل المشتريات التي تتم عن طريق الأجهزة والهيئات العاملة في قطاع الأمن.	50
41	يتم إصدار البيانات المتعلقة بالمشتريات، عادةً، بصيغة يمكن الوصول إليها.	انظر/ي: مجلس الشراء العام /البوابة الموحدة: قائمة العمليات الشرائية (shiraa.gov.ps) أرشيف العطاءات والمناقصات على الموقع الإلكتروني لدائرة اللوازم العامة: https://gs.pmf.ps/index.php	يوفر الموقع الإلكتروني لمجلس الشراء العام/البوابة الموحدة، وكذلك مديرية اللوازم العامة، البيانات عن العطاءات والمناقصات التي يتم إجراؤها، لكن هذه البيانات غير متاحة بسهولة لغايات المقارنة.	50
42	تتم الأغلبية العظمى (90%+) من عمليات الشراء لقطاع الأمن بنظام المنافسة المفتوحة، باستثناء بعض الحالات المحددة والمقيدة بوضوح.	1. مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2. 2. مقابلة مع العميد سليمان سعادة والعميد عارف أبو عطوان بتاريخ 2024/9/3. 3. انظر/ي: صفحة مديرية اللوازم العامة: https://gs.pmf.ps/index.php?p=apply	تحدد الأجهزة الأمنية والإدارات والهيئات المركزية احتياجاتها من الخدمات والمشتريات المختلفة، وتورد إما بالشراء المباشر، وإما باستدراج عروض الأسعار أو المناقصات، وفقا لقانون الشراء، والنظام المالي، واللائحة المالية الاستثنائية للأجهزة الأمنية. ويتم الإعلان في الصحف عن المشتريات والخدمات التي تتم من خلال هيئة الإمداد والتجهيز، أو عبر دائرة اللوازم أو العطاءات المركزية في وزارة المالية. تتم الأغلبية العظمى من عملية الشراء من خلال المنافسة المفتوحة عبر العطاءات المركزية. لكن من غير المعلوم، تماما، حجم الإنفاق بين استدراج العروض والشراء المباشر مقارنة بالشراء بالمنافسة.	75

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
43	تتوفر مسوغات لجميع العقود التي تتم من خلال التوريد الفردي والمنافسة المقيدة (استدراج عروض)، فضلاً عن خضوعها لمراقبة خارجية.	1. انظر/ي: قانون الشراء العام رقم 8 لسنة 2014: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583 2. انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، موازنة قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2019 وأسس بنود النثرية في النفقات التشغيلية، 2020، ص 6.	إضافة إلى الشروط التي أوردها قانون الشراء العام لسنة 2014، فإن اللائحة المالية الاستثنائية حددت صلاحية الشراء المباشر للمؤسسة الأمنية بالسماح بشراء سلع تشغيلية مدرجة ضمن العطاءات المركزية، ومشتريات رأسمالية بالشراء المباشر، باستدراج عروض بمبلغ لا يتجاوز 5000 دولار، وطرح عطاء رسمي إذا زاد على ذلك، ومنحت اللائحة رئيس الإدارة أو قائد الجهاز صلاحية بالشراء المباشر للنفقات التشغيلية بمبلغ لا يتجاوز 4000 شيكل. لكن خضوعها لرقابة خارجية محدود.	75
44	يخضع المسؤولون المعنيون بتصميم مواصفات العطاء، أو المشاركون في قرارات مجالس المناقصات، للوائح أو مدونات قواعد للسلوك معدة لغرض تفادي تضارب المصالح.	1. انظر/ي: قانون الشراء العام رقم 8 لسنة 2014: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583 2. نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014: http://www.shiraa.gov.ps/Portals/0/Images/system.pdf?ver=2019-07-12-194841-057	تنص المادة 63 من قانون الشراء العام على أنه «يجب على المسؤول المختص وسائر موظفي دائرة اللوازم العامة، ودائرة العطاءات المركزية، وموظفي القطاع العام، ممن يشاركون في إعداد وتخطيط وتنفيذ إجراءات عمليات الشراء العام، وفي إدارة عقود الشراء، الالتزام بالآتي: أ. القيام بأداء واجباتهم بنزاهة كاملة لضمان المشاركة التنافسية العادلة لجميع المناقصين في عمليات الشراء العام. ب. العمل وفقاً للمصلحة العامة ووفقاً للأهداف والإجراءات المحددة في القانون والأنظمة الصادرة بموجبه. ج. تجنب تضارب المصالح عند قيامه بواجباته وفي سلوكه الخاص. 2. يحظر على المسؤول المختص وسائر موظفي دائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية وموظفي القطاع العام، كافة المشاركين في إعداد وتخطيط وتنفيذ إجراءات عمليات الشراء العام، وفي إدارة عقود الشراء، ما يأتي: أ. استغلال أية معلومات وصلت إليهم بحكم منصبهم، أو استغلالها لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لمصلحته الخاصة أو لمصلحة الغير بشكل مباشر أو غير مباشر. ب. إفشاء أية معلومات أو بيانات وصلت إليهم نتيجة القيام بعملهم، قد يؤثر على نزاهة عملية الشراء. ج. العمل في تدقيق الحسابات أو الاستشارات القانونية أو الإدارية لأي شخص يتقدم للمناقصة».	100
			ووفقاً لأحكام المادة 196 من نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014، تشمل أنشطة الموظفين المتعلقة بعملية الشراء التي يقومون بها لمصلحة الجهة المشتري، والتي تخضع للقيود المفروضة على تضارب المصالح: 1. التخطيط للشراء بما في ذلك إعداد ومراجعة الموافقة على المواصفات وبيان العمل في عملية شراء بعينها. 2. تقييم الاحتياجات التي ينبغي أن تلبىها عملية الشراء. 3. إعداد وثائق الشراء بما يشمل استدراج المشاركة في إجراءات عملية الشراء. 4. تقييم مؤهلات المناقصين، وتقييم ومقارنة العطاءات والعروض وعروض الأسعار المغلقة، بما في ذلك العضوية في لجان العطاءات ولجان التقييم. 5. إجراء المناقشات أو المفاوضات الفنية. 6. اختيار المناقص الفائز أو اعتماد ذلك الاختيار. 7. إدارة عقد الشراء بما يشمل إقرار تعديل عقد الشراء، والدفعات النقدية، وتسوية الدعاوى والمنازعات.	

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
45	توجد عملية تدقيق شاملة يشارك من خلالها المسؤولون في فحص الموردين وتصميم مواصفات العطاء.	1. مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2. 2. مقابلة مع العميد سليمان سعادة والعميد عارف أبو عطوان بتاريخ 2024/9/3.	تتولى لجنة تقييم إدارية ومالية وفنية تحديد مواصفات العطاء والموردين. كما تقوم دائرة متابعة اللجان والدعم الفني في مديرية اللوازم العامة بهذا الأمر، وهي جهة فنية في وزارة المالية. كما توجد لجنة في هيئة الإمداد والتجهيز، ويشارك في هذه اللجنة عضو من مؤسسة المواصفات والمقاييس للاستلام والفحص، وتعد تقريراً حول العطاء، وإذا ما كانت هناك مخالفات، ويتم إرسال التقرير إلى لجنة العطاءات العامة.	100
46	توجد سياسات وإجراءات رسمية تحدد كيفية مراقبة وتقييم وإعداد تقارير عن خدمة المورد، و/أو التزامات التسليم.	انظر/ي: نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014: http://www.shiraa.gov.ps/Portals/0/Images/system.pdf?ver=2019-07-12-194841-057	تنص المادة 165 من نظام الشراء العام على أنه «1. يجب على الجهة المشتريّة القيام بفحص واستلام اللوازم أو الأشغال أو الخدمات الاستشارية أو الخدمات الأخرى، للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات الفنية الواردة في وثائق العقد، وذلك عن طريق لجنة لفحص والاستلام الابتدائي والنهائي، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، يصدر بتشكيلها قرار من المسؤول المختص على أن يكونوا من ذوي الاختصاص من الجهة المشتريّة ذاتها، أو من أية جهة أخرى وفقاً لطبيعة العقد. 2. لا يجوز أن يكون عضواً في لجنة الفحص والاستلام كل من شارك في إعداد المواصفات ووثائق المناقصة، أو إجراءات التحليل والتقييم، أو الإشراف، مع جواز الاستعانة به بموافقة المسؤول المختص في الجهة المشتريّة. 3. يجوز إسناد عملية فحص واستلام التوريدات أو أعمال الأشغال أو الخدمات الاستشارية أو الخدمات الأخرى إلى شخص أو فريق متخصص، شريطة موافقة المسؤول المختص واتباع الإجراءات المحددة في القرار بقانون والنظام عند التعاقد معهم. 4. تجري عمليات الفحص والاستلام طبقاً للمراحل والشروط الواردة في العقد. 5. يحدد العقد الجهة التي تتحمل تكاليف إجراء الفحوصات الواردة في الفقرة (4) أعلاه. 6. على الرغم مما ورد أعلاه، وإذا ما ورد ذلك في شروط العقد، فإنه من حق الجهة المشتريّة وخلال فترات زمنية ومراحل إنتاج أو تنفيذ محددة، إجراء الفحوصات اللازمة بنفسها، أو من تتدبها للقيام بهذه المهمة، وذلك للتأكد من مطابقة مراحل التنفيذ أو المنتجات أو الأعمال لمعايير الجودة والمواصفات الواردة في شروط العقد. ولا يعفي المتعاقد، بأي حال من الأحوال، من التزاماته التعاقدية، ولا يحد من سلطات ومسؤوليات لجان الفحص والاستلام الواردة في الفقرة (1) أو الفقرة (3) أعلاه، عند قيام الجهة المشتريّة بهذه الفحوصات.	100
47	تتاح العقود كافة للعمامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.	انظر/ي: الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة: http://www.gs.pmf.ps	تتشر مديرية اللوازم العامة جميع العقود العامة، بما في ذلك التعديلات بعد إرساء العطاءات.	50
48	يصدر المسؤولون بانتظام تقارير مراقبة الامتثال للعقود والإنجاز.	رأي خبراء	لا يتم إصدار أي تقارير.	0

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
49	يتم اتخاذ إجراء تجاه جميع انتهاكات العقد على نحو كافٍ كعقوبة الموردين بفرض عقوبات (الاستبعاد من العطاءات، أو فرض غرامات عليهم).	انظر/ي: 1. الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة: http://gs.pmof.ps/index.php?p=annonc&ty=2 2. الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام: https://www.shiraa.gov.ps/DisputeUnit/BlackList	تُنشر على موقع مديرية اللوازم العامة القائمة السوداء المنصوص عليها في قانون الشراء العام للشركات المخالفة، وتمت مخالفتها، وقد جرى حرمان ثماني شركات من المشاركة بالمنافسات الحكومية ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات، وبعضها فرض غرامة مالية. كما ينشرها الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام/البوابة الموحدة.	100
50	هناك آليات رسمية تسمح للشركات بتقديم شكاوى حول ما تشهده من ممارسات سيئة في عملية الشراء.	انظر/ي: الفصل السادس من قانون الشراء العام رقم 8 لسنة 2014: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	يتيح قانون الشراء العام للشركات الموردة التقدم بشكاوى للجهات المشتريّة، أو مديرية اللوازم العامة ولجنة العطاءات (المادة 56). كما يفرض القانون على مجلس الشراء الأعلى أن يشكل وحدة مراجعة النزاعات. وتشكل الوحدة من لجان مراجعة متنوعة تتكون من خبراء مختصين في المجالات ذات العلاقة ووفقاً لما يحدده النظام (المادة 57). كما يتيح القانون الطعن أمام المحاكم على قرارات الجهات الإدارية المعنية بالعطاءات "تعتبر كافة القرارات الصادرة عن المجلس والجهة المشتريّة ودائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية ووحدة مراجعة النزاعات خاضعة للطعن بالطرق القضائية وفقاً لأحكام القانون" (المادة 58).	100
51	آليات شكاوى للشركات تتسم بالفعالية والاستخدام المنتظم.	1. مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2. 2. مقابلة مع العميد سليمان سعادة والعميد عارف أبو عطوان بتاريخ 2024/9/3. يوجد قسم خاص في دليل الشراء العام الصادر عن المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام يعالج الشكاوى بجميع أنواعها ومراحلها، وهذا الدليل صدر في شباط 2022. https://www.shiraa.gov.ps/Portals/0/Manuals/D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%A.pdf?ver=tef11BB72ZLFuyYVJSFtUQ%3d%3d	في حال وجود شكاوى، تتقدم الشركات بالشكاوى لوزارة الداخلية وجهات الاختصاص التي تحقق في الشكاوى.	100
52	التقدم بشكاوى لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية يتم بدون خوف.	تعذر إجراء استطلاع للرأي العام بسبب حرب الإبادة التي ينفذها الاحتلال في قطاع غزة، فتم تعليق المؤشر.	معلق	

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
53	العقوبات الواردة في القانون واضحة لمعاقبة مورد ما على وقائع فساد.	انظر/ي: قانون الشراء العام رقم 8 لسنة 2014 : http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583	تنص المادة (73) على أنه يعاقب كل من تورط بمخالفة هذا القانون، بما فيها أشكال الفساد الواردة فيه، بما يلي: «1. دون الإخلال بأي عقوبة أشد واردة في القوانين الأخرى السارية، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بقانون بالآتي: أ. كل من تثبت مخالفته من الموظفين العموميين لأحكام المادة (63) من هذا القرار بقانون بالفصل الفوري من وظيفته، وحرمانه من حقوقه الوظيفية كافة المترتبة عليها. ب. كل مناقص تنطبق عليه الفقرة (5/أ) من المادة (32) أو تثبت عليه مخالفة أحكام المادة (64) من هذا القرار بقانون، يحرم من الاشتراك في عمليات الشراء، وفق الإجراءات المحددة في النظام للمدة التي يحددها المجلس، على أن يتم: 1) إخطاره بذلك خطياً، وتوضيح الأسباب الموجبة لاتخاذ القرار. 2) منحه مدة عشرة أيام للاعتراض على الإخطار. 3. إذا كان المناقص شركة، تسري أحكام الفقرة السابقة من هذه المادة على أعضاء مجلس إدارة الشركة كافة. 4. يفسخ العقد الموقع مع المورد أو المقاول أو المستشار بقرار من الجهة المشتري وتصادر قيمة التأمين، مع الحفاظ بحقوقها في المطالبة بالتعويض في أي من الحالات الآتية: أ. إذا استعمل الغش أو التلاعب في معاملته مع الجهة المشتري. ب. إذا ثبت أنه قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق مباشر أو غير مباشرة في رشوة أحد موظفي الجهات الخاضعة لأحكام القانون. ج. إذا أفلس أو أعسر إفساراً لا يمكنه من تنفيذ العطاء. د. إذا أخفق في الوفاء بالتزاماته أو أخل بالشروط والأحكام المحددة في النظام أو العقد».	100
54	يتم التحقيق في حالات الفساد في المشتريات أو محاكمة مرتكبها دون تأثير سياسي غير مبرر.	انظر/ي: الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة: http://www.gs.pmf.ps/index.php?p=annon-c&ty=2 انظر/ي أيضاً صفحة المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام: https://www.shiraa.gov.ps/DisputeUnit/BlackList انظر/ي أيضاً: http://gs.pmf.ps/Black_list.pdf	لم يوضح كل من المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، ومديرية اللوازم العامة، سبب حالات استبعاد بعض الشركات ووضعها على اللائحة السوداء المنشورة على موقع المديرية إن كانت لأسباب تتعلق بالفساد، أو مخالفات فنية للالتزامات المنصوص عليها، أو عدم احترام المواعيد المحددة لتنفيذ العقد، ما يشير إلى عدم وجود تأثير سياسي على التحقيق في الحالات ومعاقبة مرتكبيها.	50

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
التعيين وسلوك العاملين				
55	تخضع الترقيات والامتيازات في الأجهزة للقوانين والأنظمة. ¹⁵	حسب قانون الخدمة في قوى الأمن وقوانين الأجهزة الأمنية في النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة لسنة 2009 في المادة رقم (69) الخاصة بمصاريف أخرى خاصة بالأمن، واللائحة المالية الاستثنائية.	لم يتم نشر اللائحة المالية الاستثنائية.	50
56	يتيح قطاع الأمن المعلومات المعنية بعدد الموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	قانون الموازنة للعام 2023.	تتيح وزارة المالية معلومات موجزة حول عدد الموظفين المدنيين والأمنيين. فقد بلغ عدد الموظفين (من الرتب كافة؛ من جندي وحتى لواء) على الإدارة المالية المركزية 66179، منهم 10097 على كادر منظمة التحرير الفلسطينية.	100
57	يواجه قطاع الأمن مشكلة الموظفين الوهميين خلال السنوات الخمس الماضية.	1. مقابلة مع العميد أحمد العثماني من هيئة التنظيم والإدارة بتاريخ 2024/9/9. 2. مقابلة مع العميد أسامة أبو سلطان مدير إدارة الرقابة في الإدارة المالية العسكرية بتاريخ 2024/9/2.	لا يواجه قطاع الأمن مشكلة الجنود الوهميين على مدار السنوات الخمس المنصرمة. لكن توجد حالات على ملاك المؤسسة الأمنية مفرغون خارج المؤسسة الأمنية؛ أي ليسوا على رأس عملهم.	75
58	يتم نشر حجم الرواتب للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	تم الاطلاع على موازنة 2023.	يتم وضع حجم الرواتب لموظفي الدولة المدنيين والأمنيين في قانون الموازنة العامة 2023.	100
59	يتم نشر حجم البدلات الخاصة للموظفين المدنيين والأمنيين للعامة.	تم الاطلاع على موازنة 2023. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، موازنة قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2019 وأسس بنود النثرية في النفقات التشغيلية، 2020.	يتم نشر حجم البدلات كالأشراف والإدارة والمخاطرة وغيرها التي يتلقاها الموظفون المدنيون والأمنيون المنصوص عليها في قوانين الخدمة المدنية والأمنية متضمنة في الرواتب. لكن لا يتم نشر حجم النثریات وكوبونات البنزين التي توزع على ضباط قوى الأمن.	50
60	يتلقى الموظفون رواتبهم في موعدها.	رأي خبير برلماني.	عادة يتلقى الموظفون رواتبهم بشكل منتظم. ولكن منذ أكثر من عامين، تعاني السلطة الفلسطينية من أزمة مالية تجعلها غير قادرة على الالتزام بتسديد رواتب الموظفين في مواعيدها.	100
61	نظام الدفع جيد الإعداد ومنتظم ومعلن.	رأي خبير برلماني.	كان الموظفون يتسلمون رواتبهم صحيحة وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة. ولكن منذ أكثر من عامين، تعاني السلطة الفلسطينية من أزمة مالية تجعلها غير قادرة على تسديد الرواتب كافة، وإنما يتسلم الموظفون نسباً من الرواتب تتراوح بين 50% - 85% من رواتبهم.	100

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
62	يتم نشر نظام الرواتب والبدلات للعامة.	قانون الخدمة لقوى الأمن رقم 8 لسنة 2005.	يشير الملحق رقم واحد لقانون الخدمة في قوى الأمن إلى سلم الرواتب للموظفين الأمنيين، ومدة المكوث في الرتبة، إضافة إلى عدد من اللوائح والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء كقرار مجلس الوزراء رقم (17) سنة 2010 باللائحة التنفيذية بشأن بدلات ومصاريف مهمات العمل الرسمية والدورات الخارجية لقوى الأمن الفلسطينية، وقرار مجلس الوزراء بشأن بدلات المرافقة رقم (01/65/12 م.و.س.ف)، لعام 2008، وقرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2017 بنظام بدلات الملحقين العسكريين عند الابتعاث للخارج.	100
63	يشتمل نظام التعيين للموظفين الأمنيين، على المستويين الإداريين المتوسط والعلوي، على معايير موضوعية للوظيفة، فضلاً عن عمليات تقييم محددة المعايير.	1. مقابلة مع العميد أحمد نزال مدير إدارة التدريب والتخطيط في المخابرات العامة بتاريخ 2024/9/11. 2. مقابلة مع الدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى بتاريخ 2024/9/19. 3. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية بتاريخ 2024/9/9. 4. مقابلة مع الرائد راكان عايد من هيئة التدريب العسكري بتاريخ 2024/9/5.	معظم تعيينات الضباط تأتي من خريجي جامعة الاستقلال والبعثات الخارجية إلى الكليات العسكرية والشرطية. كما يوجد برنامج دورات القيادة بثلاث مستويات (تأسيسية، ومتوسطة وكبار الضباط) واجتياز دورة كبار الضباط أساساً للترقية والحصول على مناصب قيادية داخل الأجهزة الأمنية. ويوجد في كل جهاز أمني لجنة تشرف على الترقيات والتقلات يترأسها قائد الجهاز، ويتم التقييم وفق معايير محددة من دورات ومؤتمرات علمية وغير ذلك من المتطلبات، كما توجد بطاقات وصف وظيفي لمعظم الوظائف القيادية في معظم الأجهزة والهيئات الأمنية.	75
64	تلتزم مؤسسات قطاع الأمن علانية من خلال الخطابات أو المقابلات الإعلامية بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.	مقابلة مع الأستاذ جهاد حرب مدير مركز ثبات للبحوث واستطلاعات الرأي بتاريخ 2024/10/5.	يوجد توجه علني رسمي لدى المؤسسة الأمنية وتتضمن النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد في وثائق المؤسسة الأمنية، بما فيها الاستراتيجية القطاعية للأمن، الأمر الذي يعد تطوراً واضحاً. وشكلت وزارة الداخلية فريق بناء النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية مكون من (الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة الإدارية والمالية). تلتزم المؤسسة الأمنية الفلسطينية، علانيةً، بتدابير مكافحة الفساد، وفي حال حصول حالة معينة، يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة.	100
65	توجد عقوبات محددة في القانون لجرائم الفساد.	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005: http://www.pacc.pna.ps/ar/cp/print.php/2010/08/23/1-2005-2-2.phtml?p=main	تنص المادة 22 من القانون نفسه: "العقوبات فيما لم يرد فيه نص في قانون العقوبات، أو أي قانون آخر نافذ، يعاقب كل من أدين بإحدى الجرائم المحددة بهذا القانون بعقوبة من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة، وغرامة مالية تصل إلى قيمة الأموال محل الجريمة، أو إحدى هاتين العقوبتين، ورد الأموال المتحصلة من الجريمة". العقوبات الواردة في قانون مكافحة الفساد رادعة.	100

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
66	هناك تشريعات تتعلق بسياسة الإبلاغ عن المخالفات والفساد، وهل يحصل من يقوم بالإبلاغ في القطاع الأمني على الحماية الكافية ضد أية أعمال انتقامية.	انظر/ي: قرار بقانون رقم (37) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته. انظر/ي: نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم: https://maqam.najah.edu/legislation/419	يعدل نص المادة (18) من القانون الأصلي، ليصبح على النحو الآتي: 1. على كل من يملك معلومات جديّة أو وثائق بشأن جريمة فساد مرتكبة من أحد الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون، أن يقدمها إلى الهيئة، أو أن يتقدم بشكوى مكتوبة ضد مرتكبها. 2. تتولى الهيئة توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية اللازمة للمبلغين، والشهود، والمخبرين، والخبراء، وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم، في دعاوى الفساد، من أي اعتداء أو انتقام أو تهريب محتمل من خلال الآتي: أ. توفير الحماية لهم في أماكن إقامتهم. ب. عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهويتهم، وأماكن وجودهم. ج. الإدلاء بأقوالهم وشهاداتهم من خلال استخدام تقنيات الاتصال الحديثة، وبما يكفل سلامتهم. د. حمايتهم في أماكن عملهم، وتحصينهم من أي تمييز، أو سوء معاملة، أو أي إجراء تعسفي، أو قرار إداري يغير من المركز القانوني أو الإداري لهم، أو ينتقص من حقوقهم بسبب شهاداتهم، أو إبلاغهم، أو ما قاموا به من أعمال لكشف جرائم الفساد. هـ. توفير أماكن لإيوائهم عند الضرورة، واتخاذ أي إجراء أو القيام بأي عمل ضروري يضمن سلامتهم. 3. يتم البت بطلبات توفير الحماية من الهيئة وفقاً لما تفرضه الظروف المحيطة بطالبي الحماية، على أن يتم رفع الحماية عنهم حال زوال الظروف التي أدت إلى فرضها. 4. تنظم جميع الأمور المتعلقة بتوفير الحماية المطلوبة للمبلغين، والشهود، والخبراء، وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم، بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية من مجلس الوزراء، بناءً على تنسيب من رئيس الهيئة. 5. على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، للهيئة صرف مساعدات مالية للمبلغين والشهود بموجب نظام يصدر عن مجلس الوزراء. 6. تسقط الحماية الممنوحة بقرار الهيئة في حال مخالفة شروط منحها.	100

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
67	يتم تشجيع الإبلاغ عن المخالفات من خلال التدريب وتقديم المعلومات والتوجيهات فيما يتعلق بعمليات الإبلاغ عن الفساد، وإجراءات حماية المبلغين عن المخالفات.	1. مقابلة مع العقيد مأمون زيادة مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي الأمني في وزارة الداخلية بتاريخ 2024/9/9. 2. مقابلة مع الرائد راكان عايدي من هيئة التدريب العسكري بتاريخ 2024/9/5.	يجري، خلال التدريبات المتعلقة بمدونة السلوك، التطرق إلى مسألة الإبلاغ عن الفساد وتشجيعه، لكن هذا التدريب لا يزال محدوداً في المؤسسة الأمنية. كما تم إقرار المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية الذي يعالج هذا الموضوع. كما يتم التعاون مع هيئة مكافحة الفساد، وبخاصة أن قطاع الأمن شريك في الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفساد، في عمل تدريبات وتوضيح نصوص قانون مكافحة الفساد. يتم التعامل مع الشكاوى ودراساتها إن كان فيها شبهة فساد للتعامل معها مع جهات الاختصاص. كما أقر في العام 2019 نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد.	75
68	توجد مدونة قواعد السلوك.	1. انظر/ي الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية: https://drive.google.com/file/d/1u2igS_XHcZZkisuFHSk-JegVZbbbtWvQR/view?usp=sharing 2. قرار رئيس المخابرات بتاريخ 2010/4/1. 3. الموقع الإلكتروني لقوات الأمن الوطني: http://www.nsf.ps/pnf/3/79/ar	توجد مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية صدرت في: 2018/2/26. كما صدرت مدونات منفردة للأجهزة الأمنية المختلفة، مثل: 1. أصدر رئيس جهاز المخابرات العامة مدونة سلوك خاصة بضباط وأفراد جهاز المخابرات العامة العام 2010. 2. أصدر جهاز الأمن الوقائي في سنة 2013، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مدونة سلوك العاملين في الأمن الوقائي. 3. أقر جهاز الشرطة مدونة للسلوك، لكن لم يتم نشرها حتى نهاية العام 2016. 4. أصدر الأمن الوطني مدونة السلوك العام 2013 خاصة بضباط وأفراد قوات الأمن الوطني. 5. أقر جهاز الدفاع المدني مدونة السلوك بداية العام 2015. 6. اعتمد جهاز الاستخبارات العسكرية مدونة السلوك بداية العام 2017.	100
69	يتم تعميم مدونة قواعد السلوك على أفراد الأمن ومتاحة للعامة.	مقابلة مع الرائد راكان عايدي من هيئة التدريب العسكري بتاريخ 2024/9/5.	1. يتم توزيع مدونة السلوك على كل المجندين الجدد في هيئة التدريب العسكري، وعليهم قراءتها. كما يتم إجراء محاضرة عن المدونة أثناء التدريب. 2. مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية.	100

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
70	يتم إجراء تدريب على مكافحة الفساد للموظفين الأمنيين والمدنيين.	مقابلة مع الرائد راكان عايدي من هيئة التدريب العسكري بتاريخ 2024/9/5.	تم إقرار المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وتم اعتماده في هيئة التدريب العسكري للمستويات المختلفة للدورات. يتم إدماج مكافحة الفساد في البرامج التدريبية، بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد في الدورات التدريبية والندوات التوعوية.	100
71	العاملون في الأجهزة الأمنية يتمتعون عن ممارسة الوساطة والمحسوبية.			معلق
72	توجد سياسة للإعلان عن نتائج محاكمات موظفي قطاع الأمن.	انظر/ي: قرار بقانون رقم (2) لسنة 2018م بشأن الهيئة القضائية لقوى الأمن: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16993	تنص المادة 7 من قانون هيئة القضاء العسكري على أن الأحكام علنية. لكن لا توجد سياسة رسمية ينتهجها قطاع الأمن لإتاحة نتائج المحاكمات للعامة.	50
73	نتائج المحاكمات متاحة للعامة.	1. رأي خبير.	تتاح نتائج المحاكمة للعامة، ولكن لا تتم إتاحة سوى قليل من المعلومات المتعلقة بالتهم أو جلسة الاستماع، أو التفاصيل الأساسية الأخرى. في كثير من القضايا، تقوم المؤسسة الأمنية باتخاذ الإجراءات ضد منتسبيها دون توضيح، حيث لا توجد معلومات كافية، وهذا سببه غياب قانون حرية الوصول إلى المعلومات.	50
الرقابة الخاصة للأجهزة الاستخباراتية				
74	توجد لجنة مستقلة متخصصة للرقابة على سياسات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها (برلمانية أو حكومية).	انظر/ي: فراس ملحم ومعين البرغوثي. الإطار القانوني الناظم لقطاع الأمن في فلسطين: دراسة تحليلية للتشريعات الصادرة بعد العام 1994، جامعة بيرزيت؛ معهد الحقوق، 2009، ص 52.	لا توجد لجنة مستقلة أو حكومية أو برلمانية للرقابة على سياسات الأمن في الأجهزة الأمنية، فقد تم حل مجلس الأمن القومي العام 2007، وفي الوقت نفسه تعطل عمل المجلس التشريعي ولجانه المختلفة إثر الانقسام الفلسطيني منتصف العام 2007.	0
75	فعالية الرقابة على نشاطات الأجهزة الاستخباراتية، وإدارتها، وميزانياتها.	مقابلة مع الأستاذ عمر ياسين مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن بتاريخ 2024/10/5.	يمارس ديوان الرقابة المالية والإدارية نشاطه الرقابي على معظم الأجهزة الأمنية من خلال جولات ينفذها موظفو الديوان لمقر الجهاز أو المديريات، ويمارسون التدقيق على النشاط المالي، كما يمارسون الرقابة من خلال الإدارة العامة للرقابة المالية العسكرية بالاطلاع على النظام المالي المحوسب والاطلاع على آليات الصرف والفواتير وغيرها، ومطابقة سلامة الإجراءات. لكن عند مراجعة تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية للسنوات الخمس الماضية، تبين أن الديوان لم يقيم بنشر أي تقارير رقابية على الأجهزة الاستخباراتية مثل المخابرات العامة، والأمن الوقائي.	75
76	الأجهزة الأمنية تقوم بتفسير قراراتهم ونتائج أعمالهم للجمهور.			معلق

الرقم	المؤشر	مصدر المعلومة	المعلومات المطلوبة	العلامة
77	هناك محابة في التعيينات في المناصب العليا في خدمة الاستخبارات.	1. رأي خبير. 2. مقابلة مع العميد أحمد نزال مدير إدارة التدريب والتخطيط في المخابرات العامة، بتاريخ 2024/9/11. 3. مقابلة مع الدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى، بتاريخ 2024/9/19.	يمثل الارتباط بالحزب الحاكم أحد المعايير المهمة للتعيين في المناصب العليا كرؤساء الأجهزة الأمنية. فيما المهنية تلعب دوراً في التعيينات في الرتب الأدنى داخل الأجهزة الأمنية، وبخاصة بعد اعتماد الأجهزة على تطوير المهارات القيادية للضباط، واعتمادها على هيكليات وبطاقات وصف وظيفي. ففي جهاز المخابرات العامة والأمن الوقائي، يتم تولي مراكز قيادية وفقاً للهيكلية المقررة بناء على بطاقة الوصف الوظيفي التي تضع الاختصاص والدرجة العلمية شرطاً أساسياً لتولي هذه المناصب.	50
78	يتم إجراء تدقيق في مدى ملائمة المرشحين من طرف لجنة خارجية "لجنة نزاهة الحكم على سبيل المثال".	انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2021. ص 32-33.	لم تشكل لجنة نزاهة الحكم أو أي لجنة تقوم بمثل عمل كهذا.	0
79	نسبة النفقات المكتومة من الموازنة المخصصة للأجهزة الاستخباراتية (جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي).	1. مقابلة مع العميد أحمد نزال مدير إدارة التدريب والتخطيط في المخابرات العامة، بتاريخ 2024/9/11. 2. مقابلة مع الدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى، بتاريخ 2024/9/19.	لم نستطيع الحصول على معلومات تتعلق بالمؤشر بسبب سرية البيانات، حيث امتنع ممثلو الأجهزة الأمنية عن تزويدنا بالمعلومات بسبب أن القانون يحظر عليهم تزويدنا بهذه البيانات.	0
80	يوجد نظام لتصنيف المعلومات ينسجم مع القانون لضمان حماية المعلومات.	1. مقابلة مع العميد أحمد نزال مدير إدارة التدريب والتخطيط في المخابرات العامة، بتاريخ 2024/9/11. 2. مقابلة مع الدكتور محمود صنع الله مدير وحدة الشكاوى، بتاريخ 2024/9/19. 3. رأي خبير برلماني.	يتوفر في جهاز المخابرات العامة والأمن الوقائي نظام خاص لتصنيف المعلومات وكيفية تعامل الضباط والمتنسيبين معها، وحدود الوصول إليها. لم تصدر الحكومة نظاماً لتصنيف المعلومات لضمان حماية المعلومات، على الرغم من وجود مشروع قانون حق الحصول على المعلومات، ومشروع قانون الأرشفة الوطني منذ سنوات عديدة.	50

ملحق (3): التطورات على المنهجية في التقرير الثاني

أجرى المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن العام عدداً من التعديلات على منهجية المقياس، بناءً على الملاحظات التي قدمت في مؤتمر المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن على التقرير الأول للمقياس العام 2019، في اجتماعه بتاريخ 2020/6/3، وهي على النحو التالي:

1. تم حذف ثلاثة مؤشرات هي: المؤشر رقم 5 المتعلق بـ «لدى أعضاء اللجنة المختصة بالأمن في المجلس التشريعي خبرة في قطاع الأمن»؛ المؤشر رقم 52 الخاص بـ «استطلاع عينة للشركات التي تزود القطاع الأمني»؛ المؤشر رقم 76 الخاص بـ «وجود معايير اختيار موضوعية لاختيار المناصب العليا في خدمة الاستخبارات». استندت المبررات لحذف هذه المؤشرات؛ إما بسبب التوجه العام في العالم نحو مدنة أجهزة الرقابة على قطاع الأمن كما هو في المؤشر رقم 5، وإما التكلفة الزائدة للمؤشر رقم 52 الذي يعتمد على استطلاع عينة للشركات المتعاقدة مع أجهزة الأمن، وهي مؤسسات متناثرة يصعب حصرها، وفي أغلبها صغيرة، وإما لأهمية قياس الممارسة فقد جرى حذف المؤشر 76.

2. كما تم دمج ستة مؤشرات لتقاربها مع بعضها البعض، وهي: دمج المؤشرين رقم 8 و 10 في مؤشر واحد، ودمج المؤشرين رقم 55 و 56، ودمج المؤشرين رقم 70 و 71، وذلك لتجنب التكرار والتشابه الكبير بين مضمون هذه المؤشرات مع بعضها البعض.

3. تم إدخال 6 مؤشرات تعتمد على استطلاعات الرأي الخاصة بالأمن، حيث تمت مراعاة أن تكون متشابهة أو قريبة من المؤشر الذي تم حذفه، أو تقدم إضافة إلى المجال الذي ينتمي إليه المؤشر. كما أن هذه الإضافات تسمح بتنوع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مقياس النزاهة في قطاع الأمن، حيث أصبحت حوالي 9% من مجموع المؤشرات تعتمد على استطلاعات الرأي، وبقية المؤشرات تعتمد على الوثائق الصادرة عن أجهزة الأمن أو مؤسسات حكومية وأهلية، والمقابلات مع الأجهزة الأمنية بشكل أساسي.

4. تمت إضافة فصل جديد للتحليل الكمي يتعلق بالمقارنة للقراءات المتعددة مستقبلاً (القراءتان الأولى والثانية في التقرير القادم).

5. كما جرت إضافة فقرة إلى التحليل الكمي المتعلق بمجمل مقياس النزاهة في قطاع الأمن تتعلق بتحديد نتائج المؤشرات المتعلقة بالبيئة الخارجية، وتحديد نتائج البيئة الداخلية لقطاع الأمن، بحيث توضح اتجاه التوصيات المتعلقة بكل واحدة على حدة.

6. إضافة قسم يتعلق بالتحليل الكيفي لقراءة نتائج التقرير في زوايا محددة، لإضاءة تحليلية على الموضوع المراد تسليط الضوء عليه، وعرض التحديات أو تقديم تجارب جيدة كنموذج.

ملحق (4): ملاحظات وزارة الداخلية وقطاع الأمن الفلسطيني على نتائج تقرير مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2025

• ملاحظات وزارة الداخلية .

1. المنهجية التي اعتمد عليها المقياس. هي منهجية بظاهرها واقعية من حيث ذكر إعتماها على المصادر الرسمية والمقابلات والقرارات والإجراءات المتخذة من قبل الجهات الرسمية والمؤشرات التي تم إختيارها للمقياس فقد تم الإجابة عليها من خلال المصادر الرسمية، ومع ذلك لم يتم عكس تأثير الإجابات من خلال المصادر الرسمية على نتيجة المؤشرات بشكل واضح للأفضل وعكسها بشكل إيجابي أكبر على نتيجة المقياس .

2. فيما يخص نتائج مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني 2022 ، نذكر مايلي:

- (1) التقرير يأتي ضمن برنامج المرحلة الرابعة من خطة عمل المنتدى لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن بالشراكة مع وزارة الداخلية ضمن مشروع تعزيز حوكمة قوى الأمن الفلسطيني للعام 2024 والمعتمد من قبل معالي وزير الداخلية بتاريخ 2024/05/22 .
- (2) عطفًا على تعليمات وتوجيهات معالي وزير الداخلية تمت المتابعة وتسهيل مهمة باحث المنتدى المدني من أجل إعداد تقرير مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2024 في الوقت المحدد .
- (3) تم التعاون مع المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن على تنظيم مجموعة زيارات ولقاءات للباحث وتم تنفيذها في الأجهزة الأمنية والهيئات المعنية وفق الخطة الزمنية للتقرير .
- (4) بتاريخ 2024/01/13 تم تسليم وزارة الداخلية المسودة الأولى من التقرير المذكور أعلاه ، حيث كانت علامة المقياس للعام 2022 هي (62) بنسبة ارتفاع (علامة واحدة) عن تقرير العام 2022 الذي كانت العامة فيه (61) .
- (5) سجل علامات مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني في القراءات الثلاث السابقة والقراءة الحالية :-

القراءة	فترة التقرير	العلامة النهائية للتقرير
علامة المؤشر العام في القراءة الأولى	2018	56
علامة المؤشر العام في القراءة الثانية	2020	55
علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة	2022	61
علامة المؤشر العام في القراءة الرابعة	2024	62

(6) قامت وزارة الداخلية بعرض نتائج مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني 2024 على الأجهزة والهيئات الأمنية المعنية، حيث تم إعداد ملاحظات وزارة الداخلية والقطاع الأمني عليه، وتم تسليمها بشكل رسمي إلى الشركاء في المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، حيث تم إدراجها في التقرير.

3. بخصوص المؤشرات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي. تمت الإشارة إلى رقابة المجلس التشريعي في المؤشرات في حين أن المجلس التشريعي غير منعقد، فلا يمكن قبول الإجابات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي إلا في حال وجود مجلس تشريعي يُقاس رقبته بشكل واقعي.

أ . إن غياب رقابة المجلس التشريعي بسبب عدم إنعقاده، ورغم ذلك هناك إرتفاع في علامة المقياس بشكل عام مما يعني أنه من الضرورة بمكان تحليل ودراسة نسبة الإرتفاع الحقيقية التي كانت يمكن أن تحصل عليه لو كانت هناك رقابة للمجلس ذلك ان رقابة المجلس التشريعي تحسن الأداء وتساهم في رقابة أكثر دقة وموضوعية وبالتالي يجب احتساب نسبة الإرتفاع لو كان المجلس التشريعي منعقد ومارس الرقابة على أعمال وممارسات وموازنات وتشريعات ومناقصات ومشتريات قوى الأمن.

ب. لذلك نقترح حذف المؤشرات المتعلقة برقابة المجلس التشريعي لعدم واقعيته في ظل غياب كامل للمجلس، علماً أن معظم المؤشرات المتعلقة بالمجلس التشريعي كانت نتيجتها «منخفض جداً»، وحذفها يعني إرتفاع النسبة لأن وجود المجلس والرقابة تحسن من نسبة المؤشر، وفي ظل ارتفاع النسبة عن العام الماضي بغياب رقابة المجلس التشريعي يعني بالضرورة إن النسبة ستكون أفضل بما لا يقل عن 11 درجات من حجم العلامة الكلية للمقياس لو توافرت رقابة المجلس التشريعي.

4. بخصوص المؤشرات المتعلقة بالتشريعات. حصلت المؤشرات المتعلقة بالتشريعات ذات العلاقة على أعلى درجات المقياس (تصنيف متقدم جداً) وهذا يعني أن الإجابات على تلك المؤشرات تجيب على أن التشريعات ذات العلاقة جيدة وكافية وتؤدي الهدف المطلوب منها في ضبط وحماية المجتمع من الفساد وتعزيز النزاهة من خلال الأحكام الواردة في موادها والعقوبات الواردة فيها بشكل عام.

أ. ولكن بالمقابل أشار المقياس في مؤشرات أخرى وفي النتائج إلى ضعف التشريعات المتعلقة بالنزاهة، وهذا تناقض واضح يعني أن المؤشرات في جزء منها موجه وليس محايد.

ب. لذلك نقترح إعادة النظر بالمؤشرات التي نتج عنها «إستنتاج ضعف التشريعات» وتحليل الإجابات بالنظر إلى نتائج المؤشرات ذات العلاقة بالتشريعات مما يعني زيادة أيضا في علامة المقياس.

5. إن حصول فلسطين على 62 علامة من أصل 100 علامة وارتفاعه (علامة واحدة) عن المقياس السابق هو أمر جيد ومتقدم ويمكن إعتباره إستمرار في مواصلة التقدم والتحسين ويدعو للإطمئنان على الرغبة والإرادة السياسية والأمنية، ولا يمكن أن نعتبر أن مخاطر أو فرص الفساد ما زالت محتملة كما جاء في المقياس، فنقدم المقياس باستمرار وبعلمة جيدة مقارنة بدول مجاورة تملك من الإمكانيات والظروف والقرار السيادي ما نفتقده بشكل أو بآخر بسبب البيئة الأمنية المعقدة التي تعمل فيها قوى الأمن الفلسطيني التي لا توفر جهداً رغم كل الظروف والتحديات وما يقوم به الاحتلال من إقتحامات وتقييد وصول قوى الأمن لكافة المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يقوم به أعوانه داخليا من فتن وفوضى ورغم كل ذلك هناك تقدم في مؤشرات المقياس وهذا التقدم يعبر عن الرغبة الجادة في تقديم الخدمة الأمنية والحماية الإجتماعية وسيادة القانون، ما يمكننا إعتباره تقدم وإبداع وليس مقلق لمجرد أن العلامة متوسطة، علماً أن درجات المقياس بحاجة للمراجعة لعدة أسباب منطقية ولوجود مؤشرات من شأن إسقاطها على عمل قوى الأمن أن يقلل من المؤشر العام لتقييم أداء قوى الأمن الفلسطيني.

6. لا يمكن توسيع علاقات مؤسسات قطاع الأمن مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال مناقشة «السياسات الأمنية والخطط الإستراتيجية» لما تختص به هذه المسائل من جوانب السرية والحذر في أغلب جوانبها حفاظاً على حسن الأداء، والعمل الأمني يتميز -كما في كل الدول- بخصوصية وسرية عالية في بعض الجوانب وهذا مهم لنجاح العمل الأمني في منع الجريمة وحماية المجتمع وفرض سيادة القانون، كذلك لا يمكن مشاركة كافة الخطط والقضايا السياسية والأمنية الحساسة لطبيعتها السرية وهذه السرية تتطلبها المصلحة العامة وتمكين قوى الأمن وأذرعها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، إضافة إلى مجريات الأحداث التي تحصل على الأرض والبيئة الأمنية المعقدة في ساحة تتميز بسخونة الموقف كوننا نعمل كأجهزة أمن في ظل وجود الاحتلال والخارجين عن القانون وإشكالية عدم السيطرة على بعض المواقع والأراضي والتي تحتم علينا وطنياً القيام بواجبنا في فرض الأمن والسلم الأهلي رغم صعوبة السيطرة عليها فعلياً، وبناءً عليه نأمل أن يغير هذا التفصيل كذلك من نتائج بعض المؤشرات التي لها علاقة بمثل هذا النوع من الشراكة.

7. نتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها قطاع الأمن الفلسطيني بسبب الظروف الاستثنائية والحصار الإقليمي والدولي وإستخدام وسائل متعددة أهمها الفتن والفوضى الداخلية، كل ذلك يضع قوى الأمن الفلسطيني على المحك وفي ظروف خانقة حين يفرض عليهم إنتمائهم قيامهم بالعمل الأمني في حفظ الأمن ومتابعة الإستقرار المجتمعي والمتابعة الحثيثة للوقوف بالمرصاد أمام أي محاولة فوضى أو تعدي على الأشخاص والممتلكات، والحفاظ على الحد الأدنى من الإستقرار الأمني، إضافة إلى تنفيذ الأحكام والقيام بعملهم كضبط إداري أولاً وضبط قضائي ثانياً، كل ذلك في بيئة مجتمعية أمنية خطيرة ومعقدة، ما يمنع أو يحد بالضرورة من إطلاع المواطنين بسهولة على الخطط الإستراتيجية وخطط العمل الأمني، ما يعني ضرورة مراجعة هذا المؤشر أيضاً والذي يرفع العلامة إذا ما تم إعادة النظر بطبيعة عمل قوى الأمن في الظروف التي ذكرناها.

8. حصلت أربع مؤشرات على تصنيف «منخفض جداً» وهي تتعلق بإتاحة موازنات الأمن للجمهور قبل إقرارها، ونشر نتائج التدقيق على الأجهزة الأمنية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتوفير المعلومات التي يطلبها المواطنون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني على ميزانية قطاع الأمن في الوقت المناسب، وقيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتدقيق إنفاق قطاع الأمن بانتظام، في حين حصلت مؤشرات أخرى ذات علاقة بالرقابة المالية ومعلومات شاملة حول نفقات قطاع الأمن وفقاً للوظائف على تصنيف «متقدم»، كما حازت أربع مؤشرات على تصنيف «متقدم

جدا» وهي التي تتعلق بوجود عملية واضحة لدورة تخطيط الموازنة، والاستفادة من التوصيات التي يُصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وهذا يعني أن تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية يتم نشره والاستفادة من توصياته، ما يعني ضرورة إعادة النظر بتصنيف المؤشرات ذات العلاقة بالديوان ونشر المعلومات كونها تنشر الحقيقة، وتتم مناقشتها على مستوى الجمهور والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

9. بخصوص المؤشرات المتعلقة بالممارسات فهي بحاجة إلى الرد من الأجهزة والهيئات الأمنية ذات العلاقة ودراساتها ومناقشتها مع الأجهزة والهيئات للاستفادة من طبيعة تجربتهم وتحسين أداء أجهزة الأمن والهيئات المساندة.

10. بخصوص الإستنتاجات والتوصيات الموجهة لوزارة الداخلية في المقياس 2024، تحرص وزارة الداخلية وأجهزة القطاع الأمني الفلسطيني على وضع خطط واقعية للوقاية من الفساد وإستثمار كافة الموارد المتاحة بشكل فعال، وتحسين ورفع مستوى الأداء للمؤسسات الأمنية وتحديد عوامل الخطر والعلاج وحوكمة مؤسسات القطاع الأمني، من هنا وبناءً على توجيهات معالي وزير الداخلية تم بذل أقصى درجات التعاون من كافة جهات الاختصاص في وزارة الداخلية والقطاع الأمني الفلسطيني مع الأخوة والأخوات العاملين والباحثين في المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني في إعداد مجموعة من الدراسات والتقارير الخاصة في قطاع الأمن الفلسطيني. وخلال العام المنصرم وعطفاً على تعليمات معالي وزير الداخلية، نفذت وزارة الداخلية مجموعة من البرامج التدريبية وتشمل ورشات عمل ودورات تدريبية وعقد لقاءات ومؤتمرات بالشراكة مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بما يخدم توجهات الوزارة في تنفيذ خطط واقعية للوقاية من الفساد من خلال إستثمار كافة الموارد المتاحة بشكل فعال، لتحسين ورفع مستوى الأداء للمؤسسات الأمنية، وهي كما يلي:-

أ. برنامج خطة عمل المنتدى لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن بالشراكة مع وزارة الداخلية ضمن مشروع تعزيز حوكمة قوى الأمن الفلسطيني.

1) قام مركز التدريب في وزارة الداخلية بالتعاون مع المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني بإعداد برنامج تنفيذي لخطة العمل المذكورة أعلاه، حيث تُنفذ على عدة مراحل، وتشمل عقد مجموعة من الأنشطة التي تشمل ورشات عمل ولقاءات ودورات تدريبية وتنفيذ أبحاث ودراسات وإعداد تقارير ومؤتمرات. ويتكون من أربع مساقات وهي:

- تطوير تعزيز النزاهة وإدارة مخاطر الفساد.
- تطوير مهارات متابعة البات التدقيق الداخلي.
- تطوير تعزيز قدرات وحدات العلاقات العامة والإعلام.
- الدراسات والأبحاث والتقارير في حوكمة مؤسسات القطاع الأمني.

2) بلغ إجمالي عدد أنشطة البرنامج (60) نشاط.

3) بلغ إجمالي عدد المستفيدين من أنشطة البرنامج التي نفذت حتى تاريخه عدد (863) ضابط وضابط صف من منتسبي قطاع الأمن.

4) تم إعداد (13) دراسة وتقارير، لتحسين ورفع مستوى الأداء للمؤسسات الأمنية وتحديد عوامل الخطر والعلاج وحوكمة مؤسسات القطاع الأمني. وهي :-

- (1) إعداد تقرير «حول سياسة إدارة المعلومات في قطاع الأمن».
- (2) إعداد « دليل الرقابة والتدقيق الداخلي في قطاع الأمن».
- (3) إعداد تقرير «حول تقييم مخاطر الفساد في جهاز الشرطة الفلسطينية بما فيها مخاطر الفساد القائم على النوع الاجتماعي».
- (4) إعداد تقرير حول تقييم مخاطر الفساد في الضابطة الجمركية».
- (5) إعداد تقرير «حول تحليل الإستراتيجية القطاعية لقطاع الأمن 2021 – 2023 من منظور عام ودورها في تعزيز الحوكمة».
- (6) إعداد مقياس النزاهة في قطاع الأمن 2022.
- (7) المشاركة في متابعة تطوير خطة الاتصال والتواصل للإعلام في المؤسسة الأمنية الفلسطينية.
- (8) إعداد دراسة حول إدارة مخاطر الفساد في جهاز الدفاع المدني.

- (9) إعداد دراسة حول إدارة مخاطر الفساد في ضبط وإتلاف المركبات غير القانونية.
- (10) إعداد دراسة حول إدارة مخاطر الفساد في دور إدارة الشرطة القضائية في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم.
- (11) إعداد دراسة حول إدارة مخاطر الفساد في إدارة البعثات الدراسية والتدريب الخارجي لقوى الأمن.
- (12) إعداد دراسة حول النزاهة والأجهزة الاستخباراتية في فلسطين. وتشمل (المخابرات العامة، الأمن الوقائي، الاستخبارات العسكرية).
- (13) إعداد تقرير مقياس النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني للعام 2024.

(5) جاري العمل حالياً على إستكمال الاجراءات الخاصة بالدراسات التالية التي تدرج ضمن برنامج المرحلة الرابعة المعتمد من قبل معالي وزير الداخلية، وهي:-

- (1) إعداد دراسة حول النزاهة وإدارة مخاطر الفساد في (مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف) .
- (2) إعداد دراسة حول النزاهة وإدارة مخاطر الفساد في (هيئة التنظيم والإدارة).
- (3) إعداد دراسة حول رؤية إنتلاف أمان لإصلاح قطاع الأمن الفلسطيني.

(6) مؤتمرات برنامج حوكمة قوى الأمن الفلسطيني.

- (1) مؤتمر واقع النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني 2018 (الأول).
- (2) مؤتمر واقع النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني 2020 (الثاني) .
- (3) مؤتمر واقع النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني 2022 (الثالث) .
- (4) قمة الشباب 2022 .
- (5) المؤتمر السنوي لأمان « 2024 » النزاهة السياسية في إدارة الأزمات والكوارث في فلسطين.

ب. برنامج تدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية. حيث بدأت وزارة الداخلية منذ منتصف العام 2017 بتنفيذ مشروع تعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات قطاع الأمن الفلسطيني، وينفذ المشروع بالتعاون والشراكة بين وزارة الداخلية وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية وأكاديمية الدفاع الملكية البريطانية من خلال فريق الدعم البريطاني، حيث تم تشكيل وتدريب وتأهيل فريق تدريب فلسطيني قام بإعداد منهاج وطني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية وفقاً لمعايير النزاهة العالمية ، وتم تنفيذ مجموعة من الدورات إستفاد منها حتى تاريخه عدد (540) ضابط فلسطيني من رتبة ملازم الى رتبة عميد من منتسبي قطاع الأمن الفلسطيني.

ج. برنامج تدريب مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن.

- (1) قام مركز التدريب في وزارة الداخلية بالتعاون مع مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية بإعداد برنامج التدريب المذكور أعلاه، ويتم تنفيذه على عدة مراحل، والفئة المستهدفة في البرنامج العاملون/ات في وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والهيئات والمديريات، ويهدف لتزويدهم وإكسابهم بالمعارف والمهارات والإتجاهات حول ماهية مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من تدريب مدونة السلوك عدد (1043) ضابط وضابط صف من منتسبي قطاع الأمن الفلسطيني.
- (2) قام مركز تدريب وزارة الداخلية بتصميم البرنامج التدريبي الخاص بتدريب مدونة الأخلاقيات العامة وقواعد السلوك لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني - جامعة الاستقلال للعام 2025، بالشراكة بين وزارة الداخلية و مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريات) وجامعة الاستقلال، حيث يشمل البرنامج التدريبي تنفيذ عدد (4) دورات تدريبية، تستهدف 240 متدرب/ه، وسينفذ خلال الفترة من تاريخ 2025/4/30-7.

د. برنامج التعريف بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة في قوى الأمن الفلسطيني والشرطة.

- (1) قام فريق عمل وزارة الداخلية بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد بإعداد وتصميم برنامج التدريب المذكور أعلاه حيث تم تنفيذ البرنامج خلال العام 2022 - 2023 في المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، وفي مقرات جهاز الشرطة الفلسطينية في كافة المحافظات.
- (2) تم تنفيذ (28) دورة تدريبية حيث بلغ إجمالي عدد المستفيدين من برنامج التعريف بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة في قوى الأمن الفلسطيني والشرطة (524) ضابط وضابط صف من منتسبي القطاع الأمني الفلسطيني.

- (3) الفئة المستهدفة في البرنامج العاملون/ات في كافة الأجهزة الأمنية الفلسطينية والهيئات والمديريات، بهدف تعريفهم بقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، وحماية الشهود والمبلغين، ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح، ونظام الهدايا، وإقرارات الذمة المالية.
- (4) يتكون البرنامج من قسمين، وتم تنفيذه كما يلي:
- القسم الأول: خاص بتدريب الأجهزة الأمنية، حيث تم تنفيذ (11 دورة تدريبية) ضمن البرنامج حيث بلغ إجمالي عدد الضباط وضباط الصف الذين استفادوا من التدريب (188) متدرب/ه. من ضمن الفئة المستهدفة المذكورة اعلاه.
 - القسم الثاني: خاص بتدريب جهاز الشرطة حيث تم تنفيذه في مديريات الشرطة بالمحافظات حيث يشمل على (17) دورة تدريبية وسيستفيد منها إجمالي (336) ضابط.

• ملاحظات الإدارة المالية العسكرية.

1. موضوع المشتريات. المشتريات بشكل عام تتم وفق الأنظمة المتبعة وحسب الأصول.
2. موضوع الرواتب الوهمية. تفاجئنا من علامة الرواتب الوهمية، فالرواتب في قطاع الأمن الفلسطيني لا يوجد بها رواتب وهمية، ويتم إدارتها عبر البنوك لمستحقيها (الموظفين الفعليين) حسب الأصول.



المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن

المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، ائتلاف عدد من المنظمات الأهلية التي عملت على تنسيق جهودها في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة في قطاع الأمن الفلسطيني، وتعزيز ثقافة المساءلة المجتمعية على عمله بما يسهم في تحصين مؤسسات الأمن من جميع أشكال الفساد ويعزز من كفاءة وفاعلية الأجهزة الأمنية على أساس من الشراكة والعمل التوافقي بين الجميع، وذلك بهدف الوصول الى قطاع أمن فلسطيني ملتزم بسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة، يلتزم المسؤولون والعاملين فيه بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد ومبادئ الديمقراطية وتقبل المساءلة المجتمعية ويعملوا وفق استراتيجية وعقيدة أمنية وطنية متوافق عليها بين جميع الأطراف.

بدأت فكرة تأسيس المنتدى من قبل مجموعة من الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة في حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني في العام 2013 واستند قرار تأسيس المنتدى على مبدأ ضرورة تضافر جهود جميع الأطراف الرسمية والشعبية لبلورة السياسات العامة والمبادئ ذات العلاقة بمتطلبات استقرار النظام العام وبناء وحوكمة قطاع الأمن في فلسطين، وقد ساهم في تأسيس المنتدى عدداً من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الانسان وأشاعة الديمقراطية وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وترسيخ سياسة المساءلة المجتمعية في جميع مجالات عمل الدولة الفلسطينية.

يضم المنتدى المؤسسات التالية: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح»، مؤسسة الحق، مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، مركز الدفاع الحريات والحقوق المدنية «حريات»، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»، الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون «استقلال»، مؤسسة فلسطينيات، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» (منسق المنتدى)، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» (السكرتاريا التنفيذية للمنتدى)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان (عضو مراقب).